هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي

١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٨/٢٠٠٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

صاحب السمو الملكي الأمير

سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام

صاحب السمو الملكي الأمير

نايف بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

مجلس هيئة السوق المالية

يتكون مجلس الهيئة من خمسة أعضاء متفرغين هم:

الدكتور
عبدالرحمن بن محمد البراك
(عضو)

معالي الدكتور
عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري
(الرئيس)

الأستاذ
مازن بن عبدالرزاق الرميح
(عضو)

الأستاذ
محمد بن مغنم الشمراني
(عضو)

الأستاذ
عبدالرحمن بن محمد الراشد
(نائب الرئيس)

رؤيتنا

تتمثل رؤية هيئة السوق المالية في رفع كفاءة السوق المالية، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال أفضل المعايير والممارسات الدولية في الأسواق العالمية المتقدمة، لتصبح سوقاً رائدةً من حيث السيولة، ومعايير الأداء، والأنظمة واللوائح والقواعد المطبقة، بالإضافة إلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح في السوق، وتكوين جهاز إشرافي ورقابي فاعل يعمل على تطوير السوق بما يخدم المستثمرين والمتعاملين، ويوفر بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار.

رسالتنا

تتجلى رسالة هيئة السوق المالية في تطوير السوق المالية وحماية المستثمرين من مخاطر السوق والعمل على تعزيز العدالة والشفافية والإفصاح.

أهدافنا

تسعى الهيئة إلى تحقيق عدة أهداف؛ من أهمها:

- تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وزيادة عدد الشركات المُدرجة في السوق.
- العمل على تنمية السوق المالية وتطويرها، واستقطاب المدخرات والاستثمارات، وتنويع الأدوات المالية، وتوفير السيولة اللازمة لها.
- تطوير سوق مالية توفر إفصاحاً فعالاً ومنتظماً للمعلومات الجوهرية.
- المحافظة على استقرار النظام المالي وتطبيق لوائح وقواعد وإجراءات وتنظيمات حديثة ومتطورة تواكب أحدث المعايير والممارسات الدولية المطبقة من حيث الشفافية، والترخيص، والإشراف، والرقابة، والتنظيم.

التقرير السنوي
١٤٢٩ – ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

محتويات التقرير

تقديم ١٤

الفصل الأول: **هيئة السوق المالية السعودية**

١/١ نشأة هيئة السوق المالية ١٨
٢/١ المهام الأساسية للهيئة ١٨
٣/١ الهيكل التنظيمي للهيئة ١٨
٤/١ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة ٢٢

الفصل الثاني: **إنجازات هيئة السوق المالية السعودية**

١/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم السوق المالية وتطويرها ٢٤
١/١/٢ اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية في تنظيم السوق المالية وتطويرها ٢٤
٢/١/٢ طرح وتداول الأوراق المالية ٢٦
٣/١/٢ صناديق الاستثمار ٥١
٤/١/٢ الرقابة على تعاملات الأوراق المالية والإفصاح وحوكمة الشركات ٦٧
٥/١/٢ المخالفات وشكاوى المستثمرين ٨٨
٦/١/٢ الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية ١٠٩
٧/١/٢ توعية المستثمر ١٣٣
٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم البيئة الداخلية وتطويرها ١٤٠

الفصل الثالث: **إنجازات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩م**

١/٣ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٤٤
٢/٣ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية ١٤٨

الفصل الرابع: **التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٠م**

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٠م ١٥٢

تقديم

يسرني تقديم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) الذي يُوجز أهم إنجازات الهيئة في تنظيم السوق المالية السعودية وتطويرها، علماً أن ما تحقق للهيئة إنجازه في العام الذي نحن بصدده إنما هو حلقة من حلقات سعي الهيئة الدائب لبلوغ هدفها المنشود في الرقي بالسوق المالية السعودية من شتى جوانبها حتى تأخذ المكان الذي تستحقه بين هيئات الأسواق المالية الكبرى.

فضمن سعي الهيئة المتواصل إلى توفير وسائل استثمار وقنوات تمويل جديدة، وافقت الهيئة في يوم السبت ١٤٣٠/٦/١٣هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٦م على إنشاء سوق مالية لتداول الصكوك والسندات في المملكة، لتكون ثاني سوق منظم للأوراق المالية بعد سوق الأسهم، وقد بدأ التشغيل الفعلي لهذا السوق في يوم السبت ٢٠٠٩/٦/١٣م.

ولمواصلة الجهود التنظيمية والتطويرية، شهد سوق الإصدارات الأولية نشاطاً ملحوظاً إذ ارتفع عدد الطلبات التي وافقت عليها الهيئة بنسبة ٧١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م فوصل عددها إلى ٩٦ طلباً؛ منها طرح أسهم ١٣ شركة للاكتتاب العام. وبلغ عدد طلبات الطرح الخاص ٦٤ طلباً، وأُصدرت أداتا دين، بالإضافة إلى ٣ طروحات لأسهم حقوق أولوية، وإصدار واحد للأسهم بغرض الاستحواذ، و١٣ إصداراً لأسهم منحة. وبلغ إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية نحو ٣٠.٨٦ مليار ريال، وارتفع عدد الشركات المُدرجة في السوق المالية إلى (١٣٤) شركة بنسبة قدرها ٦٪ عن عام ٢٠٠٨م. كذلك وافقت الهيئة على طرح وحدات ٢٤ صندوقاً استثمارياً.

وفي سياق جهود الهيئة الرامية إلى توفير خدمات وساطة مالية متنوعة تتمتع بالمهنية والخبرات المناسبة وتشجيع المنافسة، أصدرت الهيئة تراخيص لـ (١٢) شركة جديدة لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة، وعدلت أنشطة ٤ أشخاص مرخص لهم.

أما فيما يتصل بتطوير الجانب التنظيمي فقد أجرت الهيئة تعديلاً للفقرة (هـ) من المادة التاسعة من "لائحة حوكمة الشركات" المتعلقة بتنظيم المكافآت والتعويضات التي تُدفع إلى أعضاء مجالس إدارات شركات المساهمة المُدرجة في السوق المالية السعودية؛ وذلك لإضافة تعريف مصطلح "المكافآت والتعويضات" حرصاً من الهيئة على تعزيز مبادئ الحوكمة المطبقة على الشركات المُدرجة في السوق المالية.

وفي مجال الإفصاح المستمر للشركات المُدرجة في السوق المالية، تابعت الهيئة التزام الشركات المُدرجة لضوابط وتعليمات الإفصاح والنشر الصادرة عن الهيئة سواءً المتعلق منها بإعلان نتائجها المالية ربع السنوية أو السنوية أم إعلان المعلومات الجوهرية التي تهم المستثمرين. وقد عززت تلك المتابعة نسبة التزام الشركات لشروط الإفصاح والنشر على موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) إذ بلغ إجمالي تلك الإعلانات نحو ٢٠٥٢ إعلاناً. وحرصاً من الهيئة على توضيح أفضل الطرق والممارسات بشأن التزام الشركات المساهمة بعد الطرح العام وقبل التداول، والتزام الشركات المُدرجة للوفاء بمتطلبات الهيئة، وكذلك التزام أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين وكبار المساهمين، قامت الهيئة بإعداد وتوزيع أربعة أدلة استرشادية يرافق كل دليل النماذج والتقارير المطلوب تقديمها إلى الهيئة وتوقيت تقديمها؛ وهي: دليل التزامات شركات المساهمة العامة بعد الطرح العام وقبل التداول، ودليل الالتزامات المستمرة للشركات المُدرجة، ودليل التزامات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين المتعلقة بملكية الأسهم، ودليل التزامات كبار المساهمين المتعلقة بإشعارات تملك الأسهم.

وإدراكا لأهمية استطلاع آراء المتعاملين في الأوراق المالية في الإفصاح المستمر للشركات المدرجة في السوق المالية، نفذت الهيئة دراستين

ميدانيتين؛ الأولى موجهة إلى مسؤولي الشركات المدرجة في السوق المالية، والأخرى إلى مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية والمستثمرين. وفي هاتين الدراستين استُطلعت الآراء في الوضع الحالي والجوانب التي تحتاج إلى تطوير في مجال الإفصاح المستمر علاوة على تقييم دور الهيئة تنظيمياً ورقابياً في تحقيق ذلك.

وفي إطار سعي الهيئة إلى توفير الحماية والعدالة والمساواة للمستثمرين في السوق المالية وحمايتهم من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، قامت الهيئة من خلال نظام الرقابة الإلكتروني "سمارت" بدراسة وتحليل ١٣١١ حالة تنبيهات، رُصد منها ٤١ حالة اشتباه في مخالفة نظام السوق المالية. كذلك تسلمت الهيئة ٣٤٨ شكوى تتعلق بعمليات تنفيذ أو تسهيلات وعقود مرابحة أو صناديق استثمارية أو محافظ استثمارية وغيرها من الشكاوى الأخرى واتخذت الإجراءات اللازمة حيال ٩١٪ من تلك الشكاوى وما زال العمل جارياً لدراسة ٩٪ منها. ولأهمية مشاركة المتعاملين في الأوراق المالية في تطوير مستوى الرقابة على التداولات، استطلعت الهيئة آراء مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية والمستثمرين في واقع الرقابة على التداول في السوق المالية إذ تم تناول جميع الجوانب ذات العلاقة بالرقابة على التداولات لاستخلاص المقترحات والتوصيات التي من شأنها زيادة مستوى الحماية والعدالة والمساواة للمستثمرين في السوق المالية.

ولتوعية المستثمر، أقامت الهيئة ثلاث حملات توعوية وُزع خلالها أكثر من مليون نسخة من كتيبات توعية المستثمر، وقامت أيضاً بمشروع المعارض المتنقلة الذي استهدفت من خلاله ١٩ مدينة/محافظة في مختلف مناطق المملكة، إذ أُقيمت أجنحة خاصة بالهيئة في أسواق تلك المدن والمحافظات تواصلت من خلالها مع الزوار من الشرائح المستهدفة كافة سعوديين كانوا أم مقيمين لرفع التوعية والثقافة الاستثمارية. وإيماناً من الهيئة بدورها في حماية المستثمرين من مخاطر السوق المالية، ورغبة منها في معرفة رؤية المستثمرين تجاه هيئة السوق المالية ودورها في توعية المستثمر، قامت الهيئة بإعداد وتنفيذ دراسة ميدانية"رؤية المستثمرين لهيئة السوق المالية ودورها في توعية المستثمرين في السوق المالية" استطلعت فيها آراء أكثر من ٥٠٠٠ مستثمر. وقد شملت الدراسة جميع الجوانب ذات العلاقة برؤية المستثمر تجاه الهيئة وتم تحليل آراء المستثمرين في السوق المالية ومقترحاتهم لوضع الخطط اللازمة لتطوير الجهود التي تبذلها الهيئة في مجال توعية المستثمر.

واستجابة للتغيرات والتحديات المستقبلية في بيئة المال والأعمال، قامت الهيئة بتطوير التنظيم الإداري الداخلي لها من خلال برنامج أُطلق عليه "برنامج مواكبة المستقبل" يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية على الصعيد الداخلي (العمليات والإجراءات) والصعيد الخارجي (أفراداً ومؤسسات) في السوق المالية السعودية، ويرمي البرنامج أيضاً إلى إيجاد تنظيم إداري متطور يُمكن الهيئة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية لتطوير البيئة الداخلية للهيئة. كذلك عززت الهيئة من قدراتها التنظيمية وعملت على استقطاب موظفين من ذوي الكفاءات العالية والمختصين في مجال الأسواق المالية، فارتفع عدد موظفيها في عام ٢٠٠٩م إلى ٥٣٦ موظفاً بنسبة زيادة ٢٣٪ عن عام ٢٠٠٨م.

ويسعدني في الختام أن أتقدم نيابة عن مجلس هيئة السوق المالية ومنسوبيها بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أيده الله وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران المفتش العام رعاه الله وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية حفظه الله على رعايتهم لهيئة السوق المالية ودعمهم المتواصل لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز التويجري
رئيس مجلس هيئة السوق المالية

الفصل الأول

هيئة السوق المالية

١/١ نشأة هيئة السوق المالية

٢/١ المهام الأساسية للهيئة

٣/١ الهيكل التنظيمي للهيئة

٤/١ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

١/١ نشأة هيئة السوق المالية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب" نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م لتتولى الدور الإشرافي والرقابي على الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة. وتُعد هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

٢/١ المهام الأساسية للهيئة

بيّن نظام السوق المالية المهام الأساسية للهيئة، ومن أهمها مايلي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال، أو تدليس، أوغش، أو تلاعب، أو تداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة والمصداقية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحدّ من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبة التعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

٣/١ الهيكل التنظيمي للهيئة

يتكون الهيكل التنظيمي لهيئة السوق المالية من ثماني إدارات رئيسة تتضافر جهودها جميعاً لتحقيق أهداف الهيئة. وهي:

(أ) الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ

من أبرز مهامها مايلي:

- إجراء التحقيق والادعاء في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- العمل على تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين المشاركين في السوق المالية.
- التحقيق في شكاوى المستثمرين ومتابعة تسويتها.
- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

(٢) الإدارة العامة لتمويل الشركات

من أبرز مهامها مايلي:

- مراجعة طلبات إصدار الأوراق المالية وطرحها وإدراجها للتأكد من التزامها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- التأكد من التزام الشركات المُدرجة لمتطلبات الإفصاح الأولي.
- التأكد من التزام صناديق الاستثمار لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

(٣) الإدارة العامة للإشراف والرقابة

من أبرز مهامها مايلي:

- العمل على تطبيق الضوابط والتعليمات المتعلقة بإفصاح الشركات المُدرجة في السوق المالية.
- مراجعة القوائم المالية للشركات المُدرجة في السوق المالية للتأكد من التزامها للمعايير المحاسبية ومتابعة نشرها في موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول).
- الرقابة المباشرة وغير المباشرة لأنشطة التداول، ومراجعة بيانات التداول وتحليلها بشكل مستمر.
- توعية الشركات ومراقبة مدى التزامها للائحة حوكمة الشركات.

(٤) الإدارة العامة للتراخيص والتفتيش

من أبرز مهامها مايلي:

- دراسة طلبات التراخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية بما في ذلك التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة، وحفظ الأصول بالإضافة إلى أي نشاط آخر تصنفه الهيئة على أنه من النشاطات التي يجب الترخيص فيها قبل مزاولتها.
- التأكد من التزام الجهات المرخص لها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- إجراء عمليات التفتيش على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من مدى التزامهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

(٥) الإدارة العامة للأبحاث وتوعية المستثمر

من أبرز مهامها مايلي:

- إعداد الأبحاث والدراسات المالية والاقتصادية.
- إعداد التقارير الدورية، وإصدار النشرات الإعلامية والتوعوية والإحصائية والتحليلية الدورية عن السوق المالية.
- نشر الوعي الاستثماري وتوعية المستثمرين وتثقيفهم من خلال الفعاليات والآليات وبرامج التوعية المختلفة، وتعميق مفهومي الإفصاح والشفافية.

- إيجاد قنوات اتصال مع الهيئات والمنظمات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، والإشراف على تنظيم وتنفيذ برامج التعاون المختلفة مع تلك الجهات.

(٦) الإدارة العامة

من أبرز مهامها مايلي:

- إعداد السياسات واللوائح التنظيمية الخاصة بالموارد البشرية وتطويرها.
- توفير الكفاءات البشرية المتخصصة التي تلبّي احتياجات العمل بالهيئة.
- متابعة وتوفير أنظمة وأجهزة تقنية المعلومات اللازمة لأعمال الهيئة.
- الإشراف والمتابعة لمراحل تنفيذ مشروع إنشاء مقر الهيئة في مركز الملك عبدالله المالي.

(٧) الإدارة العامة للمراجعة الداخلية

من أبرز مهامها مايلي:

- تحسين أداء إدارات الهيئة وإنتاجيتها.
- تنفيذ سياسات الالتزام الداخلي وتطويرها.
- متابعة تطبيق موظفي الهيئة لقواعد السلوك المهني.

(٨) إدارة الشؤون القانونية

من أبرز مهامها مايلي:

- إعداد ودراسة اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة عن الهيئة قبل صدورها ومراجعتها بعد صدورها ودراسة اقتراح تعديلها.
- مراجعة العقود والاتفاقيات التي تبرمها الهيئة مع الجهات الخارجية والداخلية.
- إعداد مشاريع قرارات مجلس الهيئة في شأن تعديل اللوائح الصادرة عن مجلس الهيئة.

الهيكل التنظيمي للهيئة

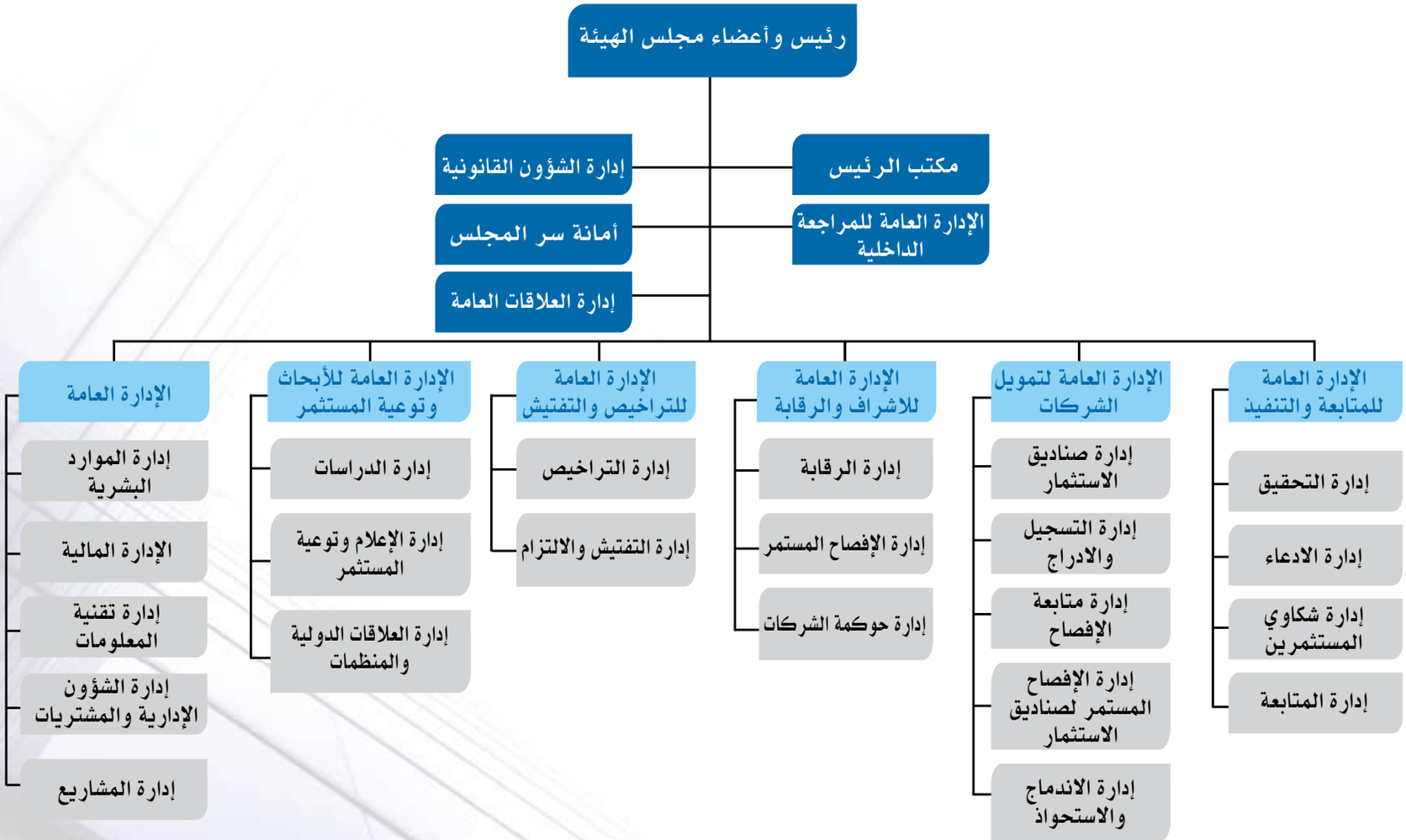

٤/١ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

(١) شركة السوق المالية السعودية (تداول)

وفقاً للمادة العشرين من نظام السوق المالية التي تنص على أن "تنشأ في المملكة سوق لتداول الأوراق المالية تسمى (السوق المالية السعودية) وتكون صفتها النظامية شركة مساهمة وفقاً لأحكام هذا النظام. وتكون هذه السوق هي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة"، وهي المعنية بالوظائف التشغيلية للسوق.

(٢) الأشخاص المرخص لهم

هم الأشخاص المرخص لهم من الهيئة في ممارسة أعمال الأوراق المالية. وتقتصر ممارسة أعمال الأوراق المالية على من يكون حاصلاً على ترخيص نافذ من الهيئة.

(٣) الشركات المُدرجة في السوق المالية

هي الشركات التي تُتداول أوراقها المالية في السوق المالية السعودية.

(٤) المتداولون

هم جمهور المتعاملين في تداول الأوراق المالية في السوق المالية السعودية.

الفصل الثاني

إنجازات هيئة السوق المالية

٢/١ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم السوق المالية وتطويرها

٢/١/١ اللوائح التنفذية والقرارات التنظمية في تنظيم السوق المالية وتطويرها

٢/١/٢ طرح وتداول الأوراق المالية

٢/١/٣ صناديق الاستثمار

٢/١/٤ الرقابة على تعاملات الأوراق المالية والإفصاح وحوكمة الشركات

٢/١/٥ المخالفات وشكاوى المستثمرين

٢/١/٦ الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية

٢/١/٧ توعية المستثمر

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم البيئة الداخلية للهيئة وتطويرها

٢/١ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم السوق المالية وتطويرها

٢/١/١ اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية في تنظيم السوق المالية وتطويرها

نصت المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية على أن هيئة السوق المالية هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية بالإضافة إلى توليها تنفيذ المهام المنصوص عليها في هذا النظام، وتنفيذاً لما جاء في هاتين المادتين أصدرت الهيئة مجموعة من اللوائح والقواعد والتعليمات والإجراءات تُعرف باسم "اللوائح التنفيذية"، وأصدرت كذلك عدداً من القرارات التنظيمية من أجل تطوير السوق المالية، وتنمية أساليب العمل في الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن اللوائح والقواعد الصادرة (اللوائح التنفيذية)، وبعض أهم القرارات التنظيمية الصادرة في عام ٢٠٠٩م:

(أ) اللوائح التنفيذية:

تنفيذاً لما جاء في المادتين الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية أصدرت الهيئة منذ إنشائها عدداً من اللوائح والقواعد التنفيذية المنظمة والمطورة للسوق المالية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٨م أصدرت الهيئة إحدى عشرة لائحة وقاعدة تنفيذية، وهي:

١- لائحة سلوكيات السوق

٢- لائحة طرح الأوراق المالية

٣- قواعد التسجيل والإدراج

٤- لائحة الأشخاص المرخص لهم

٥- لائحة أعمال الأوراق المالية

٦- لائحة صناديق الاستثمار العقاري

٧- لائحة حوكمة الشركات

٨- لائحة صناديق الاستثمار

٩- قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

١٠- لائحة الاندماج والاستحواذ

١١- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وفي عام ٢٠٠٩م أصدر مجلس الهيئة قراره رقم (١-١-٢٠٠٩) وتاريخ ١٤٣٠/١/٨هـ الموافق ٢٠٠٩/١/٥م القاضي بتعديل الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من "لائحة حوكمة الشركات" المتعلقة بتنظيم المكافآت والتعويضات التي تدفع لأعضاء مجالس إدارات شركات المساهمة المُدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك لإضافة تعريف مصطلح "المكافآت والتعويضات" حرصاً من الهيئة على تعزيز مبادئ الحوكمة المطبقة على الشركات المُدرجة، لتصبح الفقرة بالنص الآتي:

" تفصيل عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من الآتي كل على حدة:

١- أعضاء مجلس الإدارة.

٢- خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات من الشركة، يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي إن لم يكونا من ضمنهم.

ولأغراض هذه الفقرة، يُقصد بمصطلح "المكافآت والتعويضات" الرواتب والأجور والبدلات والأرباح ومافي حكمها، والمكافآت الدورية أو السنوية المرتبطة بالأداء، والخطط التحفيزية قصيرة أو طويلة الأجل، وأي مزايا عينية أخرى."

علماً أن مجلس الهيئة أصدر "لائحة حوكمة الشركات" لتحديد القواعد والمعايير المنظمة لإدارة شركات المساهمة المُدرجة في السوق المالية

من أجل ضمان الالتزام لأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين، إذ تبين اللائحة الحقوق الخاصة بالمساهمين والجمعيات العامة بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، ووظائف مجلس الإدارة ومسؤولياته ولجانه.

(٢) القرارات التنظيمية:

عقد مجلس الهيئة في عام ٢٠٠٩م ثلاثاً وثلاثين جلسة وأصدر خلالها ٢٨٣ قراراً. ومن بين أهم القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في عام ٢٠٠٩م مايلي:

١- أصدر مجلس الهيئة قراره رقم (١-١-٢٠٠٩) وتاريخ ١٤٣٠/١/٨هـ الموافق ٢٠٠٩/١/٥م القاضي بتعديل الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من " لائحة حوكمة الشركات" الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقرار رقم (١-٢١٢-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م.

٢- في يوم السبت ١٤٣٠/٦/١٣هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٦م أصدر مجلس الهيئة قراره القاضي بالموافقة على إنشاء سوق مالية لتداول الصكوك والسندات في المملكة ضمن سعي الهيئة المتواصل لتطوير السوق المالية في المملكة.

٣- أصدر مجلس الهيئة قراره رقم (٥-٢٨-٢٠٠٩) وتاريخ ١٤٣٠/١١/٦هـ الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٥م المتضمن إعادة تداول أسهم شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة إلى نظام التداول الآلي المستمر وفقاً لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ابتداءً من تداول يوم الأربعاء ٢٠٠٩/١٠/٢٨م الموافق ١٤٣٠/١١/٩ هـ، وذلك بعد وفاء الشركة بمتطلبات الهيئة بتحقيقها أرباحاً من نشاطاتها الرئيسة لعامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، وصدور تقرير مراجع الحسابات الخارجي للشركة عن الربعين الثاني والثالث من العام المالي ٢٠٠٩م من دون أي تحفظات على القوائم المالية الأولية للشركة.

٢/١/٢ طرح وتداول الأوراق المالية

(أ) طرح الأوراق المالية

تنفيذاً للفقرة (أ) من المادة الخامسة والفقرة (أ) من المادة السادسة من نظام السوق المالية المتعلقتين بمسؤولية الهيئة عن تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها والموافقة على طرح الأوراق المالية، عملت الهيئة على تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق تنظيم إصدار الأوراق المالية والموافقة على طرحها.

وقد عُدلت لائحة طرح الأوراق المالية في عام ٢٠٠٨م، من أجل تطوير معايير ومتطلبات طرح الأوراق المالية في المملكة، فتضمنت اللائحة جميع الأحكام المتعلقة بطرح الأوراق المالية بما في ذلك حالات ومتطلبات الطرح العام والطرح الخاص، والمعلومات المقدمة إلى المستثمرين، وإعلانات الطرح الخاص، والمسؤولية عن عدم صحة المستندات.

١. عدد طلبات الطرح وقيمتها

يعرض الجدول (١) عدد طلبات الطرح التي وافقت عليها الهيئة في عام ٢٠٠٩م بالإضافة إلى الطروحات الخاصة مقارنة بعدد الطلبات في عام ٢٠٠٨م بحسب نوع الطرح، ويمكن توضيح أهم ملامح الجدول في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م ارتفع عدد الطلبات التي وافقت عليها الهيئة والطروحات الخاصة بنسبة ٧١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م حين وصل عدد الطلبات الموافق عليها والمطروحة طرحاً خاصاً إلى ٩٦ طلباً.
- شهد عام ٢٠٠٩م الموافقة على طرح ١٣ شركة للاكتتاب العام وهو نفس العدد لعام ٢٠٠٨م.
- بلغ عدد طلبات الطرح الخاص في عام ٢٠٠٩م ٦٤ طلباً، وأُصدرت أداتا دين، بالإضافة إلى ٣ طروحات لأسهم حقوق أولوية، وإصدار واحد للأسهم بغرض الاستحواذ، و١٣ إصداراً لأسهم منحة.

الجدول (١): عدد طلبات الطرح التي وافقت عليها الهيئة والطرح الخاص في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

نوع الطرح	عدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م	
عام	١٣[١]	١٣[٢]	٠٪
خاص	٦٤	١٩	٢٣٧ ٪
أدوات دين	٢	١	١٠٠ ٪
أسهم حقوق أولوية	٣[٣]	٥	٤٠- ٪
استحواذ	١	١	٠ ٪
خفض رأس مال	٠	٠	-
أسهم منحة	١٣	١٧	٢٤٪-
المجموع	٩٦	٥٦	٧١ ٪

١- تشمل موافقة مجلس الهيئة على طرح شركة هرفي للخدمات الغذائية ومجموعة الطيار للسفر ومجموعة السريع التجارية الصناعية التي ستُطرح في عام ٢٠١٠م.

٢- تشمل طرح شركة اتحاد عذيب للاتصالات التي وافق مجلس الهيئة على طرحها في عام ٢٠٠٨م وطُرحت في مطلع ٢٠٠٩م.

٣- تشمل موافقة مجلس الهيئة على طرح الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية التي ستُطرح في عام ٢٠١٠م.

الرسم البياني (١): عدد طلبات الطرح التي وافقت عليها الهيئة والطرح الخاص في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

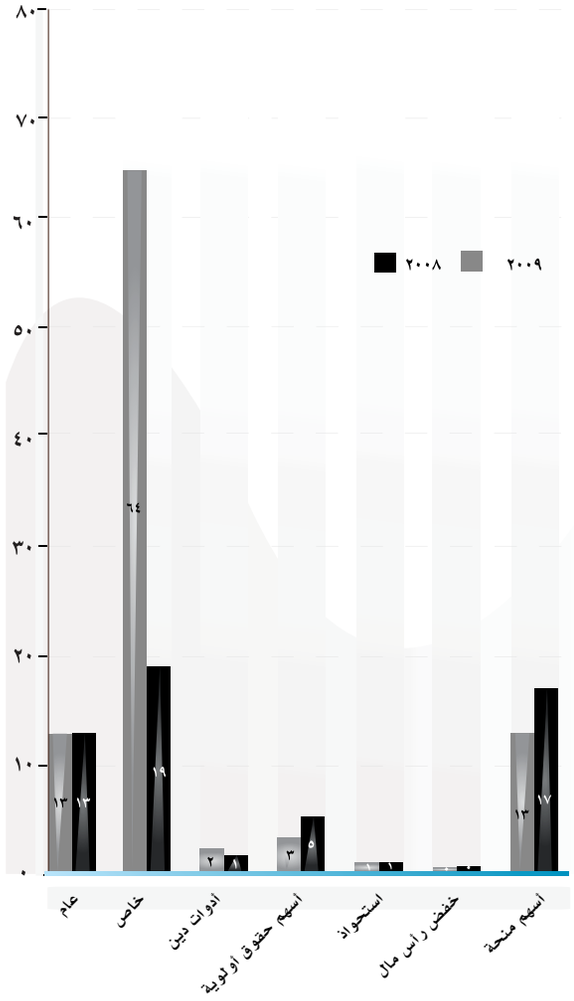

ويعرض الجدول (٢) عدد طلبات الطرح والطرح الخاص خلال عام ٢٠٠٩م وقيمتها مقارنة بعام ٢٠٠٨م ماعدا أسهم المنحة وخفض رأس المال والاستحواذ، ويبين الجدول (٣) إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (بالمليار ريال) بحسب نوع الطرح في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذين الجدولين في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م ارتفع عدد طلبات الطرح والطرح الخاص إلى ٨٢ طلباً مقارنة بـ ٣٨ طلباً في عام ٢٠٠٨م بنسبة ارتفاع ١١٦٪.
- وصل إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩م إلى نحو ٣٠,٩ مليار ريال بانخفاض نسبته ٥٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- انخفض إجمالي مبالغ الطرح العام في عام ٢٠٠٩م إلى ٣,٨٨ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠٠٨م حيث بلغت ٣٦,٤ مليار ريال.
- بلغ إجمالي مبالغ طرح أدوات الدين خلال عام ٢٠٠٩م نحو ٧,٧ مليار ريال مقارنة بـ ٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م بنسبة ارتفاع ٥٥٪.
- ارتفع إجمالي مبالغ الطرح الخاص من ٦,٧٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م إلى ١٧,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م بنسبة مقدارها ١٦٦٪.

الجدول (٢): عدد طلبات الطرح وقيمتها (عدا أسهم المنحة، والاستحواذ، وخفض رأس المال) التي وافقت عليها الهيئة بالإضافة إلى طلبات الطرح الخاص في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

البيان	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م	نسبة التغير (٪)
عدد طلبات الطرح	٨٢	٣٨	١١٦ ٪
قيمة الطرح (مليار ريال)	٣٠.٨٦	٧٠.٥٦	٥٦- ٪

الجدول (٣): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (بالمليار ريال) بحسب نوع الطرح في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

نوع الطرح	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	المبلغ	النسبة (٪)	المبلغ	النسبة (٪)
عام	[٤]٣.٨٨	١٣ ٪	٣٦.٣٦	٥٢ ٪
خاص	١٧.٩	٥٨ ٪	٦.٧٢	١٠ ٪
أسهم حقوق أولوية	١.٣٥	٤ ٪	٢٢.٤٨	٣٢ ٪
أدوات دين	٧.٧٣	٢٥ ٪	٥	٧ ٪
الإجمالي	٣٠.٨٦	١٠٠ ٪	٧٠.٥٦	١٠٠ ٪

٤- تشمل طرح شركة اتحاد عذيب التي وافق مجلس الهيئة على طرحها في عام ٢٠٠٨م وطُرحت في مطلع عام ٢٠٠٩م.

الرسم البياني (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (بالمليار ريال) بحسب نوع الطرح في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

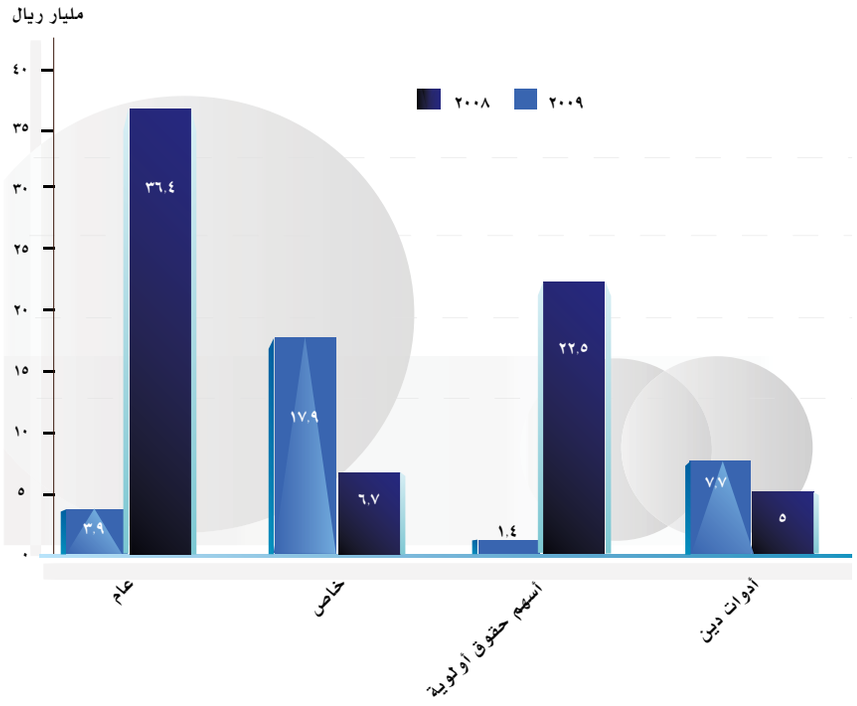

٢. الطرح العام

تنظيم عملية الطرح العام

في عام ٢٠٠٩م، شارك نحو ٨٥ من المؤسسات الاستثمارية (صناديق الاستثمار، والأشخاص المرخص لهم، ومؤسسات الاستثمار، ومؤسسات شبه حكومية) في بناء سجل أوامر الاكتتاب إذ طُبقت آلية سجل بناء أوامر الاكتتاب لضمان كفاءة تحديد السعر العادل للأوراق المالية المطروحة وتحديد حجم الطلب.

طرح الأسهم للاكتتاب العام

في عام ٢٠٠٩م طُرح جزء من أسهم ١١ شركة للاكتتاب العام. ويعرض الجدول (٤) الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م وتصنيفها بحسب حجم الطرح ونسبة الأسهم المطروحة للاكتتاب وعدد مرات التغطية وعدد المكتتبين، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات ذات العلاقة في الآتي:

- راوح حجم الطرح لأسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م بين ٤٠ مليون ريال " أيس العربية للتأمين التعاوني " و ٢.٤ مليار ريال " الشركة الوطنية للبتروكيماويات " منها ١.٦ مليار ريال طُرحت للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد، وبلغ إجمالي مبالغ الطرح نحو ٣.٨٨ مليار ريال.
- راوح عدد مرات التغطية لأسهم الشركات التي طُرحت للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م بين ١.١٦ مرة " بروج للتأمين التعاوني " و ٢١.١٥ مرة "الشركة الوطنية للبتروكيماويات "، وبلغ المتوسط المرجح لعدد مرات التغطية بحسب حجم الطرح نحو ١٥ مرة.
- راوح عدد المكتتبين في أسهم الشركات التي طُرحت للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م بين نحو ٤٦٠ ألف مُكتتب " وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي "ونحو ٢.٣ مليون مُكتتب" الشركة الوطنية للبتروكيماويات".

الجدول (٤): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م وتصنيفها بحسب حجم الطرح ونسبة أسهم الاكتتاب لأسهم الشركة وعدد مرات التغطية وعدد المكتتبين.

م	اسم الشركة	حجم الطرح (مليار ريال)	نسبة الأسهم المطروحة للاكتتاب (٪)	عدد مرات التغطية	عدد المكتتبين (مليون)
١	اتحاد عذيب للاتصالات	٠.٣	٣٠ ٪	٣.٥٤	١.٣٥
٢	أيس العربية للتأمين التعاوني	٠.٠٤	٤٠ ٪	١١.٣٥	٠.٨٥
٣	أكسا للتأمين التعاوني	٠.٠٨	٤٠ ٪	٥.٧١	٠.٨٣
٤	الراجحي للتأمين التعاوني	٠.٠٦	٣٠ ٪	٨.٩٨	٠.٩
٥	وقاية للتأمين و إعادة التأمين التكافلي	٠.٠٨	٤٠ ٪	٣.٣	٠.٤٦
٦	السعودية لأنابيب الصلب	٠.٤	٣١ ٪	٣.١٥	١.٣١
٧	الشركة الوطنية للبتروكيماويات	٢.٤	٥٠ ٪	٢١.١٥	٢.٣٢
٨	المواساة للخدمات الطبية	٠.٣٣	٣٠ ٪	٤.٧١	١.٣٧
٩	العالمية للتأمين التعاوني	٠.٠٦	٣٠ ٪	٧.٤٩	٠.٨٥
١٠	بروج للتأمين التعاوني	٠.٠٥٢	٤٠ ٪	١.١٦	١.١٢
١١	الخليجية العامة للتأمين التعاوني	٠.٠٨	٤٠ ٪	١٠.١٧	١.٥٣
	الإجمالي	٣.٨٨٢	-	-	١٢.٨٩

الرسم البياني (٣): حجم الطرح للشركات (بالمليار ريال) التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م

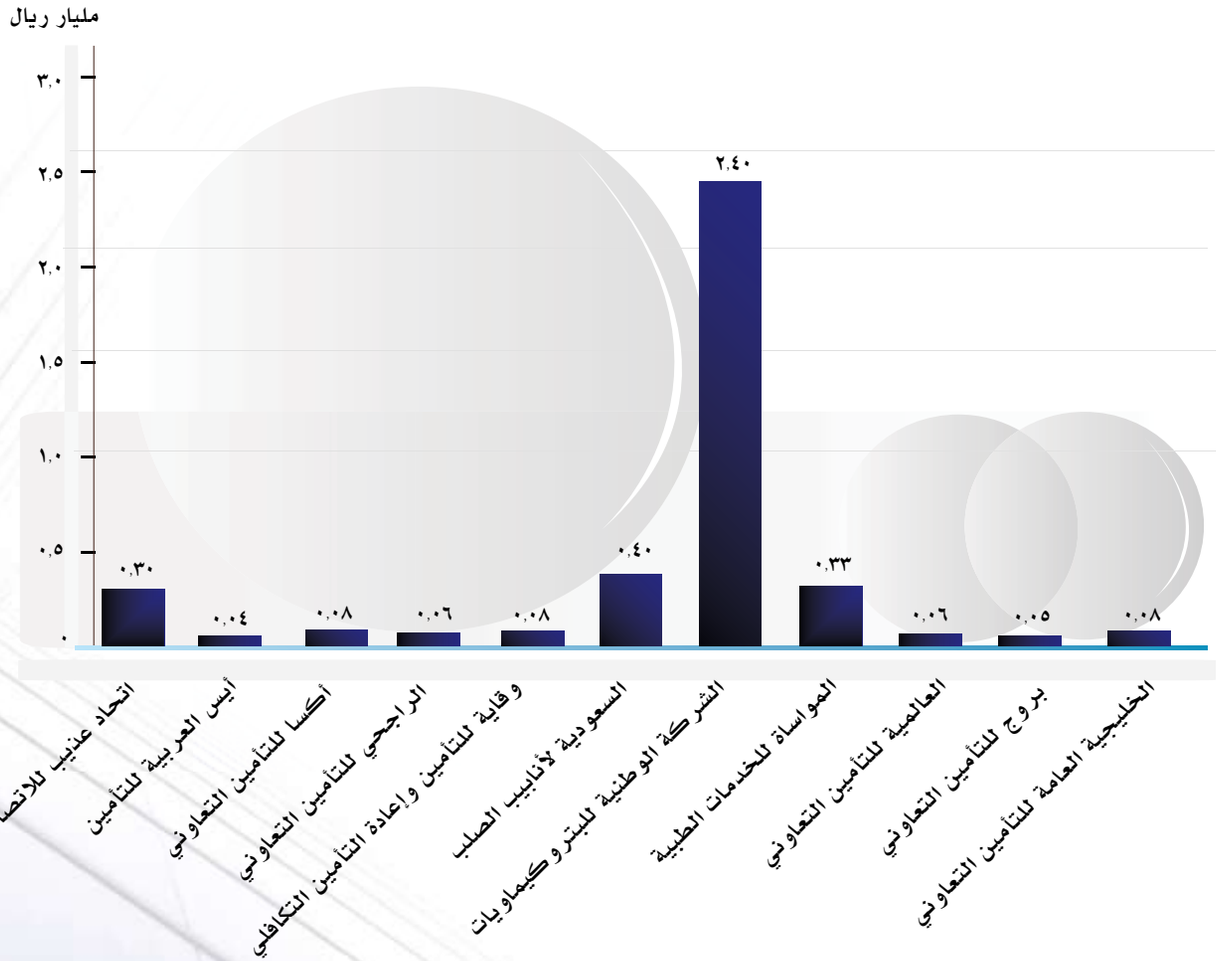

الرسم البياني (٤): عدد مرات التغطية لأسهم الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م

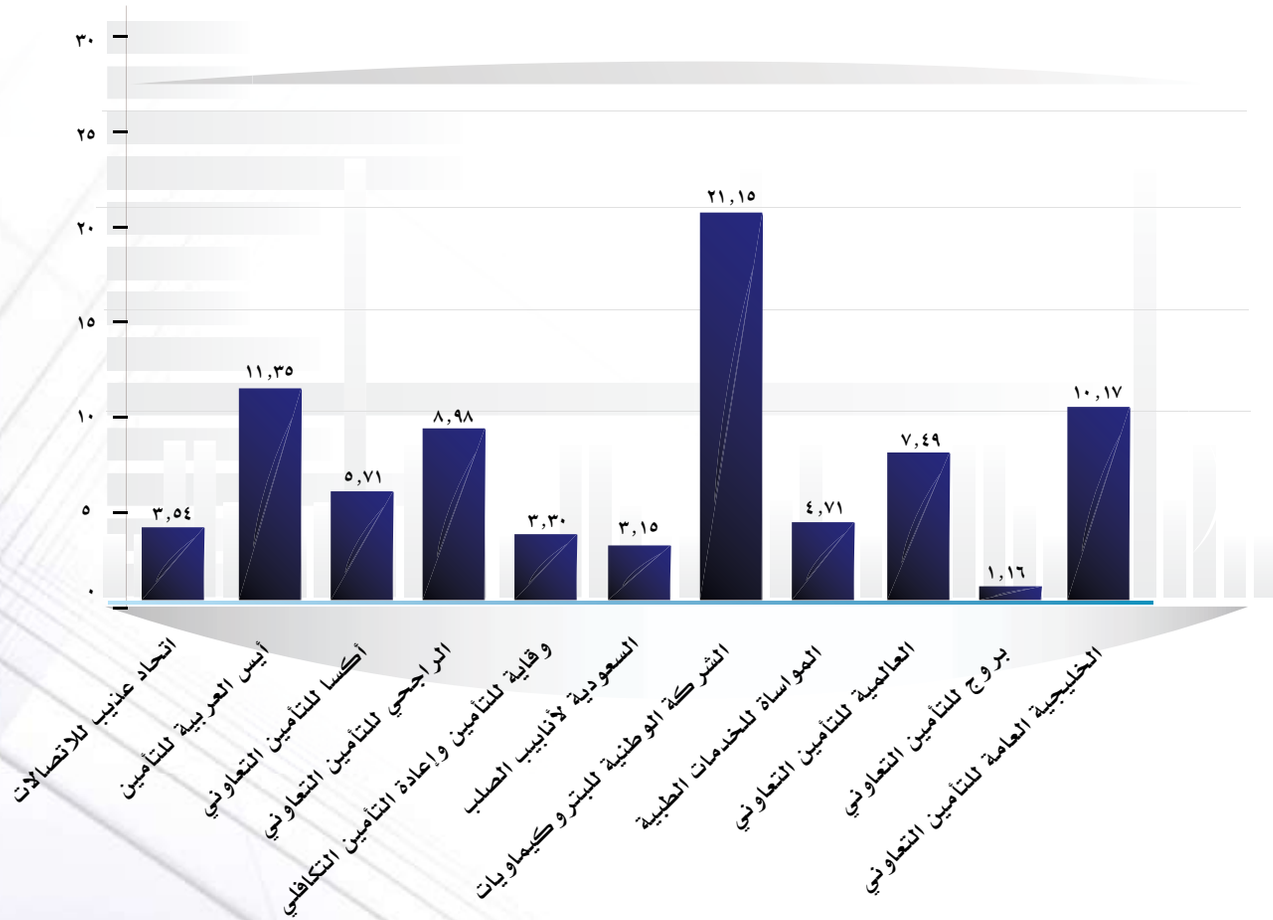

الرسم البياني (٥): عدد المكتتبين (بالمليون) في أسهم الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٩م

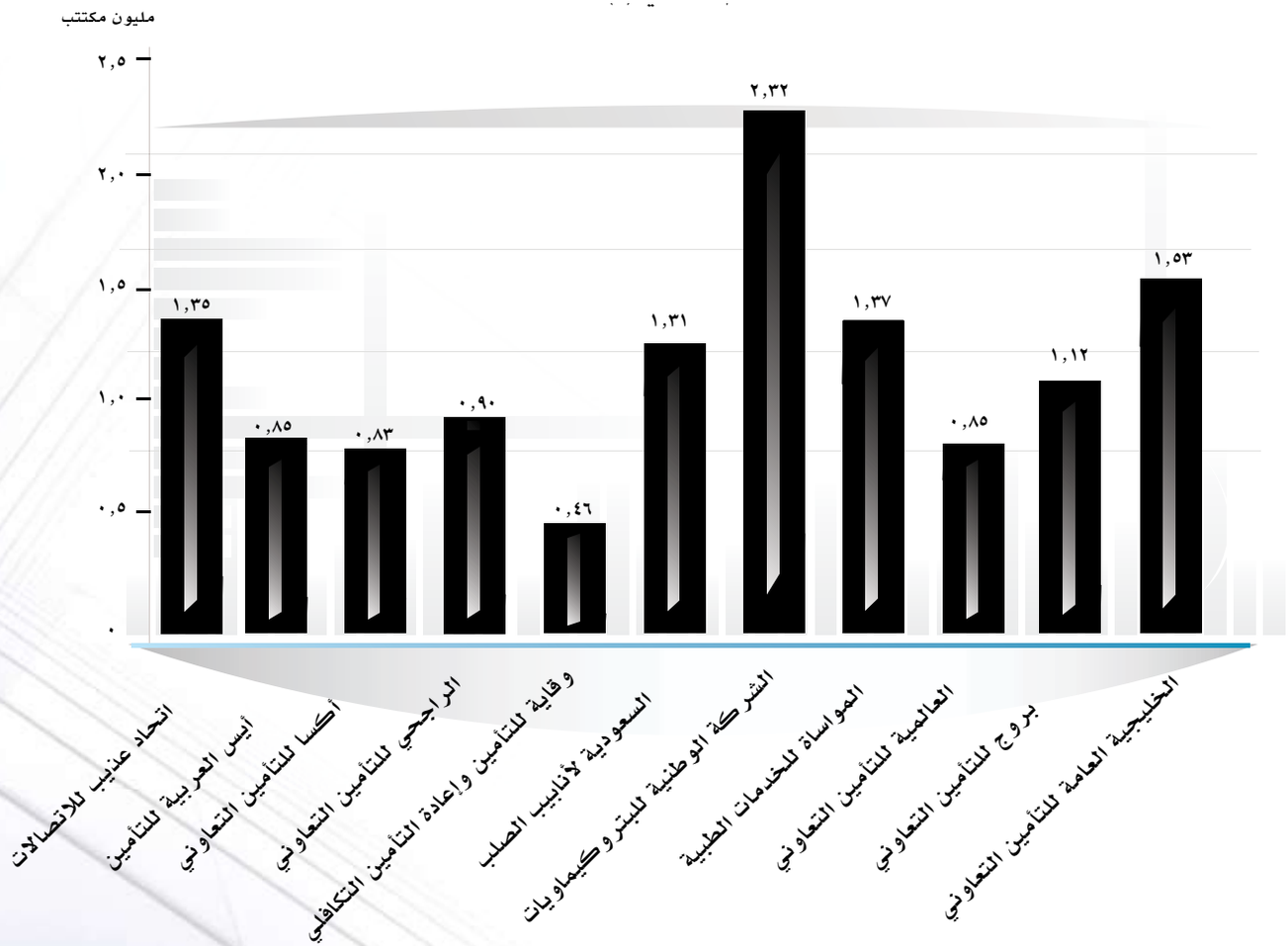

٣. زيادة رأس المال للشركات المُدرجة في السوق المالية لعام ٢٠٠٩م عن طريق منح أسهم

يعرض الجدول (٥) قائمة الشركات التي زادت رأس مالها خلال عام ٢٠٠٩م عن طريق منح أسهم و إجمالي عدد الأسهم قبل زيادة رأس المال وبعدها، ويمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- رفعت ١٢ شركة (٩٪ من إجمالي الشركات المدرجة في السوق المالية) رأس مالها عن طريق منح أسهم، من أصل ١٣٤ شركة مُدرجة في السوق المالية.
- تصدرت شركة "إسمنت القصيم" الشركات المُدرجة من حيث نسبة الزيادة في رأس المال عن طريق منح أسهم إذ بلغت ٤٥ مليون سهم ليصبح إجمالي عدد الأسهم بعد رفع رأس المال ٩٠ مليون سهم، بنسبة زيادة ١٠٠٪.

الجدول (٥): قائمة الشركات التي زادت رأس مالها (بالمليون سهم) خلال عام ٢٠٠٩م عن طريق منح أسهم وإجمالي عدد الأسهم قبل زيادة رأس المال[٥] وبعدها

م	الشركة	إجمالي عدد الأسهم (بالمليون)		نسبة الزيادة في رأس المال (٪)
		قبل رفع رأس المال	بعد رفع رأس المال	
١	البنك السعودي الهولندي	٢٦٤.٦	٣٣٠.٧٥	٢٥ ٪
٢	الوطنية للتصنيع وسبك المعادن	٢٠.٤٥	٢٥.٥٦	٢٥ ٪
٣	البنك السعودي البريطاني	٦٠٠	٧٥٠	٢٥ ٪
٤	البابطين للطاقة والاتصالات	٢٧	٤٠.٥	٥٠ ٪
٥	الخليج للتدريب والتعليم	١٠	١٥	٥٠ ٪
٦	البنك السعودي الفرنسي	٥٦٢.٥٠	٧٢٣.٢١	٢٩ ٪
٧	مجموعة محمد المعجل	١٠٠	١٢٥	٢٥ ٪
٨	جرير للتسويق	٣٠	٤٠	٣٣ ٪
٩	الصناعات الكيميائية الأساسية	٢٢	٢٧.٥	٢٥ ٪
١٠	دار الأركان للتطوير العقاري	٧٢٠	١٠٨٠	٥٠ ٪
١١	إسمنت القصيم	٤٥	٩٠	١٠٠٪
١٢	تصنيع مواد التعبئة والتغليف "فيبكو"	٦.٨٨	١١.٥	٦٧٪
	الإجمالي	٢٤٠٨.٤٢	٣٢٥٩.٠٢	٣٥٪

٥- لا تشتمل على شركة الزامل للاستثمار الصناعي التي وافق مجلس الهيئة على طلب زيادة رأس مالها خلال عام ٢٠٠٩م، وذلك لعدم انعقاد الجمعية لإقرار الزيادة في نفس السنة.

الرسم البياني (٦): قائمة الشركات التي زادت رأس مالها (بالمليون سهم) خلال عام ٢٠٠٩م عن طريق منح أسهم وإجمالي عدد الأسهم قبل زيادة رأس المال وبعدها

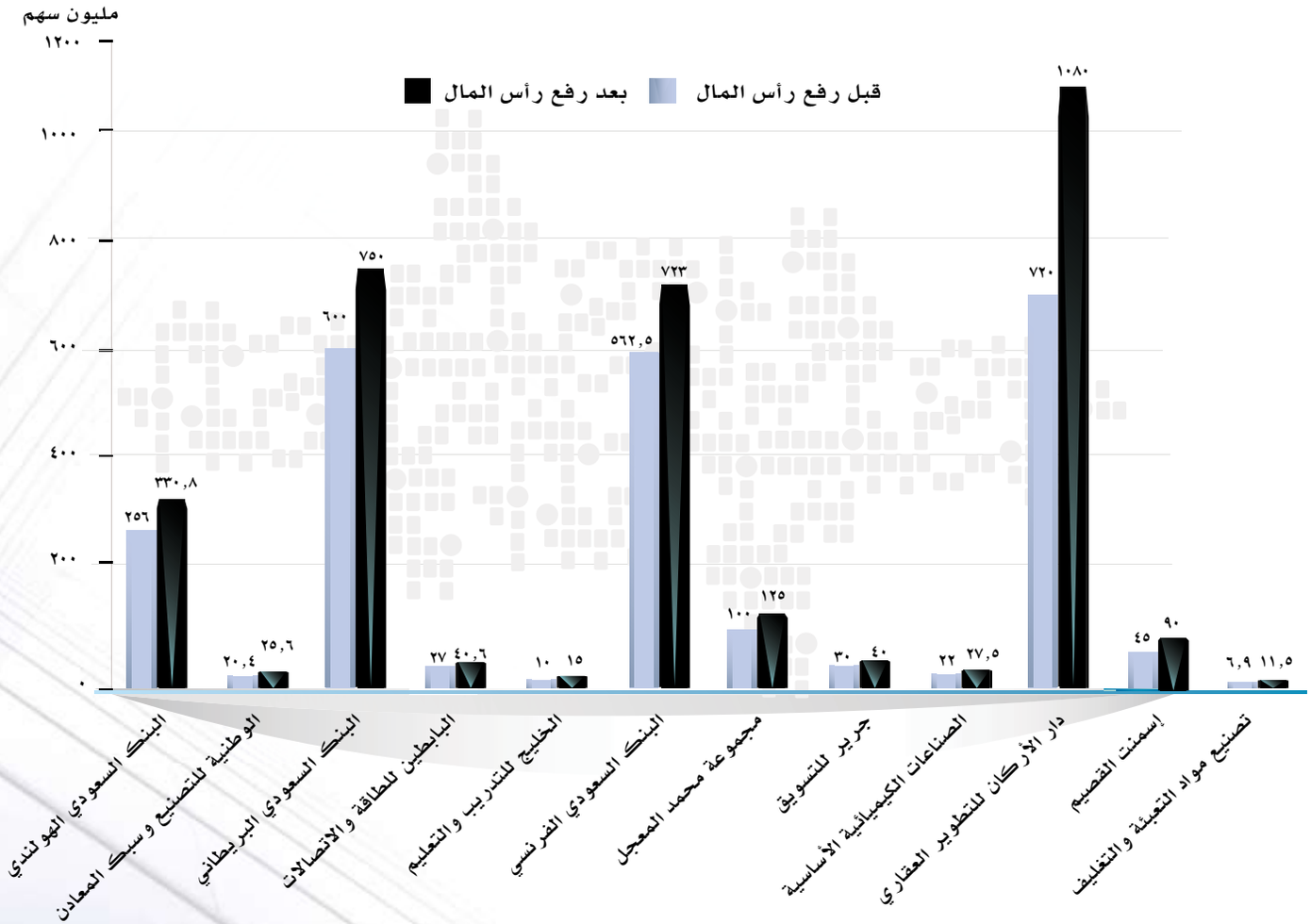

٤. قنوات الاكتتاب

أعداد المكتتبين من خلال قنوات الاكتتاب

يوضح الجدول (٦) عدد المكتتبين بحسب قنوات الاكتتاب منذ إنشاء الهيئة حتى عام ٢٠٠٩م للطروحات الأولية، ويمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- ارتفع حجم استخدام المكتتبين لوسائل التقنية (الهاتف المصرفي، والإنترنت، والصراف الآلي) بديلاً لطلبات الاكتتاب الورقية من خلال فروع البنوك في عام ٢٠٠٩م إلى ٩٢٪ مقارنة بنسبة ٨٩٪ في عام ٢٠٠٨م و٨٣٪ في عام ٢٠٠٧م.
- في عام ٢٠٠٩م، استخدم ٨٪ فقط من إجمالي المكتتبين فروع البنوك المتسلمة لطلبات الاكتتاب لتنفيذ اكتتاباتهم، في حين استخدم المكتتبون قنوات الهاتف المصرفي، والإنترنت، والصراف الآلي بالنسب ٢٤٪ و ٢٠٪ و ٤٨٪ على التوالي.

الجدول (٦): عدد المكتتبين (بالمليون) بحسب قنوات الاكتتاب للطروحات الأولية منذ إنشاء الهيئة حتى عام ٢٠٠٩م

قناة الاكتتاب	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		عام ٢٠٠٧م		عام ٢٠٠٦م		الفترة من ١/ ٧/ ٢٠٠٤م حتى نهاية ٢٠٠٥م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
الهاتف المصرفي	٣.٠٧	٢٤ ٪	١٢.١٢٩	٢١٪	٨.٩٧٩	٢٥٪	٦.١٤٣	١٨٪	١.٩٤٤	٨٪
الإنترنت	٢.٦٥	٢٠ ٪	١٠.٩٦٣	١٩٪	٥.٦٧٢	١٦٪	٤.٢٠٥	١٣٪	٨٥٧	٣ ٪
فروع البنوك	١.٠٤	٨ ٪	٦.٧٠٧	١١٪	٦.١٧٦	١٧٪	١١.٢٠٦	٣٣٪	٢٠.٨٢٦	٨٢٪
الصراف الآلي	٦.١٤	٤٨ ٪	٢٨.٦٢٦	٤٩٪	١٥.٠٢٠	٤٢٪	١١.٩٦٦	٣٦٪	١.٧٦٤	٧٪
الإجمالي	١٢.٩٠	١٠٠ ٪	٥٨.٤٢٧	١٠٠٪	٣٥.٨٥١	١٠٠٪	٣٣.٥١٩	١٠٠٪	٢٥.٣٩١	١٠٠٪

الرسم البياني (٧): نسب عدد المكتتبين في الطروحات الأولية بحسب قنوات الاكتتاب منذ إنشاء الهيئة حتى عام ٢٠٠٩م

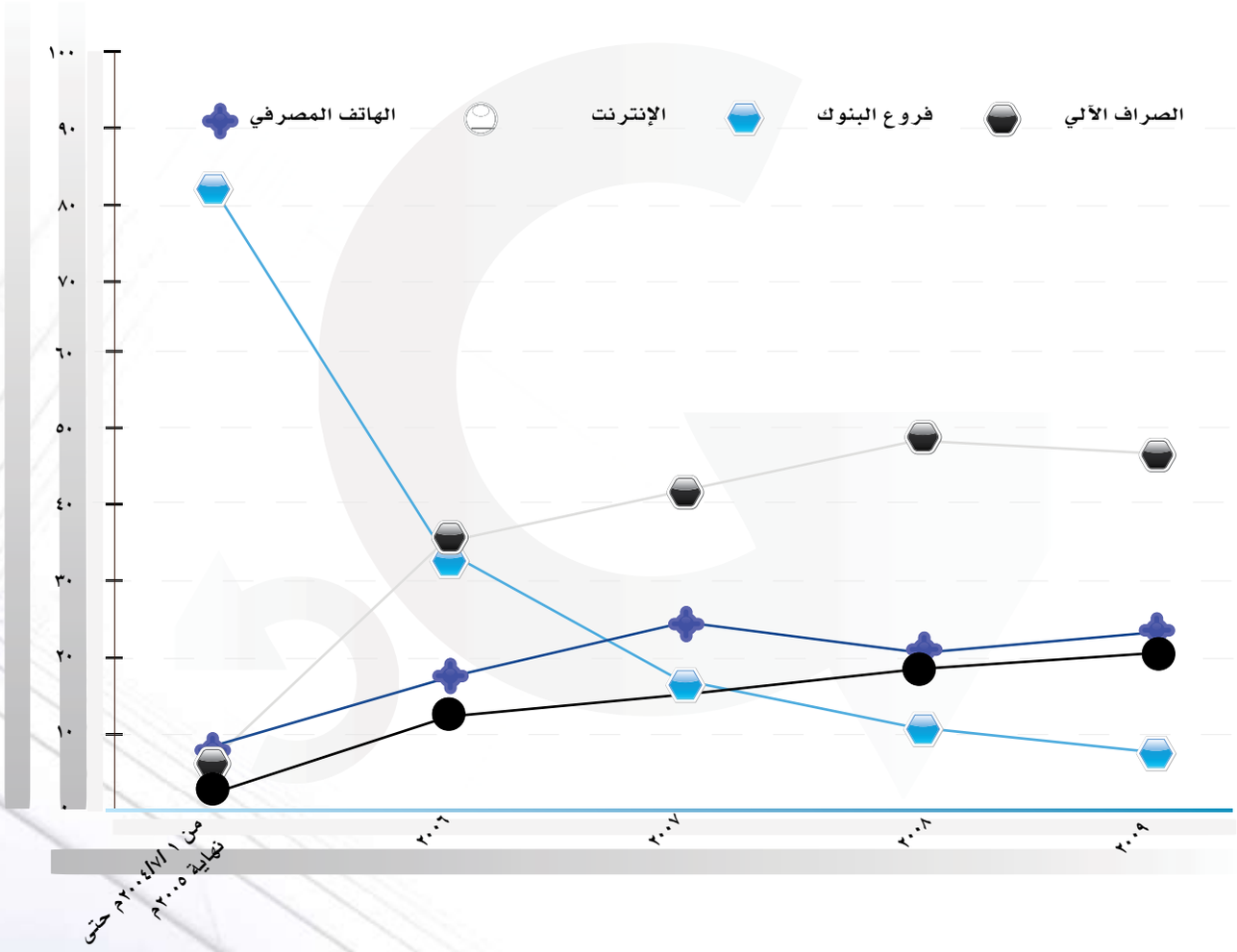

حصيلة المبالغ خلال قنوات الاكتتاب

يعرض الجدول (٧) إجمالي ونسب المبالغ التي جُمعت بحسب قنوات الاكتتاب في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م للطروحات الأولية، ويُمكن استخلاص أهم نتائجه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي المبالغ التي جُمعت عبر مختلف قنوات الاكتتاب نحو ٧.٢ مليار ريال.
- جاءت المبالغ التي اكتُتب بها من خلال الصراف الآلي في المرتبة الأولى في عام ٢٠٠٩م إذ بلغت نحو ٣.٢ مليار ريال بنسبة ٤٤٪ من إجمالي المبالغ.
- بلغت نسب المبالغ التي جُمعت من خلال قنوات الهاتف المصرفي والإنترنت وفروع البنوك في عام ٢٠٠٩م ٢٥٪ و ٢٣٪ و ٨٪ على التوالي.

الجدول (٧): المبالغ (بالمليار ريال) التي جُمعت بحسب قنوات الاكتتاب في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م للطروحات الأولية

القناة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	المبلغ	النسبة (٪)	المبلغ	النسبة (٪)
الهاتف المصرفي	١.٧٧	٪ ٢٥	١٤.٤١	٪١٧.٨
الإنترنت	١.٦٩	٪ ٢٣	١٧.٣٧	٪٢١.٤
فروع البنوك	٠.٦١	٪ ٨	١٨.٦٥	٪٢٢.٩
الصراف الآلي	٣.١٦	٪ ٤٤	٣٠.٧٧	٪٣٧.٩
الإجمالي	٧.٢٣	٪ ١٠٠	٨١.٢٠	٪ ١٠٠

الرسم البياني (٨): نسب المبالغ التي جُمعت بحسب قنوات الاكتتاب العام في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م للطروحات الأولية

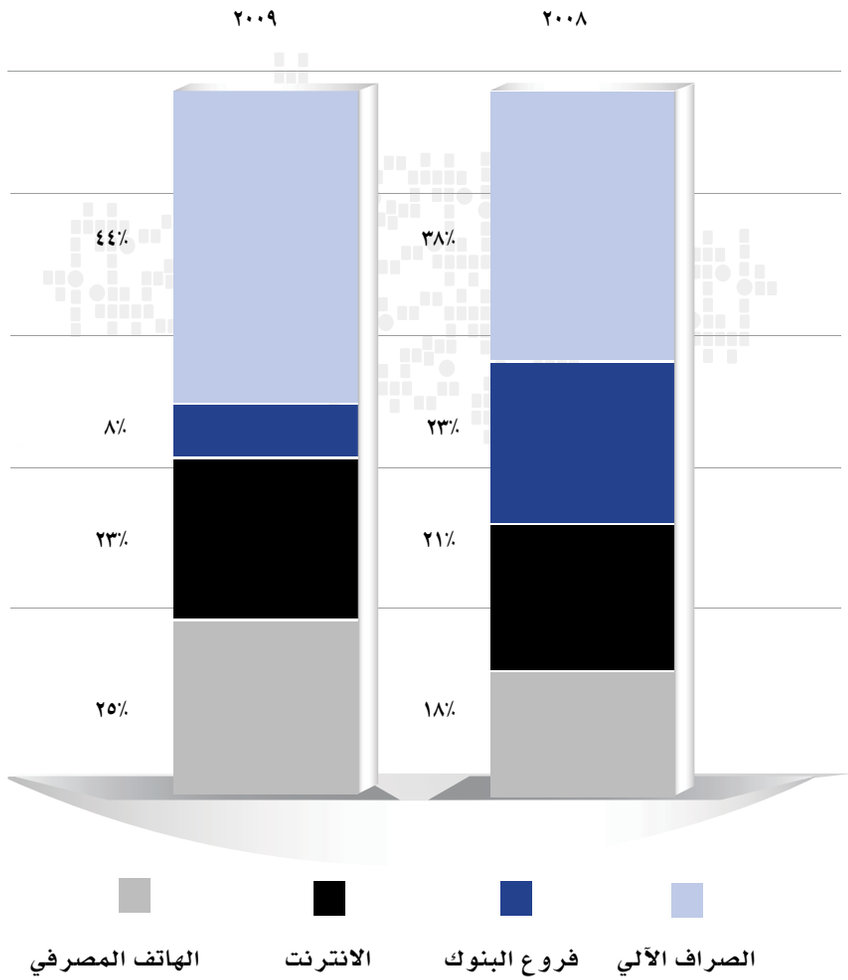

٥. معالجة شكاوى طلبات الاكتتاب

تتلقى الهيئة شكاوى المستثمرين الخاصة بالاكتتاب العام خلال فترة الطرح العام وبعدها، وتتخذ ما يلزم نحو تسويتها ومعالجتها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة. ويوضح الجدول (٨) عدد شكاوى طلبات الاكتتاب في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م وما تم حيالها من معالجة، وأهم ملامح الجدول تتلخص في الآتي:

- حتى نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي الشكاوى المتسلمة المتعلقة بطلبات الاكتتاب العام ٤٠٢٠ شكوى.
- حتى نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي الشكاوى التي سويت ٣٩٣٧ شكوى بنسبة ٩٨٪، ولا تزال هناك ٨٢ شكوى بنسبة ٢٪ تحت النظر ويجري العمل على تسويتها.

الجدول (٨): عدد الشكاوى والمعالجات المتعلقة بطلبات الاكتتاب العام حتى نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

وصف الشكوى	حتى نهاية عام ٢٠٠٩ م		حتى نهاية عام ٢٠٠٨ م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
المتسلمة	٤٠٢٠	-	٣٤٦٠	-
سويت	٣٩٣٨	٪٩٨	٣٤٣٤	٪٩٩
تحت النظر	٨٢	٪٢	٢٦	٪١

الرسم البياني (٩): نسب الشكاوى والمعالجات المتعلقة بطلبات الاكتتاب العام حتى نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

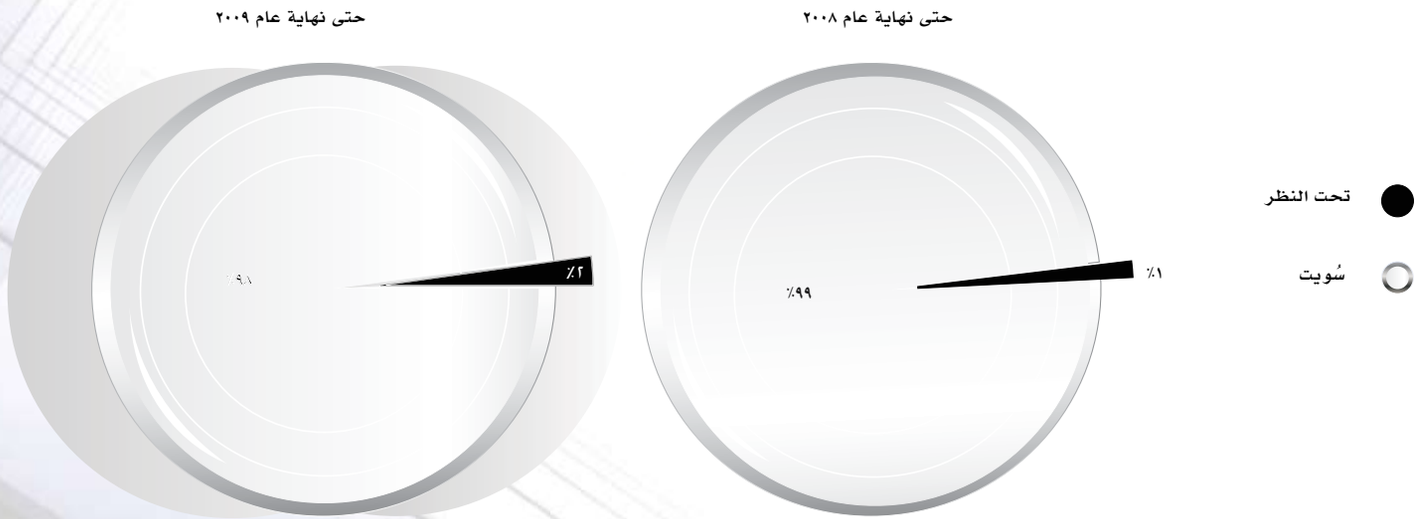

(٢) ملامح أداء السوق المالية

يعرض الجدول (٩) أهم ملامح أداء السوق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن تلخيص أهم مخرجاته في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م، ارتفع عدد الشركات المُدرجة في السوق المالية بنسبة ٦٪ مقارنة بعدد الشركات في عام ٢٠٠٨م لتصبح ١٣٤شركة مُدرجة.
- وصل عدد الأسهم المُصدرة للشركات المُدرجة في السوق المالية في عام ٢٠٠٩م إلى نحو ٤١,٢٢ مليار سهم بارتفاع نسبته ٤٪ عن عام ٢٠٠٨م.
- انخفض عدد الأسهم المتداولة للشركات المُدرجة في السوق المالية في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٦٪ عن عام ٢٠٠٨م إذ بلغ ٥٧,٣٤ مليار سهم.
- في عام ٢٠٠٩م، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المُصدرة للشركات المُدرجة في السوق المالية بنسبة ٢٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م إذ بلغت نحو ١١٩٥,٥ مليار ريال.
- في عام ٢٠٠٩م، بلغت قيمة الأسهم المتداولة للشركات المُدرجة في السوق المالية ١٢٦٤,٠١ مليار ريال بانخفاض ٣٦٪ عن عام ٢٠٠٨م، وبمعدل يومي بلغت قيمته ٥,١ مليار ريال.
- في عام ٢٠٠٩م، انخفض عدد الصفقات المُنفذة من نحو ٥٢,١٤ مليون صفقة إلى نحو ٣٦,٤٦ مليون صفقة بنسبة ٣٠٪ عن عام ٢٠٠٨م.
- في عام ٢٠٠٩م، ارتفع المؤشر العام للسوق المالية بنسبة ٢٧٪ ليصل إلى ٦١٢١,٧٦ نقطة مقارنة بعام ٢٠٠٨م حين كان المؤشر ٤٨٠٢,٩٩ نقطة.

الجدول (٩): أهم ملامح التداول في السوق المالية لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

معلومات التداول	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م	نسبة التغير (٪)
عدد الشركات المُدرجة	١٣٤	١٢٧	٦٪
عدد الصفقات المنفذة	٣٦,٤٥٨,٣٢٦	٥٢,١٣٥,٩٢٩	٣٠٪ ـ
عدد الأسهم المُصدرة (بالمليار)	٤١,٢٢	٣٩,٥٠	٤ ٪
القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	١١٩٥,٥١	٩٢٤,٥٣	٢٩ ٪
عدد الأسهم المتداولة (بالمليار)	٥٧,٣٤	٦٠,٨٢	٦٪ ـ
قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	١٢٦٤,٠١	١٩٦٢,٩٥	٣٦٪ ـ
عدد أيام التداول	٢٥٠	٢٥١	٠,٤٪ ـ
المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة	١٤٥٨٣٣	٢٠٧٧١٣	٣٠٪ ـ
المتوسط اليومي للأسهم المتداولة	٢٢٩٣٥٣,٠٣٩	٢٤٢٣١٤,٦٨٦	٥٪ ـ
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	٥٠٥٦,٠٥	٧٨٢٠,٥٠	٣٥٪ ـ
المؤشر العام (نقطة)	٦١٢١,٧٦	٤٨٠٢,٩٩	٢٧٪

(٣) أدوات الدين

ضمن سعي الهيئة المتواصل لتطوير السوق المالية وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية وافقت الهيئة في يوم السبت ١٤٣٠/٦/١٣هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٦م على إنشاء سوق مالية لتداول الصكوك والسندات في المملكة، لتكون ثاني سوق منظم للأوراق المالية بعد سوق الأسهم. ويأتي إنشاء هذا السوق حرصاً من الهيئة على توفير وسائل استثمار وقنوات تمويل جديدة، خاصة أن هذه السوق ستوفر خدمات آلية مباشرة مختلفة في هذا المجال مثل: إدراج الصكوك والسندات، وإرسال الأوامر، وتنفيذ الصفقات، والتسوية، ونشر بيانات الأسعار، والحفظ والتسجيل، وغيرها من الخدمات، وذلك عن طريق الأشخاص المرخص لهم. وحرصاً من الهيئة أيضاً على التأكد من فهم المتعاملين في هذه السوق لكيفية عملها قامت خلال عام ٢٠٠٩م قبل انطلاق السوق بالآتي:

١- تدريب عدد كبير من العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم على كيفية عمل السوق وآليته.

٢- تطوير نظام الهيئة الرقابي لتغطية عمليات مراقبة السوق المالية.

ويتم تداول الصكوك والسندات عن طريق الأشخاص المرخص لهم في السوق باستخدام المحافظ الاستثمارية المستخدمة لتداول الأسهم. وقد انطلقت السوق فعلياً في يوم السبت ١٤٣٠/٦/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/١٣م، ويجري التداول فيها من يوم السبت إلى يوم الأربعاء من الساعة ١١:٣٠ صباحاً حتى الساعة ٣:٠٠ بعد الظهر، ويتم خلال هذه الفترة قبول وتنفيذ الأوامر على الصكوك والسندات المُدرجة، وتسوّى العمليات بعد يومي عمل من تاريخ التنفيذ.

ويعرض الجدول (١٠) حجم الإصدارات من الصكوك بحسب الجهات المصدرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م حتى عام ٢٠٠٩م،ويعرض أيضاً الجدول (١١) عدد الإصدارات من الصكوك بحسب الجهة المصدرة وحجم الإصدار وعدد الصفقات المنفذة وحجم التداول والقيمة عند الاستحقاق وتاريخي الإصدار والاستحقاق للصك منذ بداية التداول في ٢٠٠٩/٦/١٣م وحتى نهاية عام ٢٠٠٩م ويمكن تلخيص أهم نتائجهما في الآتي:

- منذ عام ٢٠٠٧م حتى عام ٢٠٠٩م أُصدرت صكوك لثلاث شركات، وهي "الشركة السعودية للصناعات الأساسية" و" الشركة السعودية الموحدة للكهرباء" و" البنك السعودي الهولندي" وبلغ إجمالي حجم إصداراتها نحو ٢٥,٧ مليار ريال.
- في عام ٢٠٠٩م طُرحت صكوك شركتين: " الشركة السعودية الموحدة للكهرباء" بمبلغ إجمالي قدره ٧ مليار ريال و" البنك السعودي الهولندي" بمبلغ إجمالي قدره ٧٢٥ مليون ريال في حين لم تُطرح صكوك في عام ٢٠٠٨م إلا لشركة واحدة هي " الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) " بمبلغ قدره ٥ مليار ريال.
- منذ بداية التداول في ٢٠٠٩/٦/١٣م حتى نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي حجم تداول الصكوك نحو ٢٧,٤ مليون ريال، وبلغ عدد الصفقات المنفذة ٥٥ صفقة.
- أتى صك الشركة السعودية الموحدة للكهرباء "كهرباء السعودية١" الأعلى من حيث عدد الصفقات المنفذة بـ ٢٨ صفقة، والأعلى من حيث حجم التداول بمبلغ ١٥,٨٠ مليون ريال.

جدول (١٠): حجم الإصدارات (بالمليار ريال) من الصكوك بحسب الجهات المصدرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م حتى عام ٢٠٠٩م

الجهة المصدرة	حجم الإصدار					
	عام ٢٠٠٩م	النسبة (٪)	عام ٢٠٠٨م	النسبة (٪)	عام ٢٠٠٧م	النسبة (٪)
الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»	-	-	٥	١٠٠ ٪	٨	٦٢ ٪
الشركة السعودية الموحدة للكهرباء	٧	٩١٪	-	-	٥	٣٨ ٪
البنك السعودي الهولندي	٠,٧٢٥	٩ ٪	-	-	-	-
الإجمالي	٧,٧٢٥	١٠٠ ٪	٥	١٠٠ ٪	١٣	١٠٠ ٪

الرسم البياني (١٠): حجم الإصدارات (بالمليار ريال) من الصكوك بحسب الجهات المصدرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م حتى عام ٢٠٠٩م

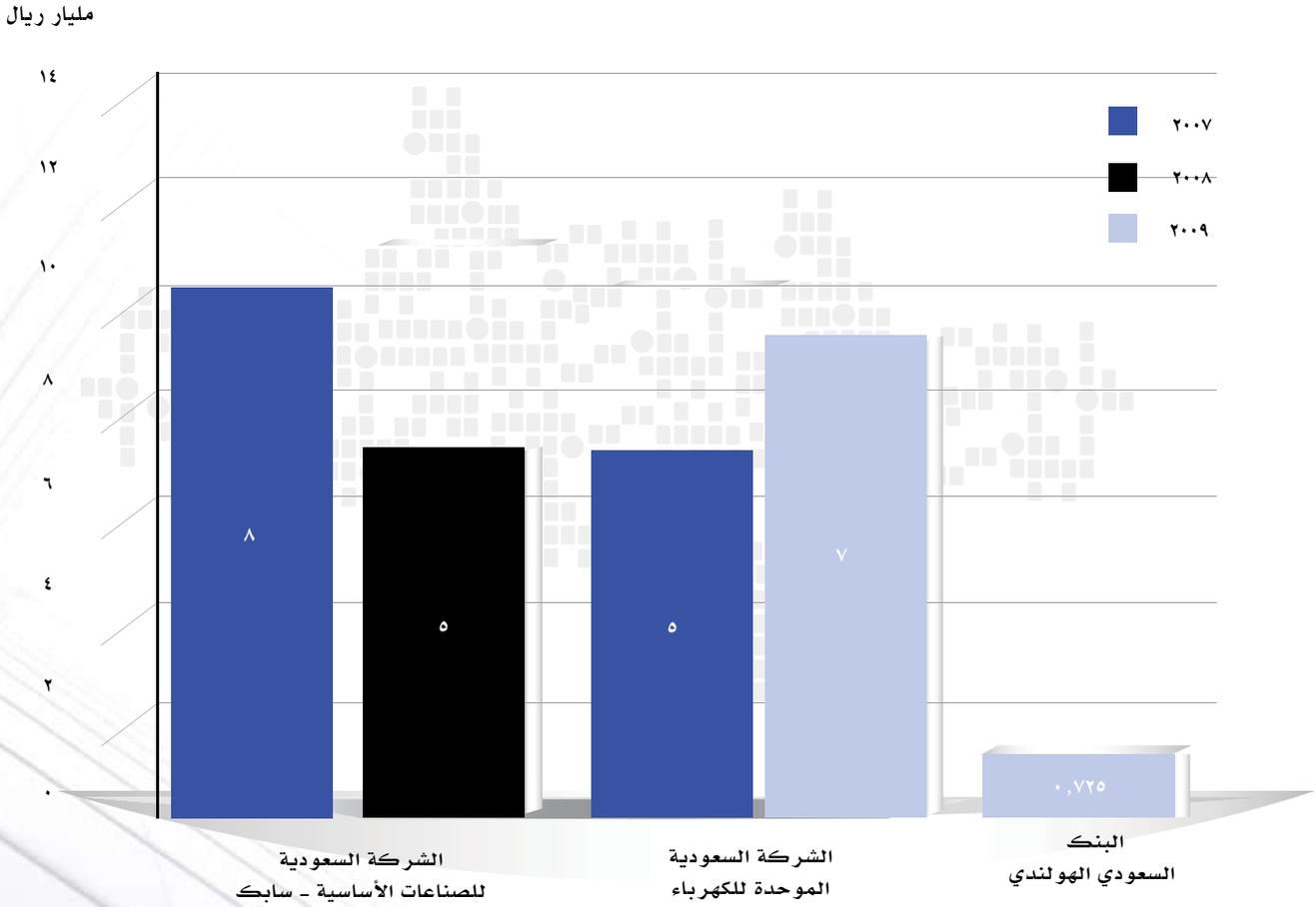

جدول (١١): عدد الإصدارات من الصكوك بحسب الجهة المصدرة وحجم الإصدار (بالمليار ريال) وعدد الصفقات المنفذة وحجم التداول (بالمليون ريال) والقيمة عند الاستحقاق وتاريخي الإصدار والاستحقاق للصك منذ بداية التداول في ٢٠٠٩/٦/١٣م حتى نهاية عام ٢٠٠٩م [٦]

م	الجهة المصدرة	تاريخ الإصدار	حجم الإصدار (بالمليار ريال)	عدد الصفقات المنفذة	حجم التداول (بالمليون ريال)	القيمة عند الاستحقاق	تاريخ الاستحقاق [٧]
١	سابك ١	٢٠٠٦/٧/٢٩م	٣	١٠	٤.٤٧	٥٠,٠٠٠	٢٠٢٦/٧/١٥م
٢	سابك ٢	٢٠٠٧/٨/٦م	٨	٨	١.٥٠	١٠,٠٠٠	٢٠٢٧/٧/١٥م
٣	سابك ٣	٢٠٠٨/٥/٢٦م	٥	٣	١.٦١	١٠,٠٠٠	٢٠٢٨/٥/١٥م
٤	كهرباء السعودية ١	٢٠٠٧/٧/٢٣م	٥	٢٨	١٥.٨٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٠٢٧/٧/١٥م
٥	كهرباء السعودية ٢	٢٠٠٩/٧/٦م	٧	٦	٤.٠٤	١٠٠,٠٠٠	٢٠٢٩/٧/٦م
	الإجمالي	-	٢٨	٥٥	٢٧.٤٢	-	-

[٦]- لا تشمل صكوك البنك السعودي الهولندي لعدم إدراجها خلال عام ٢٠٠٩م.

[٧]- مع حق الشراء كل خمس سنوات لاحقة لتاريخ الإصدار.

(٤) اتفاقيات مبادلة الأسهم "SWAP Agreements"

استمراراً لجهود الهيئة في تطوير السوق المالية وتطبيقاً للمادة الخامسة من نظامها أصدرت الهيئة قرارها رقم (٢-٢٨-٢٠٠٨) تاريخ ١٤٢٩/٨/١٧هـ الموافق ٢٠٠٨/٨/١٨م القاضي بالموافقة على السماح للأشخاص المرخص لهم بإبرام اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" مع الأشخاص الأجانب غير المقيمين سواءً أكانوا مؤسسات مالية أم أفراداً، وتأتي هذه الخطوة امتداداً لخطوتين سابقتين قامت بهما الهيئة لتحرير السوق المالية السعودية ؛ الخطوة الأولى هي المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون في مجال تملك الأسهم وتداولها، أما الخطوة الثانية فكانت السماح للأجانب المقيمين بالتداول في سوق الأسهم.

وترمي الهيئة من هذا القرار إلى تحقيق عدة أهداف منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- زيادة عمق السوق المالية والرفع من كفاءتها.

٢- تعزيز مؤشر انفتاح السوق المالية السعودية أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب على الدخول في السوق المالية السعودية.

ويعرض الجدول (١٢) حجم اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" مصنفة بحسب نوع المستثمر (أفراد/ مؤسسات مالية) منذ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م حتى نهاية عام ٢٠٠٩م، ويُمكن إبراز أهم ملامحه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م، ارتفع إجمالي حجم اتفاقيات المبادلة بنسبة ٣٩٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م حين وصل إلى نحو ١٩.٧ مليار ريال.
- بلغ حجم اتفاقيات المبادلة التي أجراها الأفراد في عام ٢٠٠٩م نحو ٥ مليون ريال في حين لم يكن هناك أي اتفاقية في عام ٢٠٠٨م، كذلك ارتفع حجم اتفاقيات المبادلة التي أجرتها المؤسسات المالية بنسبة ٣٩٦٪ لتصل إلى نحو ١٩.٦ مليار ريال.

جدول (١٢): حجم اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" (بالمليون ريال) مصنفة بحسب نوع المستثمر (أفراد/ مؤسسات مالية) منذ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م حتى نهاية عام ٢٠٠٩م

نوع المستثمر	عام ٢٠٠٩م		منذ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م حتى نهاية عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	الحجم (مليون ريال)	النسبة (٪)	الحجم (مليون ريال)	النسبة (٪)	
أفراد	٥.٤٠	٠.٠٣٪	-	-	-
مؤسسات مالية	١٩٦٥١	٩٩.٩٧٪	٣٩٦٣	١٠٠ ٪	٣٩٦٪
الإجمالي	١٩٦٥٦	١٠٠٪	٣٩٦٣	١٠٠ ٪	٣٩٦ ٪

الرسم البياني (١١): حجم اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" (بالمليون ريال) مصنفة بحسب نوع المستثمر (أفراد/ مؤسسات مالية) منذ ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م حتى نهاية عام ٢٠٠٩م

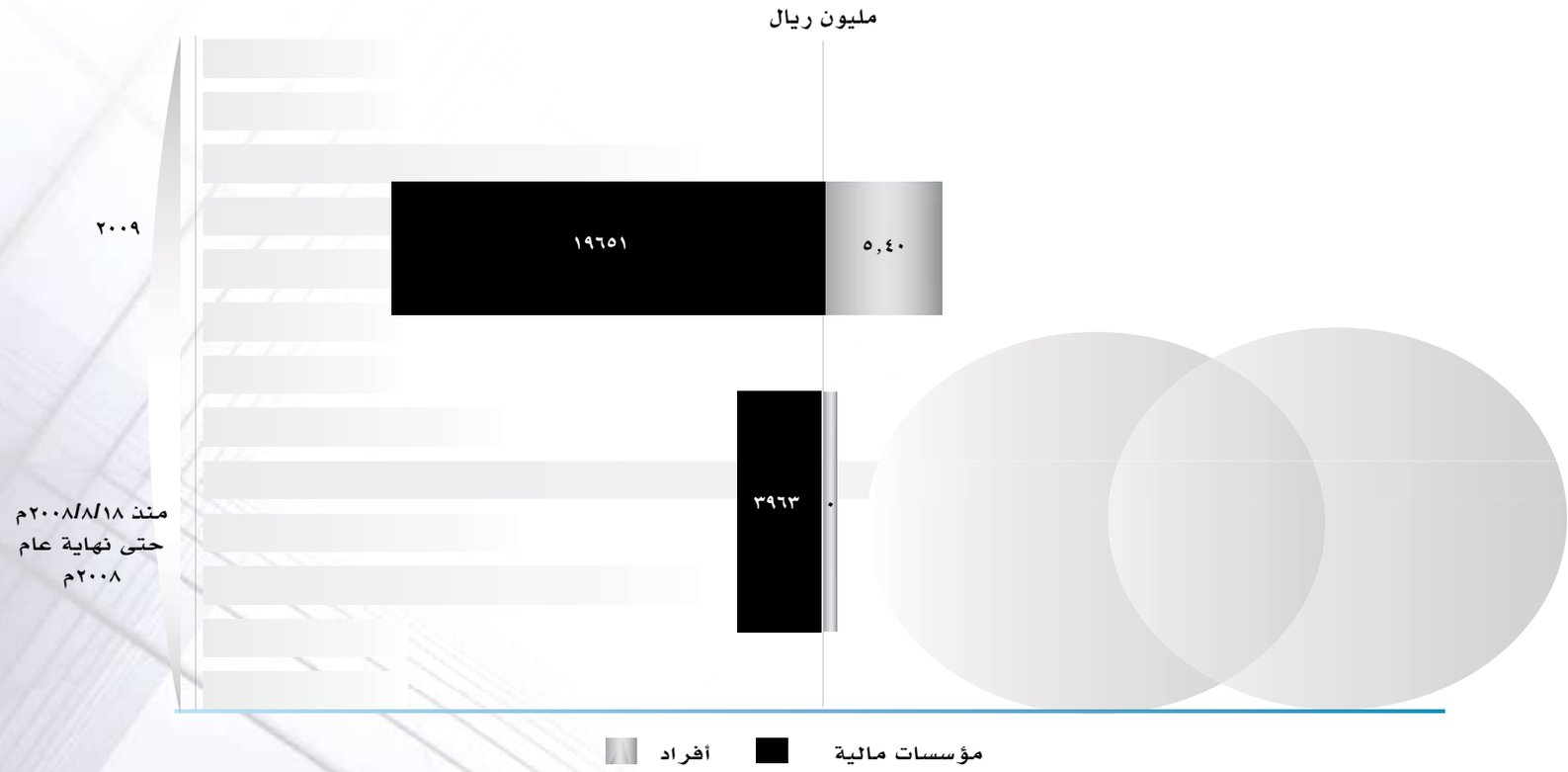

ويعرض الجدول (١٣) حجم اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" مصنفة بحسب نوع المستثمر (أفراد/ مؤسسات مالية) على أساس ربعي لعام ٢٠٠٩م، ويُمكن إبراز أهم ملامحه في الآتي:

- تركز معظم حجم اتفاقيات المبادلة للأفراد والمؤسسات المالية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩م بإجمالي يقارب ٣.٨ مليار ريال بنسبة ٧٠٪ للأفراد وبنحو ١١.١ مليار ريال بنسبة ٥٦٪ للمؤسسات المالية.
- جاء الربع الرابع من عام ٢٠٠٩م الأول في الترتيب من حيث حجم اتفاقيات المبادلة للأفراد وللمؤسسات المالية بنحو ٢.٧ مليار ريال و٦.٦ مليار ريال بنسبة ٥٠٪ و٣٤٪ على التوالي.

جدول (١٣): حجم اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" مصنفة بحسب نوع المستثمر (أفراد/ مؤسسات مالية) على أساس ربعي لعام ٢٠٠٩م

الفترة	نوع المستثمر			
	أفراد (بالألف ريال)	النسبة (٪)	مؤسسات مالية (بالمليون ريال)	النسبة (٪)
الربع الأول	٤١٨.٦	٨ ٪	٣٣٤٥.٤	١٧ ٪
الربع الثاني	١٢١٠.٨	٢٢ ٪	٥٢٢٩.٤	٢٧ ٪
الربع الثالث	١٠٦٨.٥	٢٠ ٪	٤٤٣٨.٣	٢٢ ٪
الربع الرابع	٢٧٢٦.٧	٥٠ ٪	٦٦٣٧.٥	٣٤ ٪
الإجمالي	٥٤٢٤.٦	١٠٠ ٪	١٩٦٥٠.٦	١٠٠ ٪

الرسم البياني (١٢): حجم اتفاقيات المبادلة "SWAP Agreements" مصنفة بحسب نوع المستثمر (أفراد/ مؤسسات مالية) على أساس ربعي لعام ٢٠٠٩م

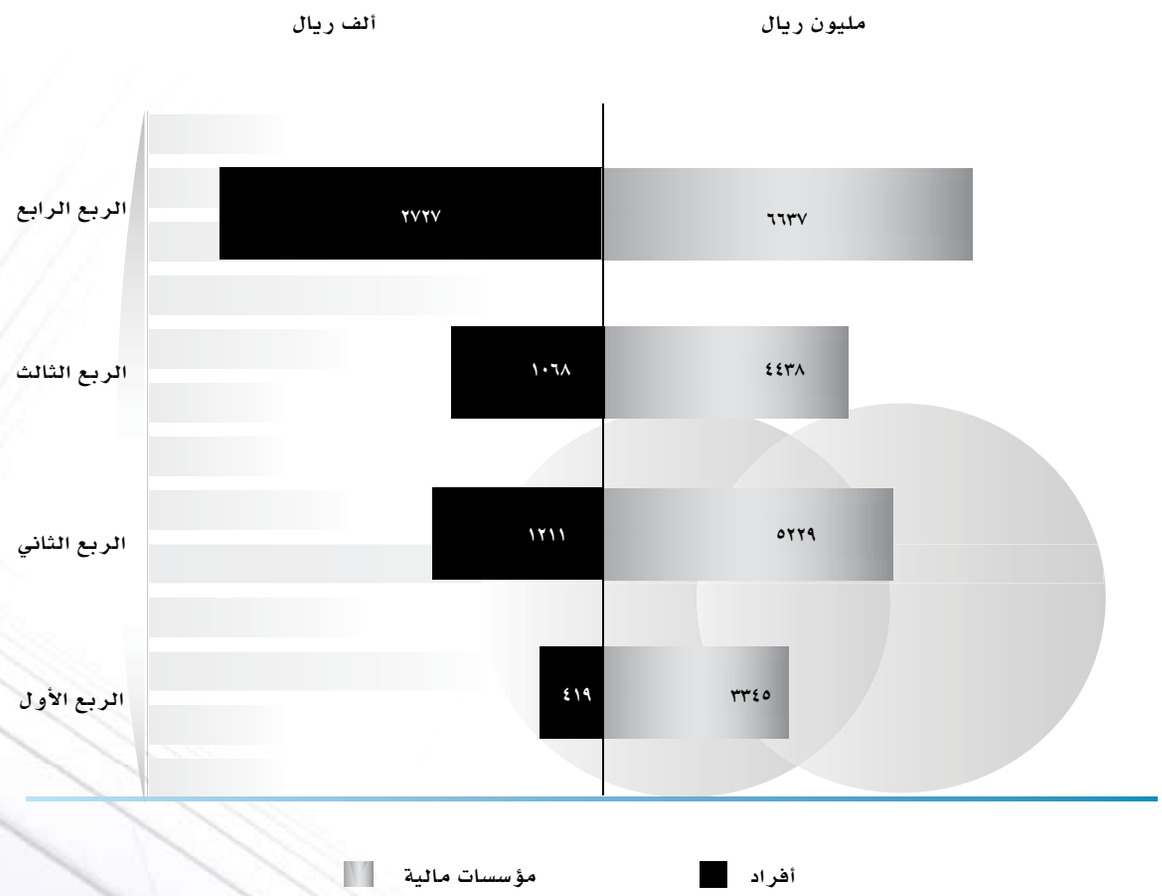

٣/١/٢ صناديق الاستثمار

وضعت الهيئة المعايير والشروط الواجب توافرها في صناديق الاستثمار طبقاً للمادة السادسة من نظام السوق المالية، وخولت المادة التاسعة والثلاثون من النظام الهيئة الحق في تنظيم عمل صناديق الاستثمار ووضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة من حيث التأسيس وطرح الوحدات وإدارتها وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها. وتنفيذاً لذلك أصدرت الهيئة لائحتين هما:

١-لائحة صناديق الاستثمار.

٢-لائحة صناديق الاستثمار العقاري.

ا. عدد صناديق الاستثمار في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

إيمانا بضرورة زيادة وتنويع قاعدة القنوات الاستثمارية عملت الهيئة على تشجيع طرح وحدات صناديق الاستثمار بشتى أنواعها. ويبين الجدول (١٤) عدد صناديق الاستثمار المرخص لها بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن تلخيص أهم مؤشراته في الآتي:

- ارتفع إجمالي عدد صناديق الاستثمار المرخص لها في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م حين بلغت ٢٦٦ صندوقاً.
- ارتفع عدد صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٢٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م لتصل إلى ٥٧ صندوقاً.
- أتت صناديق الاستثمار في الأسهم العالمية أكثر الصناديق عدداً، فبلغت ٧٣ صندوقاً في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٢٧٪ من إجمالي الصناديق. وانخفضت صناديق الاستثمار الأخرى في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م بنسب تراوح بين ١٢٪ (القابض) و٥٢٪ (أخرى).

الجدول (١٤): عدد صناديق الاستثمار بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

م	نوع الصندوق	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
		العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
١	الأسهم المحلية	٥٧	٢١ ٪	٤٥	١٧٪	٢٧ ٪
٢	الأسهم الخليجية	٢١	٨ ٪	١٦	٦٪	٣١ ٪
٣	الأسهم العالمية	٧٣	٢٨ ٪	٧٤	٢٨٪	١ـ ٪
٤	أدوات الدين	٦	٢ ٪	٧	٢٪	١٤ـ ٪
٥	أسواق النقد (المرابحة)	٦١	٢٣ ٪	٥٧	٢٢٪	٧ ٪
٦	عقاري	٦	٢ ٪	٤	٢٪	٥٠ ٪
٧	القابض	٣٠	١١ ٪	٣٤	١٣٪	١٢ـ ٪
٨	أخرى	١٢	٥ ٪	٢٥	١٠٪	٥٢ـ ٪
	الإجمالي	٢٦٦	١٠٠٪	٢٦٢	١٠٠٪	٢ ٪

الرسم البياني (١٣): عدد صناديق الاستثمار بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

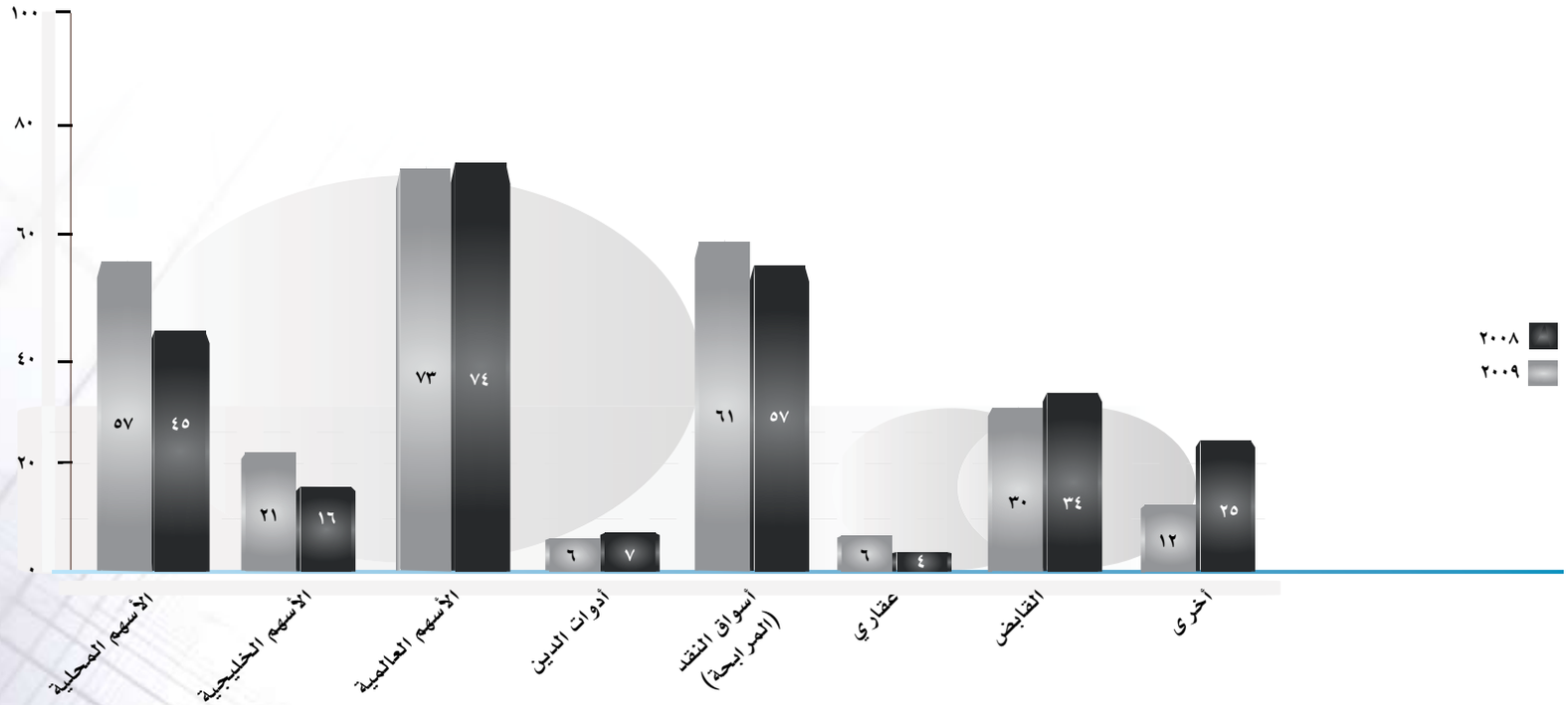

٢. حجم أصول صناديق الاستثمار في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م

يعرض الجدول (١٥) حجم أصول صناديق الاستثمار بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- ارتفع إجمالي حجم أصول صناديق الاستثمار في عام ٢٠٠٩م إلى نحو ٨٩,٦ مليار ريال مقارنة بـ ٧٤,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٢٠٪.
- ارتفع حجم الأصول لمختلف صناديق الاستثمار في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م عدا "عقاري" و "أخرى" ، وراوحت نسب الارتفاع لأنواع الصناديق المختلفة بين ٩٪ "القابض" و ٣٩٪ "الأسهم العالمية".
- أُستثمر نحو ٥٤,٥ مليار ريال في صناديق الاستثمار في أسواق النقد (المرابحة) في عام ٢٠٠٩م تُمثل ٦١٪ من إجمالي حجم أصول صناديق الاستثمار بارتفاع قدره ٢٧٪ عن عام ٢٠٠٨م.
- بلغ حجم الاستثمار في الأسهم المحلية نحو ١٨,٥ مليار ريال بنسبة ٢١٪ من إجمالي حجم أصول صناديق الاستثمار.

الجدول (١٥): حجم أصول صناديق الاستثمار (بالمليار ريال) بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

م	نوع الصندوق	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
		الحجم (بالمليار ريال)	النسبة (٪)	الحجم (بالمليار ريال)	النسبة (٪)	
١	الأسهم المحلية	١٨.٥٤٢	٪٢١	١٦.٤٧٠	٪٢٢	٪ ١٣
٢	الأسهم الخليجية	١.٧٨٠	٪٢	١.٦١٤	٪٢.٢	٪ ١٠
٣	الأسهم العالمية	٩.٣٩٧	٪١١	٦.٧٤٠	٪٩	٪ ٣٩
٤	أدوات الدين	٠.٢٠٥	٪٠.٢	٠.١٥٣	٪٠.٢	٪ ٣٤
٥	القابض	١.٩١٣	٪٢.١	١.٧٥٦	٪٢.٣	٪ ٩
٦	أسواق النقد (المرابحة)	٥٤.٥١٨	٪٦١	٤٣.٠٣٥	٪٥٧.٥	٪ ٢٧
٧	عقاري	٢.٢٣٧	٪٢	٢.٢٩٣	٪٣.١	٪ ٢ـ
٨	أخرى	٠.٩٦٨	٪١	٢.٧٥٤	٪٣.٧	٪ ٦٥ـ
	الإجمالي	٨٩.٥٦٠	٪١٠٠	٧٤.٨١٤	٪١٠٠	٪ ٢٠

الرسم البياني (١٤): حجم أصول صناديق الاستثمار (بالمليار ريال) بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

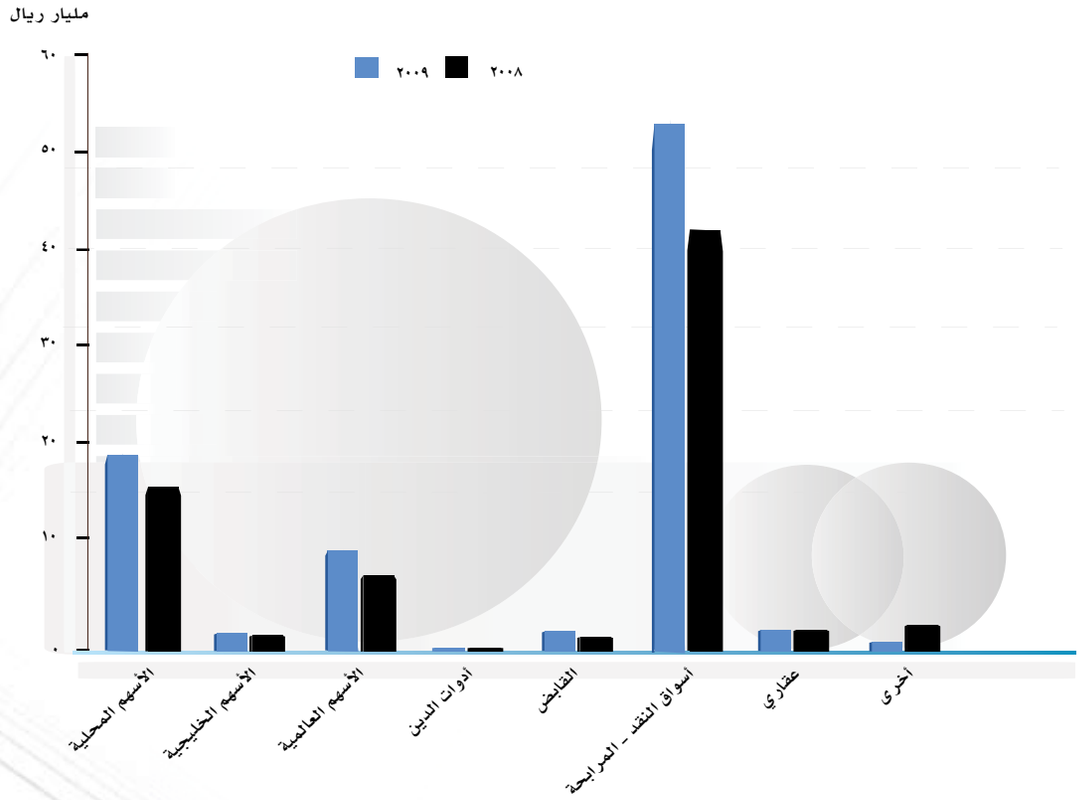

ومن حيث حجم استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، يُبين الجدول (١٦) ما تستثمره تلك الصناديق في مختلف قطاعات السوق المالية السعودية. ويُمكن إبراز أهم ملامح الجدول في الآتي:

- تركز معظم استثمارات صناديق الاستثمار للأسهم المحلية في قطاعي "الصناعات البتروكيماوية" و"المصارف والخدمات المالية".
- بلغ حجم الاستثمار في قطاعي "الصناعات البتروكيماوية" و"المصارف والخدمات المالية" نحو ٤,٦٤ مليار ريال و٤,١٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م بنسبة مقدارها ٢٥٪ و ٢٢٪ على التوالي من إجمالي حجم الاستثمارات في جميع القطاعات.
- جاء الاستثمار في قطاع "الفنادق والسياحة" في المرتبة الأخيرة من حيث الحجم بمبلغ يقارب ٤٠٠ ألف ريال بنسبة ٠,٠٠٢٪.

الجدول (١٦): حجم أصول صناديق الاستثمار (بالمليار ريال) في قطاعات السوق المالية السعودية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

م	القطاع	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
		الحجم (بالمليار ريال)	النسبة (٪)	الحجم (بالمليار ريال)	النسبة (٪)	
١	المصارف والخدمات المالية	٤,١١٩	٪ ٢٢	٣,٢٣٧	٪١٩,٧	٪ ٢٧
٢	الصناعات البتروكيماوية	٤,٦٤٠	٪٢٥	٣,٢٢٠	٪١٩,٦	٪ ٤٤
٣	الإسمنت	١,٠٦٧	٪٦	٠,٩٨١	٪٦	٪ ٩
٤	التجزئة	٠,٧٢٥	٪٤	٠,٤٥٨	٪٢,٨	٪ ٥٨
٥	الزراعة والصناعات الغذائية	١,١٦٧	٪٦	٠,٨٤٣	٪٥,١	٪ ٣٨
٦	الطاقة والمرافق الخدمية	٠,٠٨٤	٪٠,٥	٠,٠٤٩	٪٠,٣	٪ ٧١
٧	الاتصالات وتقنية المعلومات	١,٩٨١	٪١١	١,٧٢٨	٪١٠,٥	٪ ١٥
٨	شركات الاستثمار المتعدد	٠,٠٤٥	٪٠,٢	٠,٠٦٠	٪٠,٤	٪٢٥-
٩	التأمين	٠,٠٦٤	٪٠,٢	٠,٠٠٢	٪٠	٪ ٣١
١٠	الاستثمار الصناعي	١,٣٠٤	٪٧	٠,٩١٢	٪٥,٥	٪ ٤٣
١١	التشييد والبناء	١,٤٦٧	٪٨	١,١٤٤	٪٦,٩	٪ ٢٨
١٢	التطوير العقاري	٠,٤٨٩	٪٣	٢,٣٩٦	٪١٤,٥	٪٨٠-
١٣	النقل	٠,١٧٣	٪١	٠,١٧٢	٪١,٠	٪١
١٤	الإعلام والنشر	٠,٠٢١	٪٠,١	٠,٠١٥	٪٠,١	٪ ٤٠
١٥	الفنادق والسياحة	٠,٠٠٠٤	٪ ٠,٠٠٢	٠	٪ ٠	-
١٦	أخرى[٨]	١,١٩٦	٪ ٦	١,٢٥٣	٪٧,٦	٪٥-
	الإجمالي	١٨,٥٤٢	٪١٠٠	١٦,٤٧٠	٪١٠٠	٪١٣

٨- تشمل سيولة نقدية، وأسواق النقد، ...

الرسم البياني (١٥): حجم أصول صناديق الاستثمار (بالمليار ريال) في قطاعات السوق المالية السعودية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

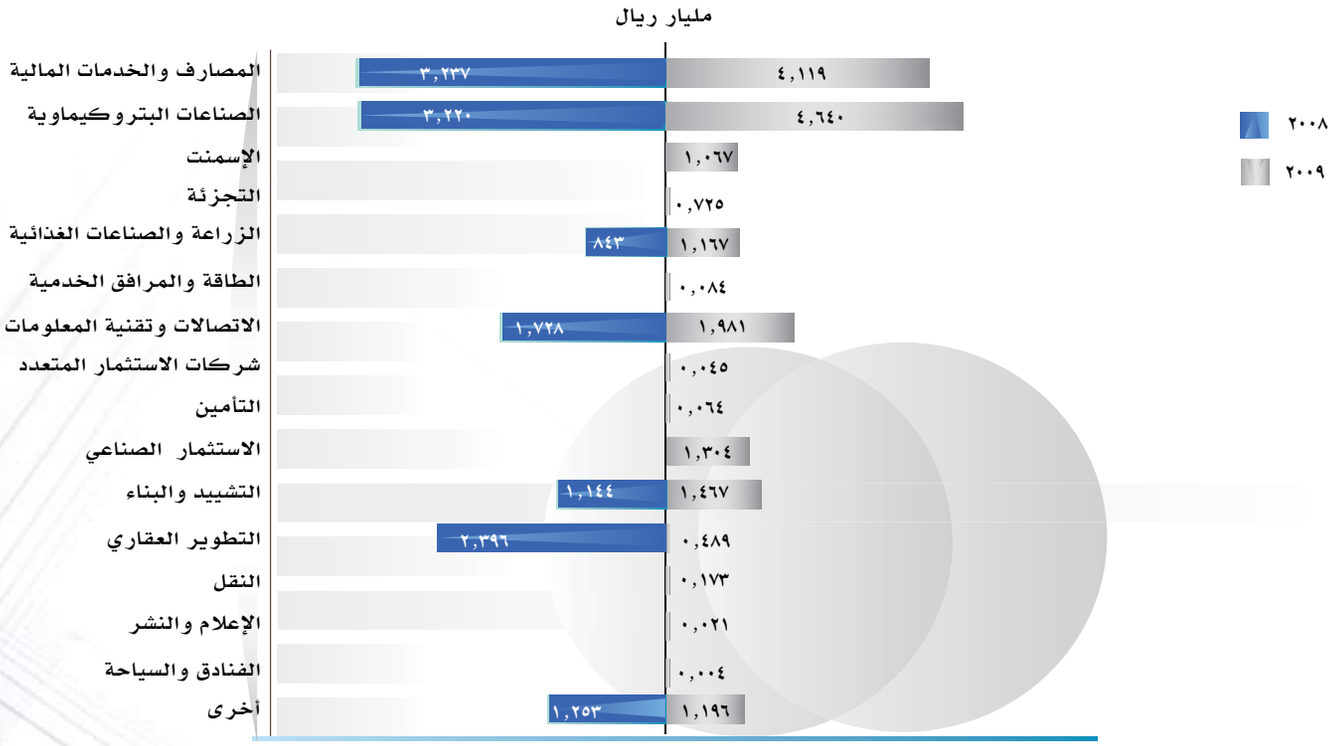

٣. عدد المستثمرين في وحدات صناديق الاستثمار في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م

يبين الجدول (١٧) عدد المستثمرين في وحدات صناديق الاستثمار بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م ٢٠٠٨م، ويُمكن إبراز أهم ملامح الجدول في الآتي:

- انخفض عدد المستثمرين في وحدات صناديق الاستثمار في عام ٢٠٠٩م إلى نحو ٣٥٦ ألف مستثمر مقارنة بـنحو ٣٧٥ ألف مستثمر في عام ٢٠٠٨م بنسبة انخفاض ٥٪.
- انخفض عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار للأسهم المحلية في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- بلغ عدد المستثمرين في وحدات صناديق الاستثمار للأسهم المحلية نحو ٢٥٠ ألف مستثمر بنسبة ٧٠٪ من إجمالي عدد المستثمرين في مختلف أنواع الصناديق.

الجدول (١٧): عدد المستثمرين في وحدات صناديق الاستثمار بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

م	نوع الصندوق	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
		العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
١	الأسهم المحلية	٢٥٠,٢٢٧	٪ ٧٠	٢٧٠,٤٩٦	٪٧٢	٪٧ـ
٢	الأسهم غير المحلية	٢٤,٨٣٥	٪ ٧	٢٦,١٦٧	٪٧	٪٥ـ
٣	الصناديق الأخرى[٩]	٨١,٢٦٩	٪ ٢٣	٧٨,٣١٢	٪٢١	٪ ٤
	الإجمالي	٣٥٦,٣٣١	٪١٠٠	٣٧٤,٩٧٥	٪١٠٠	٪٥ـ

٩- أدوات الدين، صناديق القبض، أسواق النقد، إلخ..

الرسم البياني (١٦): نسب عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار بحسب نوع الصندوق في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

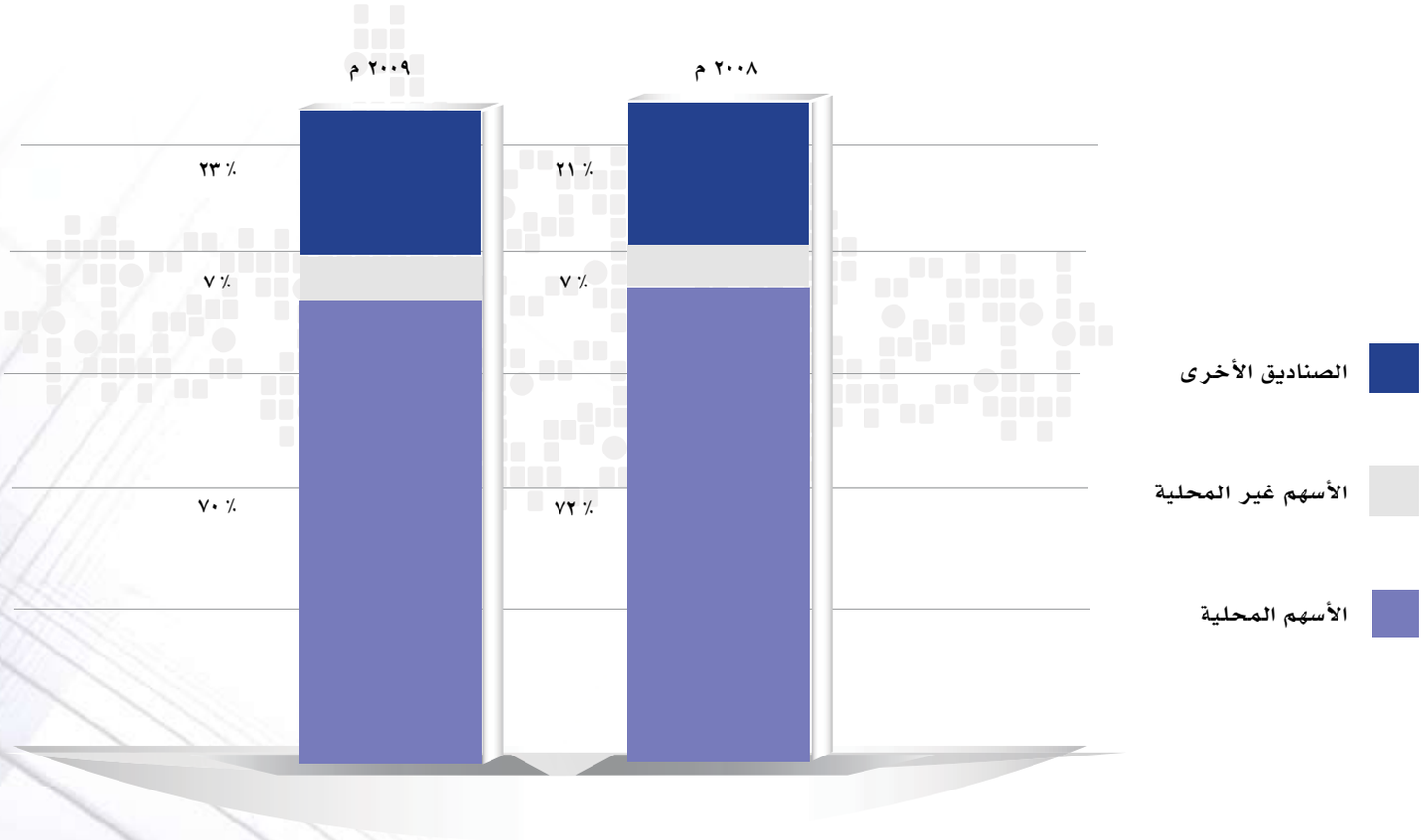

٤. عدد صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها في عام ٢٠٠٩م

شهد عام ٢٠٠٩م انخفاضاً في عدد صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها مقارنة بعام ٢٠٠٨م، إذ وافقت لـ ٢٤ صندوقاً مقارنة بـ ٣٩ صندوقاً في عام ٢٠٠٨م ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخص لها ٢٦٦ صندوقاً، ويعرض الجدول (١٨) قائمة بتلك الصناديق مصنفة بحسب نوع الأسهم المستثمر فيها ومدير الصندوق واسم الصندوق وعملة الصندوق في عام ٢٠٠٩م. ويصف الجدولان (١٩) و(٢٠) صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م بحسب نوع الأسهم المستثمر فيها وعملته على التوالي. ويُمكن عرض أهم نتائجهما في الآتي:

- جاءت صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها وتستثمر في الأسهم المحلية في المرتبة الأولى من حيث العدد في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م إذ بلغت ١٢ و١١ صندوقاً بنسبة ٥٠٪ و٢٨٪ على التوالي.
- بلغ عدد صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها في عام ٢٠٠٩م وتستثمر في الأسهم الخليجية وأسواق النقد (مرابحة) وصندوق عقاري ٢، ٧، ٣ وبالنسب ٨٪، ٢٩٪، ١٣٪ على التوالي، في حين كانت في عام ٢٠٠٨م ٥، ٥، ٠ وبالنسب ١٣٪ ، ١٣٪، ٠٪ على التوالي.
- يمثل الريال السعودي عملة لـ ٢٢ صندوقاً والدولار الأمريكي لـصندوقين بنسبة ٩٢٪ و٨٪ على التوالي.

الجدول (١٨): صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها في عام ٢٠٠٩م مصنفة بحسب نوع الأسهم المستثمر فيها ومدير الصندوق واسم الصندوق وعملة الصندوق

نوع الأسهم المستثمر فيها	مدير الصندوق	اسم الصندوق	العملة
الأسهم المحلية	شعاع كابيتال العربية السعودية	صندوق بوابة الأسهم السعودية الإسلامي	الريال
	شعاع كابيتال العربية السعودية	صندوق بوابة الأسهم السعودية	الريال
	شركة الأهلي المالية	صندوق الأهلي النشط للمتاجرة بالأسهم السعودية (أ)	الريال
	شركة الأول للخدمات المالية	صندوق الأول للأسهم السعودية	الريال
	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	صندوق ميفك للأسهم	الريال
	شركة رسملة للاستثمار السعودية	صندوق رسملة للأسهم السعودية	الريال
		صندوق رسملة للأسهم السعودية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)	الريال
	شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	صندوق جلوبل للأسهم السعودية (صندوق النور)	الريال
	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية	صندوق إتش إ س بي سي أمانة للأسهم السعودية لحماية رأس المال	الريال
	شركة المستثمر للأوراق المالية	صندوق المستثمر الحر للأسهم السعودية	الريال
	شركة الرياض المالية	صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة	الريال
	وطن للاستثمار وأعمال الأوراق المالية	صندوق وطن للأسهم السعودية (نخيل١)	الريال

نوع الأسهم المستثمر فيها	مدير الصندوق	اسم الصندوق	العملة
الأسهم الخليجية	شركة العربي للاستثمار	صندوق المبارك للأسهم الخليجية	الريال
	شركة الاستثمارات الخليجية	صندوق الطروحات الأولية الخليجية للمستثمر الخليجي	الريال
أسواق النقد (مرابحة)	شعاع كابيتال العربية السعودية	صندوق شعاع للمرابحة	الريال
	شركة الأول للخدمات المالية	صندوق مرابحات الأول بالدولار الأمريكي	الدولار
		صندوق مرابحات الأول بالريال السعودي	الريال
	شركة الأهلي المالية	صندوق الأهلي للصكوك والمرابحة بالدولار الأمريكي	الدولار
	شركة كام السعودي الفرنسي	صندوق الواثق المطور للمرابحة	الريال
	شركة المستثمر للأوراق المالية	صندوق المستثمر للمرابحة بالريال	الريال
	شركة الإستثمارات الخليجية	صندوق المتاجرة بالريال السعودي للمستثمر الخليجي	الريال
صندوق عقاري	مجموعة التوفيق المالية	صندوق دياري العقاري	الريال
	مجموعة كسب المالية	صندوق كسب فلل الرحاب	الريال
	شركة الرياض المالية	صندوق الإعمار	الريال

الجدول (١٩): عدد صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها بحسب نوع الأسهم المستثمر فيها في عام ٢٠٠٩م

نوع الأسهم المستثمر فيها	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
الأسهم المحلية	١٢	٥٠٪	١١	٢٨٪
الأسهم الخليجية	٢	٨٪	٥	١٣٪
الأسهم العالمية	٠	٠٪	١٢	٣١٪
أسواق النقد (مرابحة)	٧	٢٩٪	٥	١٣٪
صندوق عقاري	٣	١٣٪	٠	٠٪
صندوق قابض	٠	٠٪	٦	١٥٪
الإجمالي	٢٤	١٠٠٪	٣٩	١٠٠٪

الرسم البياني (١٧): نسب صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها بحسب نوع الأسهم المستثمر فيها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

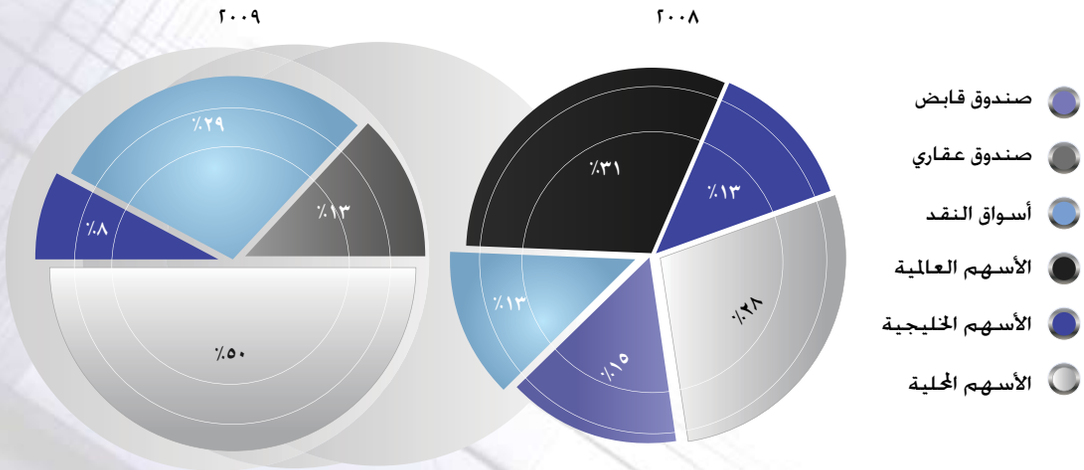

الجدول (٢٠): عدد صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها بحسب العملة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

العملة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	عدد الصناديق	النسبة (٪)	عدد الصناديق	النسبة (٪)	
ريال سعودي	٢٢	٪٩٢	٢٦	٪٦٧	٪١٥-
دولار أمريكي	٢	٪٨	١٣	٪٣٣	٪٨٥-
الإجمالي	٢٤	٪١٠٠	٣٩	٪١٠٠	٪٣٨-

الرسم البياني (١٨): نسب صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها بحسب العملة في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

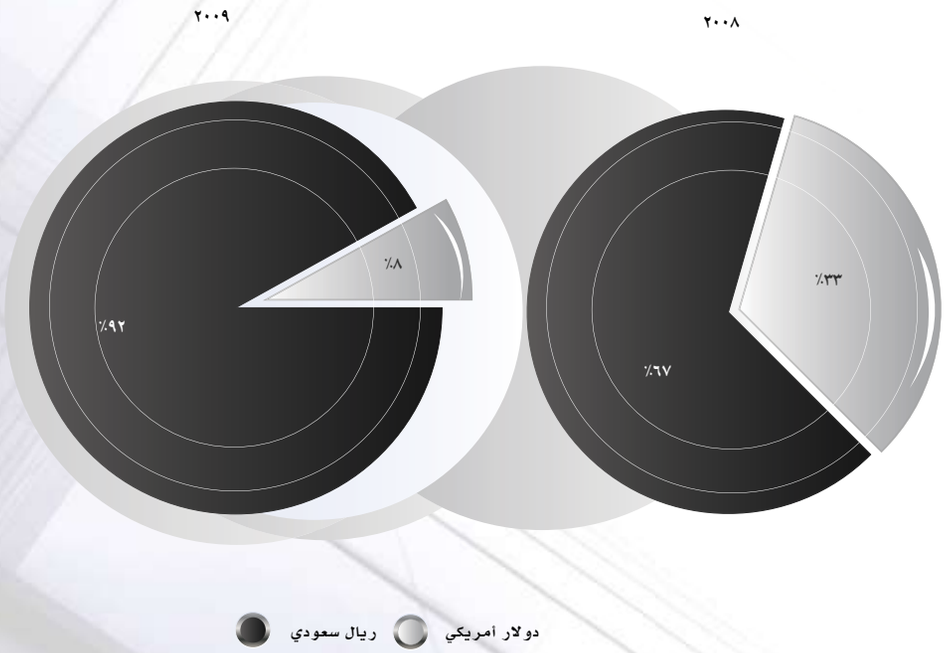

٥. عدد صناديق الاستثمار "الطرح الخاص" التي طرحت وحداتها طرحاً خاصاً في عام ٢٠٠٩م

بالإضافة إلى تولي مهام تنظيم طرح وحدات صناديق الاستثمار العامة تقوم الهيئة أيضاً بتنظيم عمل صناديق الاستثمار ذات الطـرح الخـاص، ويعرض الجدول (٢١) عدد صناديق الاستثمار ذات الطرح الخاص ونسبها بحسب مدير الصندوق في عام ٢٠٠٩م. ويمكن عرض أهم ملامحه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م طُرحت وحدات ٢٧ صندوقاً استثمارياً طرحاً خاصاً.
- جاءت شركة رسملة للاستثمار السعودية الأعلى في إدارة صناديق الاستثمار التي طرحت وحداتها طرحاً خاصاً في عام ٢٠٠٩م إذ وصل عددها إلى ٥ صناديق.

الجدول (٢١): عدد صناديق الاستثمار التي طرحت وحداتها طرحاً خاصاً "الطرح الخاص" بحسب مدير الصندوق في عام ٢٠٠٩م

م	مدير الصندوق	عام ٢٠٠٩م	
		عدد الصناديق	النسبة (٪)
١	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية	٢	٧٪
٢	مجموعة كسب المالية	١	٤٪
٣	شركة جدوى للاستثمار	٣	١١٪
٤	شركة فالكم للخدمات المالية	٢	٧٪
٥	شركة عودة العربية السعودية	١	٤٪
٦	شركة الأهلي المالية	٢	٧٪
٧	شركة التوفيق المالية	٢	٧٪
٨	شركة صائب لإدارة الأصول	١	٤٪
٩	شركة المستثمر للأوراق المالية	١	٤٪
١٠	شركة الراجحي للخدمات المالية	١	٤٪
١١	شركة رسملة للاستثمار السعودية	٥	١٩٪
١٢	شركة وطن للاستثمار وأعمال الأوراق المالية	١	٤٪
١٣	شركة الأول للخدمات المالية	١	٤٪
١٤	شركة الخبير المالية	٢	٧٪
١٥	الإمارات لخدمات الاستثمار	٢	٧٪
	الإجمالي	٢٧	١٠٠٪

الرسم البياني (١٩): عدد صناديق الاستثمار التي طرحت وحداتها طرحاً خاصاً "الطرح الخاص" بحسب مدير الصندوق في عام ٢٠٠٩م

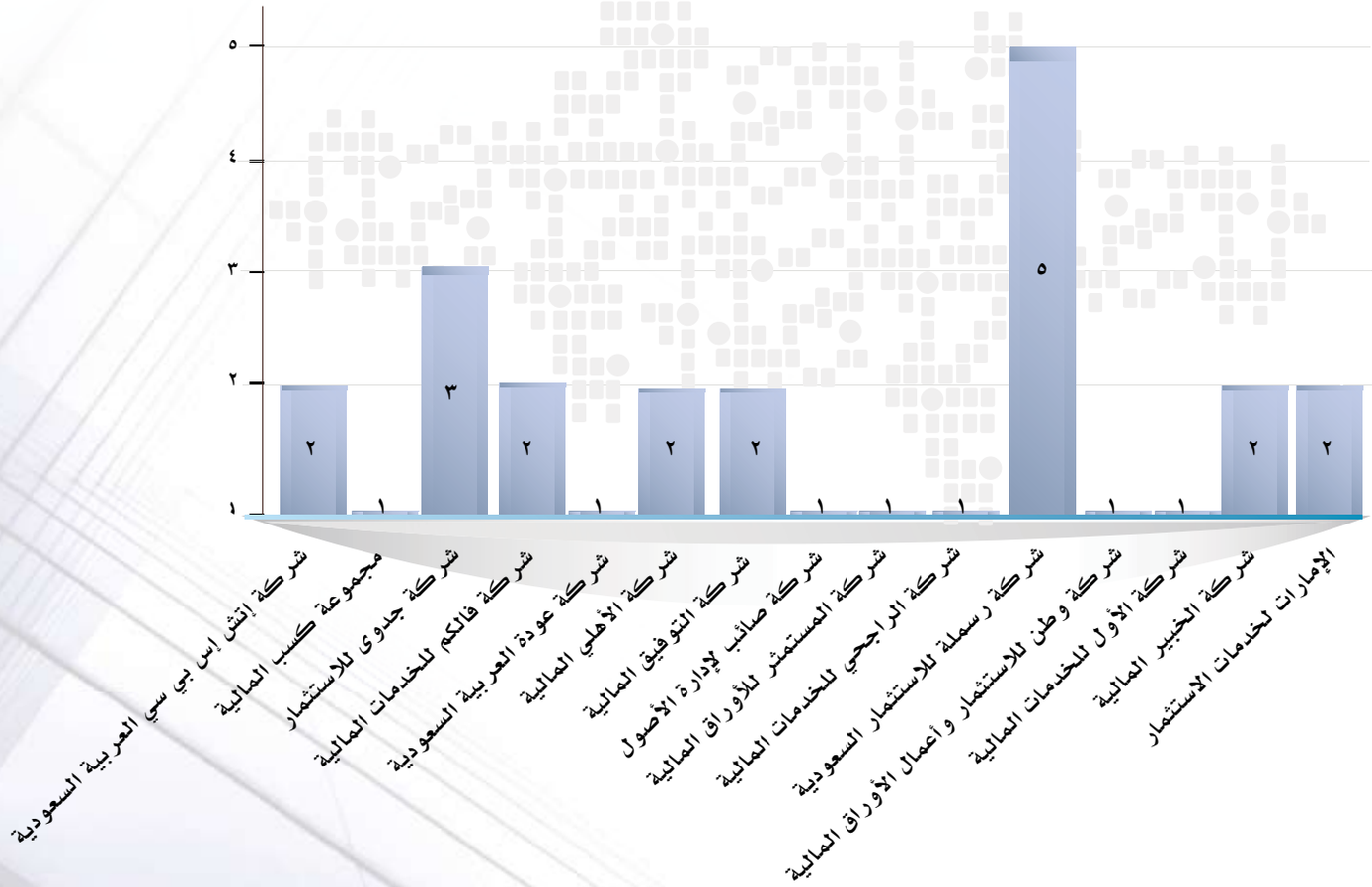

٤/١/٢ الرقابة على تعاملات الأوراق المالية والإفصاح وحوكمة الشركات

تعمل الهيئة على توفير الحماية والعدالة والمساواة للمستثمرين في السوق المالية عن طريق الرقابة على التداول في السوق المالية، وتتأكد من التزام الشركات المُدرجة لمعايير الإفصاح المنصوص عليها في نظام الهيئة ولوائحه التنفيذية، وتنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها وتوعية الشركات ومراقبة مدى التزامها بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات.

(أ) الرقابة على التداول

نصت المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية على مسؤولية الهيئة عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية ومراقبتها لحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو تلك التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب. كذلك وضحت المادتان التاسعة والأربعون والخمسون ما يُعد مخالفاً لأحكام نظام السوق المالية من الأعمال والتصرفات في تداول الأوراق المالية. وانطلاقاً من دورها في الرقابة على تداول الأوراق المالية واصلت الهيئة عملها لتعزيز أدائها الرقابي على عمليات التداول من خلال الآتي:

- تطوير أساليب ونظم رقابية وتقنية جديدة.
- تطوير السياسات والإجراءات الداخلية لتحسين الأداء الرقابي للهيئة.
- المتابعة المكثفة لعمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

آلية الرقابة على التداولات

تتم عملية الرقابة على التداولات وفق التالي:

١- يُصدر النظام الرقابي الإلكتروني (سمارت) تنبيهات على أي ممارسات أو تعاملات قد يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

٢- يُجرى بحث مكثف بشأن التداولات والتعاملات من خلال تحليل بيانات السوق ومراجعة الأوامر والصفقات المنفذة وتحليلها.

٣- يُعد تقرير عن أي اشتباه في مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ويُحال إلى الإدارة المعنية بشأن مخالفات نظام السوق المالية للتحري والتحقيق وإصدار القرارات اللازمة حياله.

٤- يُجرى استفسار رقابي عن أي سلوك أو ممارسة يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

تقارير أعمال الرقابة على التداولات

تُعد تقارير يومية حول نشاط السوق تصف عمليات التداول اليومية. ويعرض الجدول (٢٢) عدد التقارير الصادرة عن أعمال الرقابة على التداولات وعدد أيام التداول ومعدلها اليومي في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م ، وتكمن أبرز ملامحه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م وخلال ٢٥٠ يوم تداول أُعد ٢٢٤٢ تقريراً عن أعمال الرقابة على التداولات، أما في عام ٢٠٠٨م وخلال ٢٥١ يوم تداول، فأعد ٥٢٧١ تقريراً.
- في عام ٢٠٠٩م انخفض معدل التقارير الصادرة عن أعمال الرقابة على التداولات اليومية إلى ٩ تقارير عن كل يوم تداول مقارنة بـ ٢١ تقريراً في عام ٢٠٠٨م، ويرجع ذلك الانخفاض في أعداد التقارير إلى تطبيق نظام الرقابة الإلكتروني الذي تم من خلاله دمج بعض التقارير وإصدارها في تقرير واحد.

الجدول (٢٢): عدد التقارير الصادرة عن أعمال الرقابة على التداولات وعدد أيام التداول ومعدلها اليومي في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

العنصر	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م
تقارير نشاط السوق	٢٢٤٢	٥٢٧١
عدد أيام التداول	٢٥٠	٢٥١
معدل التقارير اليومية	٩	٢١

الرسم البياني (٢٠): عدد التقارير الصادرة عن أعمال الرقابة على التداولات ومعدلها اليومي في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

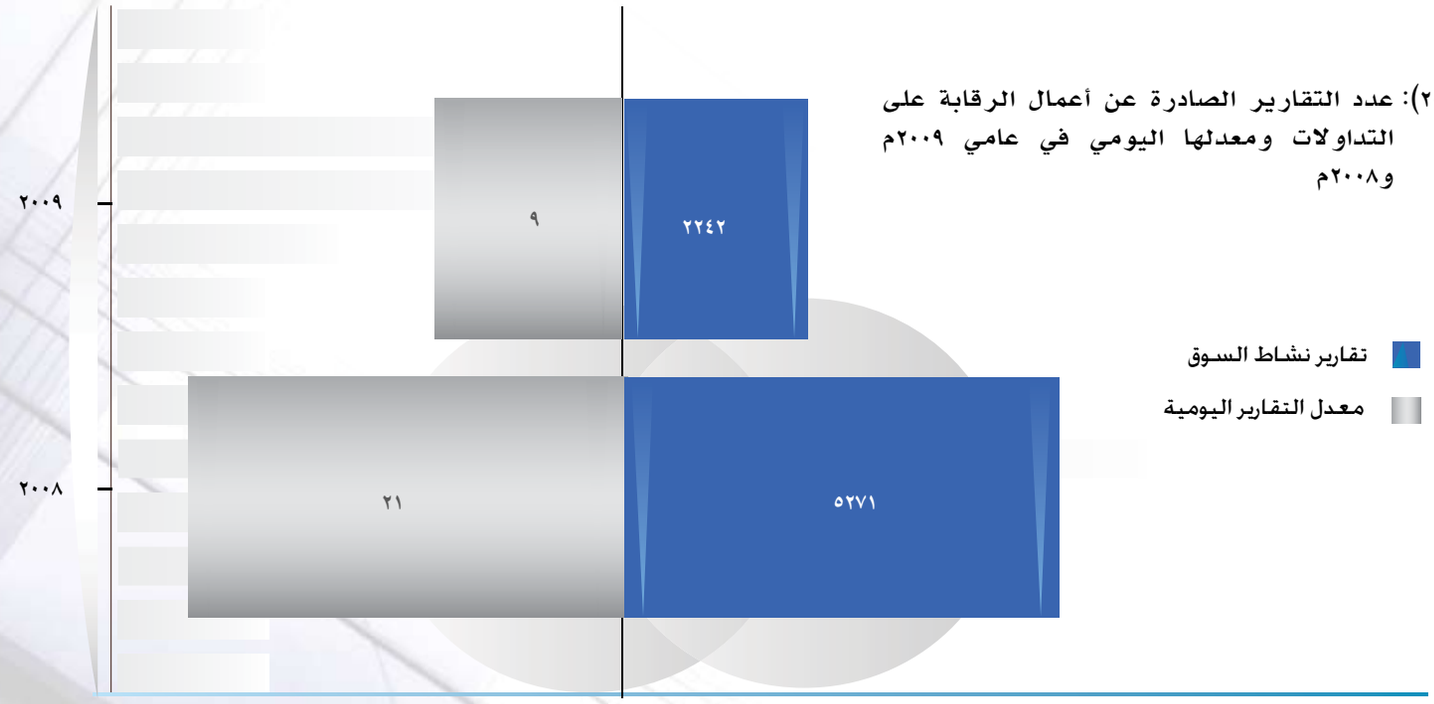

ويُبين الجدول (٢٣) عدد تنبيهات نظام "سمارت" التي تمت دراستها وتحليلها لتحديد الحالات التي يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م ،ويُمكن إبراز أهم ملامحه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م وصل عدد عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات إلى ١٣١١ حالة من أصل ٢٥،٣٧٤ تنبيهاً مُصدراً من نظام "سمارت"، رُصد منها ٤١ اشتباهاً في مخالفة بنسبة ٣٪.
- وصل عدد الحالات التي تمت دراستها وتحليلها في عام ٢٠٠٨م إلى ٩٦٨ حالة من أصل ٣٤،٢٩٤ تنبيهاً مُصدراً من نظام "سمارت"، رُصد منها ٤٤ اشتباهاً في مخالفة بنسبة ٥٪.

الجدول (٢٣): عدد تنبيهات نظام "سمارت" وعدد عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات أصدر نظام "سمارت" بشأنها تنبيهات وحالات اشتباه في مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الحالة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
عدد تنبيهات نظام «سمارت»	٢٥،٣٧٤	-	٣٤،٢٩٤	-
عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات	١٣١١	-	٩٦٨	-
اشتباه في مخالفة	٤١	٣٪	٤٤	٥٪

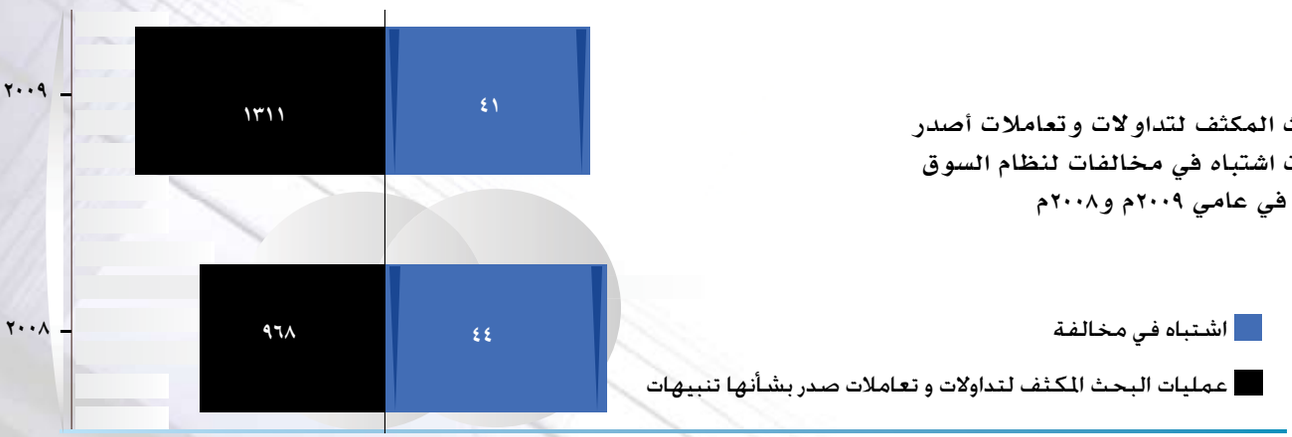

الرسم البياني (٢١): عدد عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات أصدر نظام "سمارت" بشأنها تنبيهات وحالات اشتباه في مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

دراسة ميدانية لاستطلاع آراء المتعاملين في الأوراق المالية نحو الرقابة على التداول

رغبة من الهيئة في الوقوف على الوضع الحالي للرقابة على التداول في السوق المالية وقياس مدى معرفة المستثمرين باللوائح والضوابط التي تحكم التداولات في السوق المالية وتعمل على ضبط المخالفات والممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تدليس، والاطلاع من كثب على رأي وتوجهات المستثمرين ومديري الصناديق والمحافظ الاستثمارية نحو الرقابة على التداول، والجوانب اللازمة لتطوير دور الهيئة الرقابي بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في تداولات المستثمرين بشكل عام من وجهة نظرهم، نفذت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م دراسة ميدانية بعنوان: "واقع الرقابة على التداول في السوق المالية: دراسة ميدانية لاستطلاع رأي وتوجهات المستثمرين ومدراء الصناديق والمحافظ الاستثمارية نحو الرقابة على التداول"، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الآتي:

- مدى معرفة المستثمرين بوجود ضوابط ولوائح مُحددة تحكم التداولات في السوق المالية.
- مدى اطلاع المستثمرين على الضوابط واللوائح التي تحكم التداولات في السوق المالية.
- رأي المستثمرين في قدرة هيئة السوق المالية على ضبط المخالفات أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل أو تدليس.
- مرئيات المستثمرين حول وجود أي مخالفات أو ممارسات لم تشملها لائحة سلوكيات السوق.
- ما العوامل التي تؤثر في تداولات المستثمرين؟
- ما مدى توافر مرتكزات الرقابة الأساسية في هيئة السوق المالية؟
- تقييم دور الهيئة الرقابي والإشرافي على التداول.
- مرئيات المستثمرين حول مخالفات التداول للمستثمرين والأشخاص المرخص لهم.
- مرئيات المستثمرين حول أكثر المخالفات أو الممارسات انتشاراً في السوق المالية.

ومن خلال تحليل آراء المتعاملين في الأوراق المالية ومقترحاتهم ستعمل الهيئة على وضع الخطط اللازمة لتطوير الجهود التي تبذلها في مجال الرقابة على التداول في السوق المالية السعودية لحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

(٢) الإفصاح

يُعد الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين من الأساسيات التي لابد من توافرها لضمان كفاءة أي سوق مالية ونزاهتها. وأعطت المادة الخامسة من نظام السوق المالية الهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كما أعطت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح.

وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة نوعين من الإفصاح؛

ا. الإفصاح الأولي:

ويُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي ستُطرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية وفق ما جاء في لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج. ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار بحيث تتضمن ما يلي:

- وصف كاف لمصدر الأوراق المالية وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته مثل: أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وكبار الموظفين، والمساهمين الرئيسين.
- وصف كاف للأوراق المالية المزمع إصدارها أو طرحها من حيث حجم إصدارها وسعرها والحقوق المتعلقة بها، وأي أولويات وامتيازات تتمتع بها أوراق مالية أخرى للمصدر إن وجدت. ويجب أن يحدد الوصف كيفية صرف حصيلة الإصدار، والعمولات التي يتقاضاها المعنيون بالإصدار.
- بيان واضح عن المركز المالي للمصدر، وأي معلومة مالية ذات علاقة بما في ذلك الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، وبيانات التدفق النقدي المدققة من مراجع الحسابات.
- أي معلومة أخرى تطلبها الهيئة.

وفي عام ٢٠٠٩م، قامت الهيئة بمراجعة ونشر ١٢ نشرة إصدار توافر فيها مايجب أن تحتويه نشرة الإصدار من بيانات ومعلومات منصوص عليها في نظام السوق المالية.

٢. الإفصاح المستمر

وفيه تُتابع الهيئة الشركات المُدرجة في السوق المالية للتأكد من التزامها للإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية والتي من أهمها مايلي:

- التقارير والقوائم المالية السنوية مع نهاية السنة المالية.
- التقارير المالية الأولية ربع السنوية.
- التطورات أو الأحداث المهمة "المعلومات الجوهرية" بشأن أي حدث عن الشركات المدرجة يهم المستثمرين ويؤثر في أسعار أوراق الشركة المالية والتي يتم الإفصاح عنها في موقع تداول قبل نشرها في وسائل الإعلام أو أي موقع آخر وذلك خلال المهلة التي حددتها لوائح الهيئة لنشر الإعلانات. ويجب أن تكون الإعلانات بحسب التعليمات الصادرة عن الهيئة.
- أي تطورات أو أحداث متعلقة بزيادة رأس المال أو خفضه.
- أي تغيير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم.
- أي تغيير في النظام الأساسي أو المقر الرئيس للشركة أو أي تغيير للمحاسب القانوني.

وتقوم الهيئة أيضاً بالآتي:

- مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية للشركات المُدرجة في السوق المالية للتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الواردة في نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- متابعة استثمارات الشركات في أسهم الشركات المُدرجة.
- مراجعة إعلانات الشركات المُدرجة لنتائجها المالية وأي تطورات أو أحداث مهمة للتأكد من توافق تلك الإعلانات ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتعليمات الإعلانات الصادرة عن الهيئة.
- متابعة الإشعارات المتعلقة بملكية كبار الملاك وأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين بحسب متطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- متابعة الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم التي توقعها الشركات المُدرجة مع شركة/شركات غير مُدرجة بخصوص تملك أسهم أو زيادة رأس مال الشركة.

مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية

تعرض الجداول (٢٤)، و(٢٥)، و(٢٦) نتائج مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية المفصلة والمختصرة للشركات المُدرجة في السوق المالية. ويُمكن تلخيص أهم ملامح تلك المراجعة في الآتي:

- التزمت غالبية الشركات المُدرجة في السوق المالية نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية المتعلقة بالإفصاح عن نتائج أعمالها وتقاريرها المالية السنوية وربع السنوية.
- روجعت ٦٠٦ قائمة مالية مفصلة عام ٢٠٠٩م ونُشرت في موقع تداول مقارنة بـ ٥٣٤ قائمة عام ٢٠٠٨ م. في المقابل، روجعت ٦٢٤ قائمة مالية مختصرة بعد نشرها في موقع تداول في عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ ٥٥٠ قائمة في عام ٢٠٠٨م.
- في عام ٢٠٠٩م لم يرد أي تحفظ على القوائم المالية السنوية عن العام السابق لـ ٨٦ شركة بنسبة ٦٨ ٪، في حين وردت تحفظات على القوائم المالية السنوية لـ ٤١ شركة.
- وردت تحفظات على ٤٠ قائمة مالية ربع سنوية في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٣٠ ٪ من إجمالي القوائم المالية ربع السنوية للشركات مقارنة بتحفظات وردت حول ٢٤ قائمة مالية بنسبة ١٩ ٪ عام ٢٠٠٨م.

الجدول (٢٤): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت على موقع تداول في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م	
القوائم المالية المختصرة التي رُوجعت بعد نشرها في موقع تداول	٦٢٤	٥٥٠	١٣٪
القوائم المالية المفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع تداول	٦٠٦	٥٣٤	١٣٪

الجدول (٢٥): القوائم المالية السنوية التي رُوجعت وورد عليها تحفظات والتي لم ترد عليها تحفظات خلال العامين ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

القوائم	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
القوائم المالية التي لم يرد عليها تحفظات عن العام السابق	٨٦	٦٨٪	٩٧	٨٧٪	ـ١١٪
القوائم المالية التي ورد عليها تحفظات عن العام السابق	٤١	٣٢٪	١٤	١٣٪	١٩٣٪
الإجمالي	١٢٧	١٠٠٪	١١١	١٠٠٪	١٤٪

الجدول (٢٦): القوائم المالية (ربع السنوية) التي ورد عليها تحفظات والتي لم ترد عليها تحفظات في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

القوائم	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	عدد الشركات	النسبة (٪)	عدد الشركات	النسبة (٪)
القوائم المالية التي لم ترد عليها تحفظات	٩٤	٧٠٪	١٠٣	٨١٪
القوائم المالية التي وردت عليها تحفظات	٤٠	٣٠٪	٢٤	١٩٪
الإجمالي	١٣٤	١٠٠٪	١٢٧	١٠٠٪

الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في موقع تداول

تتأكد الهيئة من التزام الشركات للإفصاح عن أي معلومة جوهرية تهم المتعاملين في الأوراق المالية وذلك بإعلانها في موقع تداول وفق المتطلبات التي أقرتها الهيئة من حيث المحتوى والتوقيت. ويعرض الجدول (٢٧) عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول مصنفةً بحسب نوع الإعلان، ويمكن تلخيص أهم مؤشراته في الآتي:

- وصل إجمالي عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول في عام ٢٠٠٩م إلى ٢٠٥٢ إعلاناً، بزيادة مقدارها ١٥٪ عن عام ٢٠٠٨م حين بلغت ١٧٨٧ إعلاناً.
- بلغ عدد إعلانات التطورات أو الأحداث المهمة ١٢٨٧ إعلاناً في عام ٢٠٠٩م بنسبة بلغت ٦٣٪ من إجمالي الإعلانات، وبزيادة نسبتها ٥٪ عن عام ٢٠٠٨م.
- بلغ إجمالي عدد إعلانات النتائج المالية في عام ٢٠٠٩م ٧٤٦ إعلاناً بنسبة بلغت ٣٦٪، وبزيادة مقدارها ٤٠٪ عن عام ٢٠٠٨م.
- وصل عدد إعلانات توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم في عام ٢٠٠٩م إلى ١٧ إعلاناً بارتفاع نسبته ١٣٪ على نفس الإعلانات في عام ٢٠٠٨م البالغ عددها ١٥ إعلاناً، أما إعلانات توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية فكانت إعلانين في عام ٢٠٠٩م بانخفاض نسبته ٧١٪ عن عام ٢٠٠٨م والبالغ عددها ٧ إعلانات.

ويعرض الجدول (٢٨) عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويُبين الجدول أن معظم تلك الإعلانات تركزت في النصف الأول من عام ٢٠٠٩م بنسبة ٦٣٪ ، وبنسبة ٦٢٪ في عام ٢٠٠٨م.

الجدول (٢٧): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول مصنفة بحسب نوع الإعلان في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع الإعلان	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
التطورات أو الأحداث المهمة	١٢٨٧	٦٣٪	١٢٣١	٦٩٪	٥٪
نتائج مالية	٧٤٦	٣٦٪	٥٣٤	٣٠٪	٤٠٪
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	٢	٠.٠٩٪	٧	٠.٤٪	٧١٪-
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم	١٧	١٪	١٥	٠.٨٪	١٣٪
الإجمالي	٢٠٥٢	١٠٠٪	١٧٨٧	١٠٠٪	١٥٪

الرسم البياني (٢٢): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول مصنفة بحسب نوع الإعلان في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

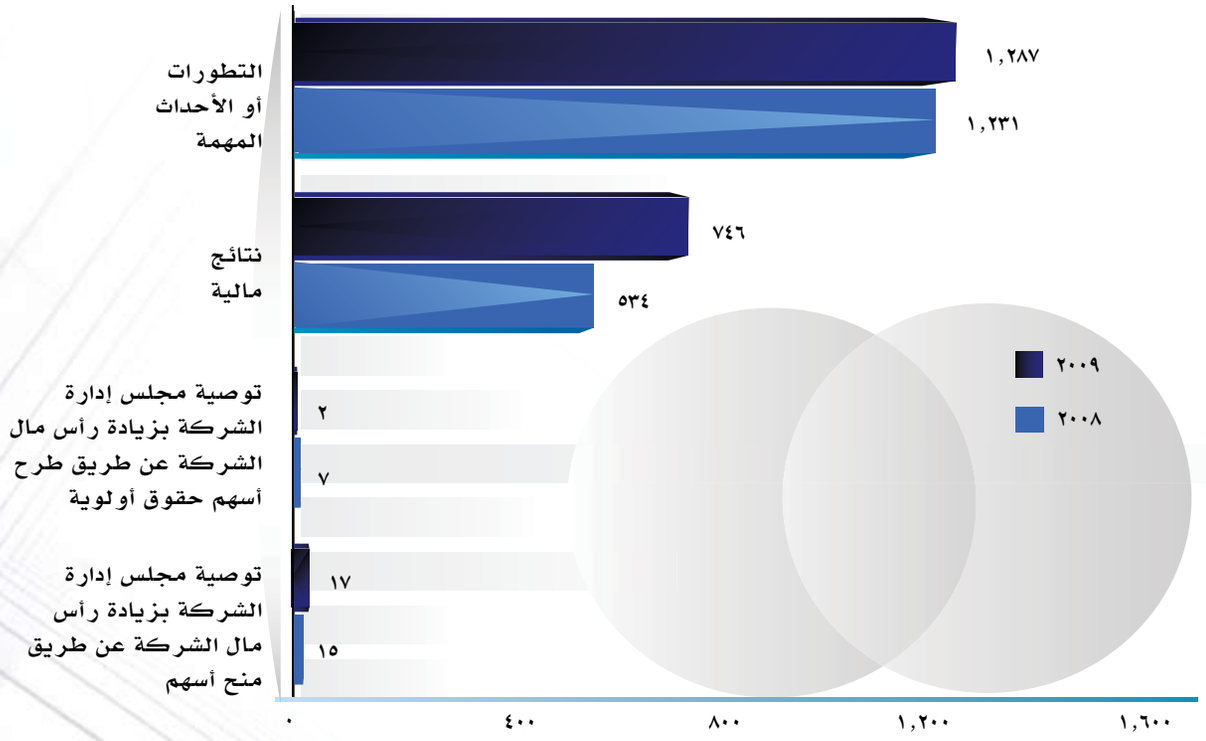

الجدول (٢٨): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول مقسمة بحسب ربع السنة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الربع	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
الأول	٦٨٨	٣٤٪	٥٦٩	٣٢٪	٢١٪
الثاني	٥٩٨	٢٩٪	٥٣٢	٣٠٪	١٢٪
الثالث	٣٦٦	١٨٪	٣١٨	١٧٪	١٥٪
الرابع	٤٠٠	١٩٪	٣٦٨	٢١٪	٩٪
الإجمالي	٢٠٥٢	١٠٠٪	١٧٨٧	١٠٠٪	١٥٪

الرسم البياني (٢٣): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول مقسمة بحسب ربع السنة في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

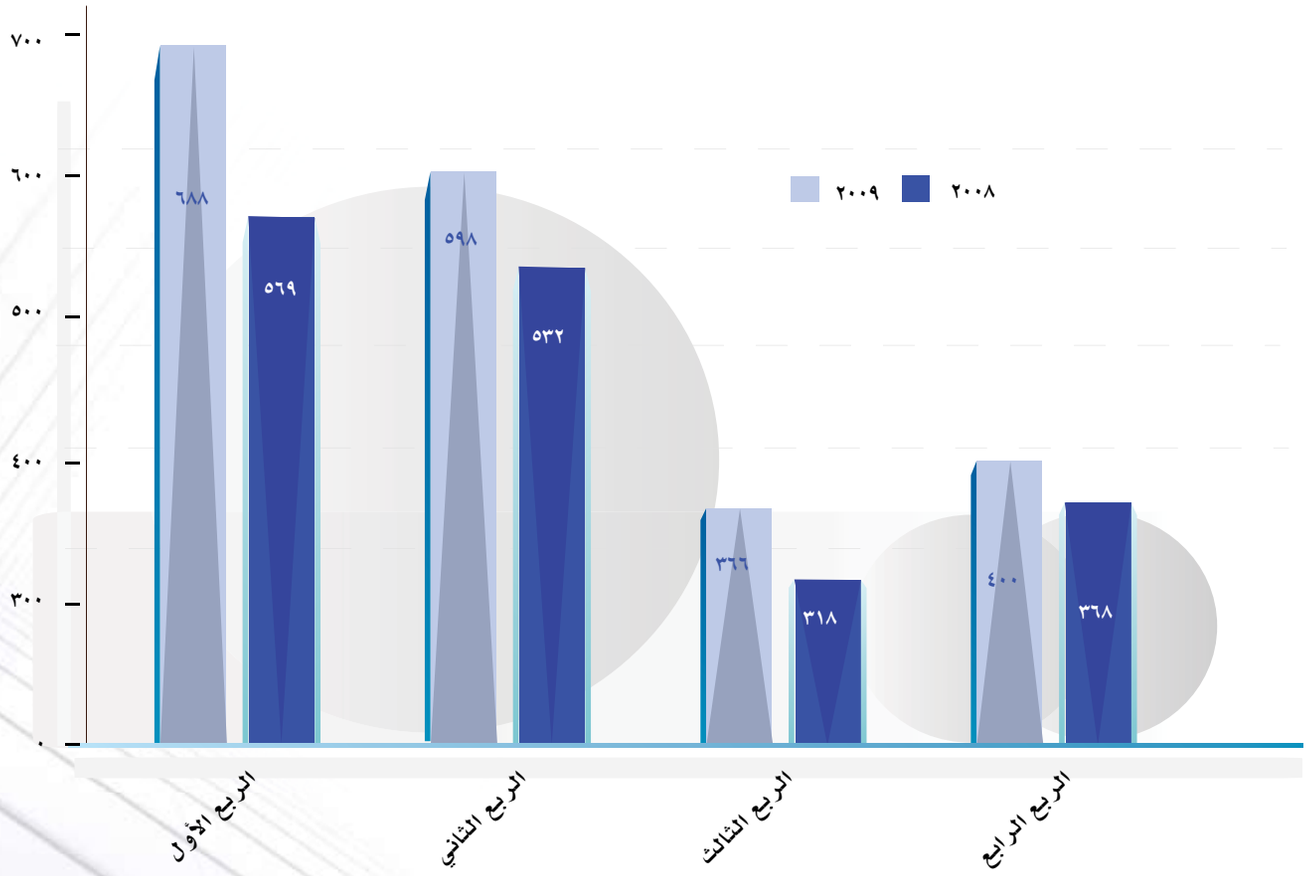

(٣) حوكمة الشركات:

منذ صدور قرار مجلس الهيئة رقم ١-٢١٢-٢٠٠٦ وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م بإقرار " لائحة حوكمة الشركات"، التي تُبين المعايير والقواعد المنظمة لإدارة الشركات المُدرجة في السوق المالية من أجل ضمان الالتزام لأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، سعت الهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي ستساعد على الوصول إلى تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة في الشركات المُدرجة ومنها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- زيادة وعي الشركات المُدرجة بما جاء في لائحة حوكمة الشركات وبممارسات الحوكمة الصحيحة، وتشجيع تبني ثقافة الحوكمة السليمة في الشركات المُدرجة في السوق المالية.
- تعزيز مفاهيم الشفافية، والمسؤولية، والعدالة بالإضافة إلى زيادة وعي المستثمرين فيما يتعلق بالحوكمة السليمة.
- تعزيز التواصل مع المؤسسات المهنية الدولية والمحلية ذات العلاقة بحوكمة الشركات بالإضافة إلى المستثمرين المؤسسين من أجل التعريف بممارسات الحوكمة في المملكة لما يسهم به ذلك التواصل من تطوير لممارسات الحوكمة في المملكة.
- تطوير إجراءات واضحة وفعّالة للإدارة وللإشراف على ممارسات حوكمة الشركات المُدرجة في السوق المالية، التي تضمن حماية المستثمرين في السوق المالية.
- تشجيع التطبيق الذاتي للممارسات السليمة لحوكمة الشركات وتعزيز ثقافة الحوكمة داخل الشركات المُدرجة عن طريق التواصل المستمر مع تلك الشركات.
- تطوير واستخدام الأدوات المناسبة لضمان التطبيق الفعّال للمتطلبات النظامية لحوكمة الشركات.

كذلك تُتابع الهيئة التزام الشركات المُدرجة في السوق المالية لبنود لائحة حوكمة الشركات عن طريق الآتي:

- دراسة تقارير مجالس الإدارة للشركات المُدرجة للتأكد من اكتمال الإفصاح فيها بحسب المتطلبات النظامية.
- متابعة التزام الشركات المُدرجة لتطبيق الأحكام الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات والإفصاح عما طُبق من أحكام لائحة حوكمة الشركات والأحكام التي لم تطبق مع ذكر الأسباب بحسب متطلبات لائحة الحوكمة.
- متابعة أي تغيير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة للشركات المُدرجة وكبار التنفيذيين وأقاربهم.
- حضور الجمعيات العمومية للشركات المُدرجة للتأكد من تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات.

ويعرض الجدول (٢٩) عدد الشركات المُدرجة في السوق المالية التي التزمت الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة والتي لم تلتزم بحسب متطلبات لائحة حوكمة الشركات في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، وأهم نتائجه هي:

- ارتفع عدد الشركات التي التزمت الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن العام السابق بحسب متطلبات " لائحة حوكمة الشركات " في عام ٢٠٠٩م إلى ١١٢ شركة بنسبة ٩٥٪ مقارنة بالتزام ٨٤ شركة في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٨٨٪.
- لم تلتزم ٦ شركات الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن العام السابق بحسب متطلبات "لائحة حوكمة الشركات" في عام ٢٠٠٩م، مقارنةً بـ ١١ شركة في عام ٢٠٠٨م.

الجدول (٢٩): الشركات المُدرجة في السوق المالية التي التزمت الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة والتي لم تلتزم بحسب متطلبات لائحة حوكمة الشركات في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

العنصر	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
الشركات التي التزمت الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة بحسب متطلبات " لائحة حوكمة الشركات " عن العام السابق	١١٢	٩٥٪	٨٤	٨٨٪
الشركات التي لم تلتزم الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة بحسب متطلبات "لائحة حوكمة الشركات " عن العام السابق	٦	٥٪	١١	١٢٪
الإجمالي	١١٨[١٠]	١٠٠٪	٩٥	١٠٠٪

[١٠]- هناك ٩ شركات لم تُضمن في مراجعة مدى الالتزام في تقرير مجلس الإدارة لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات، وهي إما شركات أُدرجت حديثاً أو لها سنة مالية مختلفة.

الرسم البياني (٢٤): الشركات المُدرجة في السوق المالية التي التزمت الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة والتي لم تلتزم بحسب متطلبات لائحة حوكمة الشركات في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

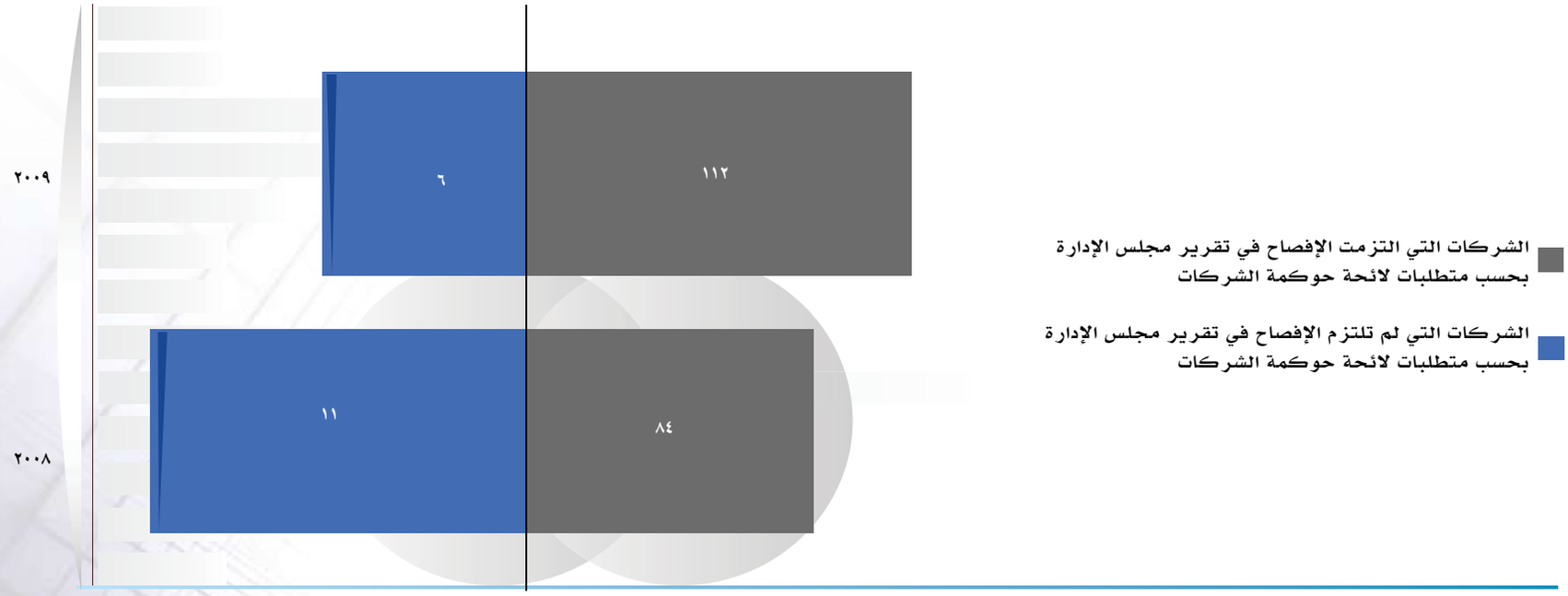

الاشتباه في مخالفة تعليمات الهيئة الخاصة بإعلانات التطورات أو الأحداث المهمة

تقوم الهيئة بالتأكد من التزام الشركات المُدرجة في السوق المالية للشروط والتعليمات الخاصة بإعلانات التطورات أو الأحداث المهمة التي تنشرها الشركات في موقع تداول. ويعرض الجدول (٣٠) عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول والتي يُشتبه في مخالفتها لتعليمات الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويُمكن تلخيص أهم نتائجه فيمايلي:

- بلغ إجمالي عدد الإعلانات المشتبه في مخالفتها لتعليمات الهيئة في عام ٢٠٠٩م ٩٨ إعلاناً مقارنة بـ ٣٤ إعلاناً في عام ٢٠٠٨م، بارتفاع نسبته ١٨٨٪.
- تركز معظم عدد الإعلانات المشتبه في مخالفتها لتعليمات الهيئة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩م إذ وصل عددها إلى ٦٩ إعلاناً بنسبة ٧١٪.

الجدول (٣٠): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع تداول والتي يشتبه في مخالفتها لتعليمات الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة في عام ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الربع	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
الأول	٣٦	٣٧ ٪	١	٣٪
الثاني	٣٣	٣٤ ٪	١٠	٢٩٪
الثالث	١٣	١٣ ٪	١٩	٥٦٪
الرابع	١٦	١٦ ٪	٤	١٢٪
الإجمالي	٩٨	١٠٠ ٪	٣٤	١٠٠٪

تبليغات تملك نسبة ٥٪ أو أكثر من أسهم إحدى الشركات المُدرجة في السوق المالية

يُعد الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة من الأسهم (٥٪ أو أكثر) أو ملكية عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين لأسهم في الشركة نفسها، والإشعار المتعلق بتغير نسبة الملكية من الأمور التي يجب تبليغ الهيئة بها. ويعرض الجدول (٣١) عدد تبليغات التملك لكبار المساهمين التي وردت للهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، وأبرز ملاحظه هي:

- ارتفع إجمالي عدد تبليغات التملك لكبار المساهمين في عام ٢٠٠٩م إلى ٩٠ تبليغاً مقارنة بـ ٧٥ تبليغاً في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٢٠٪.
- احتل الربع الأول من عام ٢٠٠٩م أعلى نسبة تبليغات إذ بلغت ٣٣٪، في حين احتل الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م أعلى نسبة تبليغات إذ بلغت ٣٠٪.

ويبين الجدول (٣٢) عدد تبليغات التملك لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركات المُدرجة التي وردت الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، وأبرز ملاحظه هي:

- ارتفع إجمالي عدد تبليغات التملك لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين التي وردت الهيئة في عام ٢٠٠٩م إلى ٢٢٩ تبليغاً مقارنة بـ ٨٨ تبليغاً في عام ٢٠٠٨م بنسبة مقدارها ١٦٠٪.
- احتل الربع الثاني من عام ٢٠٠٩م أعلى نسبة تبليغات إذ بلغت ٣٩٪، كذلك احتل الربع نفسه من عام ٢٠٠٨م أعلى نسبة تبليغات إذ بلغت ٣٣٪.

الجدول (٣١): عدد تبليغات التملك لكبار المساهمين التي وردت الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الربع	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
الأول	٣٠	٪ ٣٣	٢٠	٪٢٧	٪ ٥٠
الثاني	١٦	٪١٨	١٢	٪١٦	٪ ٣٣
الثالث	٢٤	٪٢٧	٢٣	٪٣٠	٪٤
الرابع	٢٠	٪٢٢	٢٠	٪٢٧	٪ ٠
الإجمالي	٩٠	٪١٠٠	٧٥	٪١٠٠	٪٢٠

الرسم البياني (٢٥): عدد تبليغات التملك لكبار المساهمين التي وردت الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

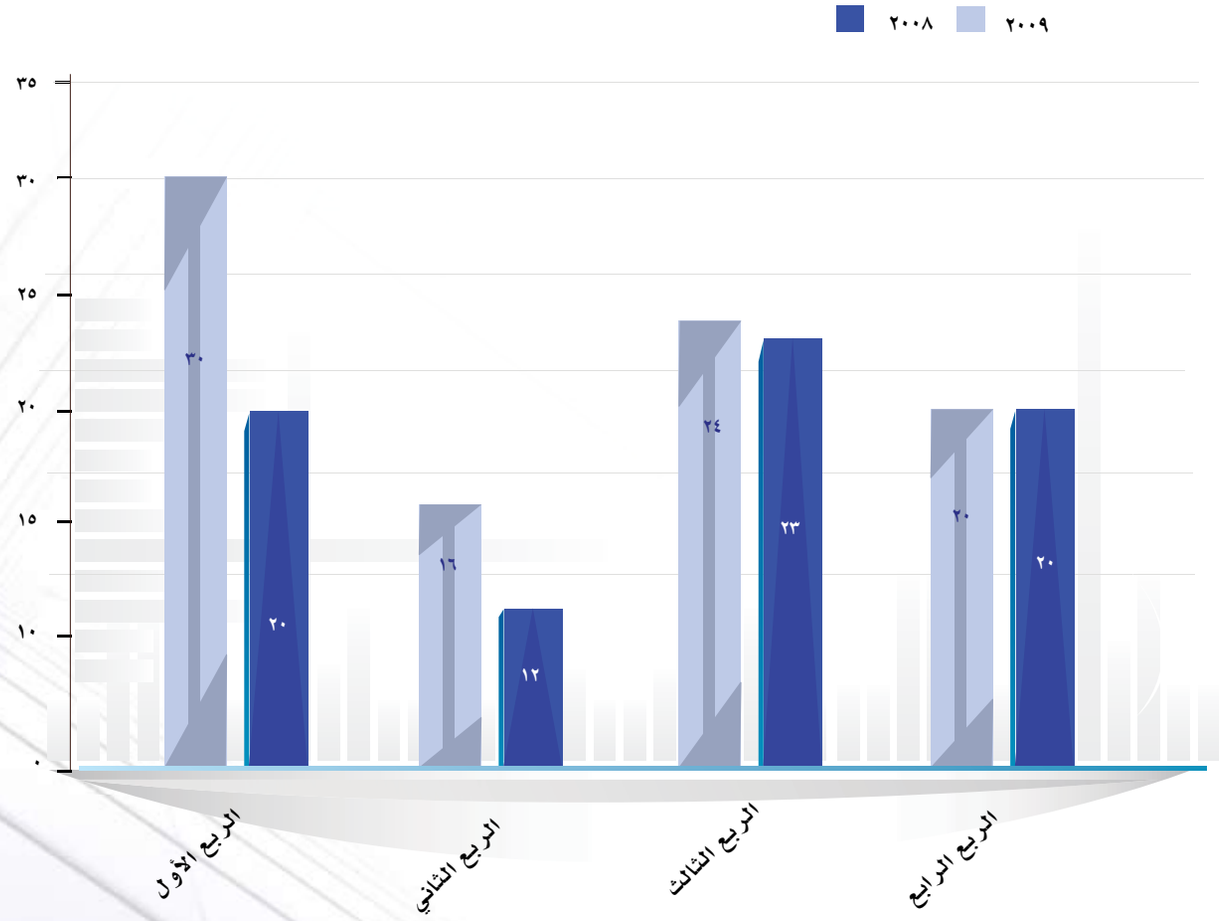

الجدول (٣٢): عدد تبليغات التملك لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركات المُدرجة التي وردت الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الربع	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
الأول	١٧	٧٪	١٧	١٩٪
الثاني	٩٠	٣٩٪	٢٩	٣٣٪
الثالث	٦٦	٢٩٪	١٨	٢١٪
الرابع	٥٦	٢٥٪	٢٤	٢٧٪
الإجمالي	٢٢٩	١٠٠٪	٨٨	١٠٠٪

الرسم البياني (٢٦): عدد تبليغات التملك لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركات المُدرجة التي وردت الهيئة مقسمة بحسب ربع السنة لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

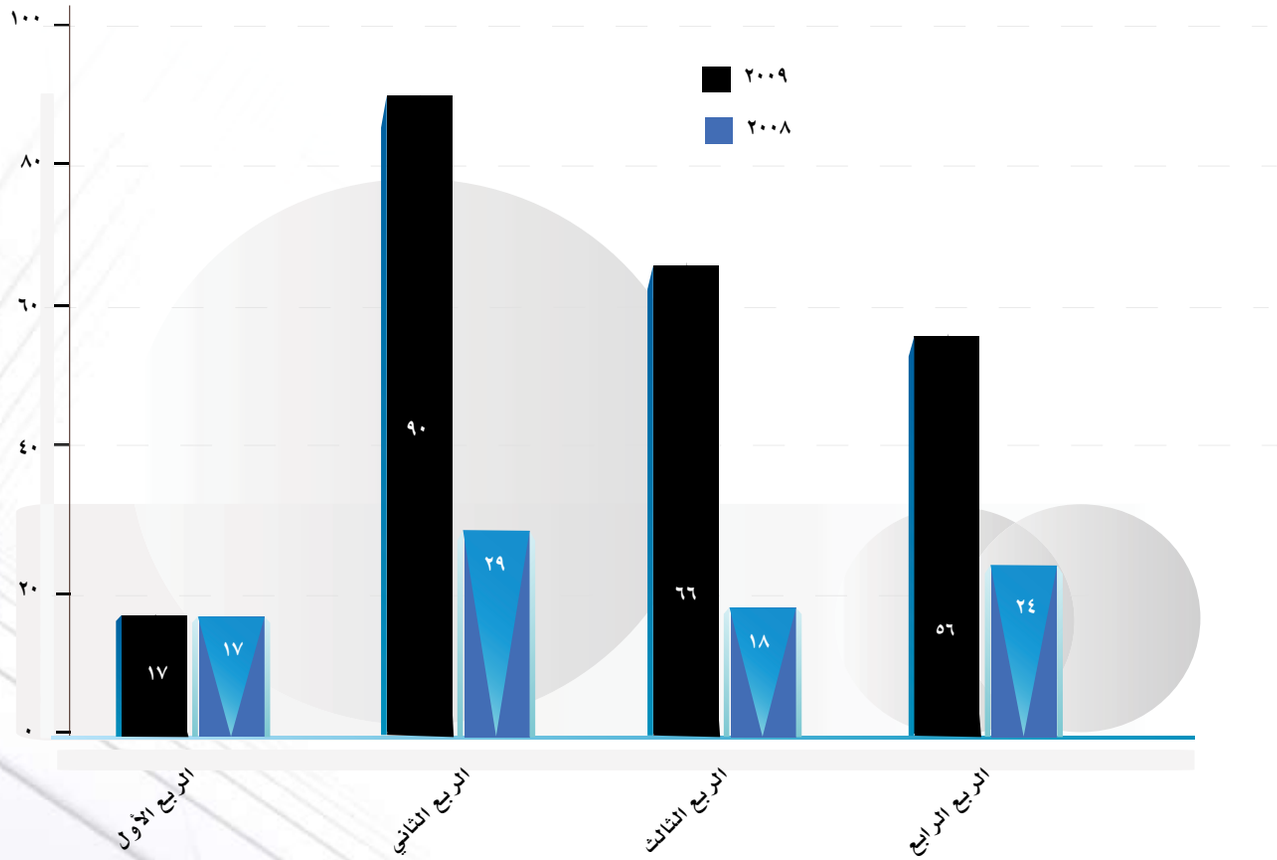

تطوير مستوى الإفصاح

ولتطوير مستوى الإفصاح بين المتعاملين في الأوراق المالية، قامت الهيئة بـ:

١) إعداد أدلة استرشادية

٢) إعداد دراستين لاستطلاع آراء وتوجهات المتعاملين في السوق المالية لتطوير مستوى الإفصاح

ا. الأدلة الاسترشادية

حرصاً من الهيئة على توضيح أفضل الطرق والممارسات بشأن التزام شركات المساهمة بعد الطرح العام وقبل التداول، والتزام الشركات المُدرجة للوفاء بمتطلبات الهيئة، وكذلك التزام أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين فيما يتعلق بملكية الأسهم، وأيضاً التزامات كبار المساهمين المتعلقة بإشعارات تملك الأسهم للوفاء بمتطلبات الهيئة بشأن الإفصاح عن تعاملاتهم في أسهم الشركات المُدرجة وكذلك التزامهم خلال فترات الحظر التي نصت عليها لوائح الهيئة، قامت الهيئة بإعداد وتوزيع أربع أدلة استرشادية تتناول أفضل الطرق والممارسات اللازمة للوفاء بمتطلبات الهيئة يرافق كل دليل النماذج والتقارير المطلوب تقديمها إلى الهيئة وتوقيت تقديمها.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل دليل:

دليل التزامات الشركات المساهمة العامة بعد الطرح العام وقبل التداول

يوضح هذا الدليل أفضل الطرق والممارسات بشأن التزام شركات المساهمة العامة لمتطلبات الهيئة، ويرافقه بعض النماذج والتقارير التي يجب على الشركات تقديمها إلى هيئة السوق المالية بعد طرحها وقبل إدراجها في التداول.

دليل الالتزامات المستمرة للشركات المُدرجة

يوضح هذا الدليل أفضل الطرق والممارسات بشأن التزام الشركات المُدرجة لمتطلبات الهيئة،وتوفير مرجع شامل للالتزامات المستمرة والنماذج والتقارير التي يجب على الشركات المُدرجة تقديمها إلى هيئة السوق المالية.

دليل التزامات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين المتعلقة بملكية الأسهم

تهدف الهيئة من هذا الدليل إلى تفعيل الإفصاح ومساعدة أعضاء مجالس إدارات الشركات المُدرجة وكبار التنفيذيين وتابعيهم على الوفاء بمتطلبات الهيئة بشأن الإفصاح عن تعاملاتهم في أسهم الشركات المُدرجة وكذلك التزامهم خلال فترات الحظر التي نصت عليها لوائح الهيئة. ويوفر الدليل مرجعاً شاملاً للحالات التي يجب عندها الإفصاح والنماذج والتقارير التي يجب تقديمها إلى الهيئة ويحدد الفترات التي يجوز لأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين التعامل خلالها في الأوراق المالية.

دليل التزامات كبار المساهمين المتعلقة بإشعارات تملك الأسهم

تهدف الهيئة من هذا الدليل إلى تفعيل الإفصاح ومساعدة كبار المساهمين على الوفاء بمتطلبات الهيئة بشأن الإفصاح عن تعاملاتهم في أسهم الشركات المُدرجة. ويوفر الدليل مرجعاً شاملاً للحالات التي يجب عندها الإفصاح والنماذج والتقارير التي يجب تقديمها إلى الهيئة. ويغطي نطاق الإجراءات

المعروضة التزامات كبار المساهمين عند تعاملهم في أوراق مالية لشركات مُدرجة.

كذلك بينت الهيئة أن هذه الأدلة لا تُعد بديلاً لأحكام النظام ولوائحه التنفيذية، وأنه عند أي تعارض بينها وبين أحكام النظام أو لوائحه التنفيذية تكون السيادة دائماً لتلك الأحكام.

٢. دراسات ميدانية لتطوير مستوى الإفصاح

إدراكاً من الهيئة لأهمية الإفصاح في خلق بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والعدالة نفذت الهيئة دراستين ميدانيتين تهدفان إلى وصف الوضع القائم من وجهة نظر المتعاملين في الأوراق المالية في السوق المالية تمهيداً لبناء الخطط والبرامج اللازمة لتفعيل وتطوير دور الهيئة في تنظيم عملية الإفصاح والرقابة عليها بما يسهم في رفع كفاءة السوق وتعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل دراسة:

- دراسة "واقع إفصاح الشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية: دراسة ميدانية لمسؤولي الشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية"

هدفت الدراسة بشكل عام إلى معرفة مدى إلمام مسؤولي الشركات المُدرجة في السوق المالية بأهمية الإفصاح والشفافية لدى المتعاملين في السوق المالية، بالإضافة إلى معرفة مدى إلمام هؤلاء المسؤولين باللوائح والتعليمات المتعلقة بالتزامات الشركات المُدرجة بالسوق، علاوة على فهم واقع الإعلانات سواءً المتعلقة بالنتائج المالية أم التطورات المهمة أم توصيات مجالس الإدارات بزيادة رأس المال أو خفضه من حيث الدقة والشمولية والوضوح والتوقيت والالتزام ودور الهيئة في تنظيمها ومراقبتها.

- دراسة "واقع الإفصاح المستمر للشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية والجوانب التي تحتاج إلى تطوير ودور هيئة السوق المالية تنظيمياً ورقابياً في تحقيق ذلك: دراسة ميدانية لاستطلاع رأي وتوجهات المستثمرين ومدراء الصناديق والمحافظ الاستثمارية نحو إفصاح الشركات"

هدفت الدراسة بشكل عام إلى الكشف عن مستوى وعي المستثمرين ومديري الصناديق والمحافظ الاستثمارية تجاه إفصاح الشركات وآرائهم حول الوضع الحالي للبيانات والمعلومات المُفصح عنها وجوانب التطوير بالإضافة إلى دور هيئة السوق المالية في تنظيم إفصاح الشركات ومراقبته. كذلك هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على درجة أهمية نوع معلومات/بيانات الشركات المُدرجة في السوق المالية للمستثمرين، بالإضافة إلى معرفة مدى اعتماد المستثمرين ومديري الصناديق والمحافظ الاستثمارية على تلك المعلومات/البيانات في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمرين علاوة على وصفها للوضع الحالي للإفصاح المستمر عن التطورات أو الأحداث الجوهرية للشركات وتقارير مجالس إداراتها ونتائجها المالية والجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

٥/١/٢ المخالفات وشكاوى المستثمرين

حرصاً من الهيئة على حماية المستثمرين في السوق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي قد تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، تتلقى الهيئة شكاوى المستثمرين، وتتابع مخالفات نظام السوق المالية ولوائحة التنفيذية، وتحقق في حالات المخالفات المشتبه فيها لنظام السوق المالية ولوائحة التنفيذية، وتقوم بالإدعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تلك المخالفات ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة وعن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

(أ) شكاوى المستثمرين

- **قنوات استقبال الشكاوى**

فتحت الهيئة عدة قنوات لاستقبال شكاوى المستثمرين، إذ تُستقبل الشكاوى في مقر الهيئة الخاص بإدارة شكاوى المستثمرين، أو عبر موقع الهيئة الإلكتروني، أو بالفاكس، أو بالبريد. وتقوم الهيئة بدراسة كل شكوى على حدة ومراجعتها والتأكد من أن الهيئة هي الجهة المخولة النظر فيها.

- **عدد وتصنيف الشكاوى في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م**

يعرض الجدول (٣٣) عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م عبر مختلف القنوات مصنفة بحسب نوع الشكوى وهي: عمليات التنفيذ، وتسهيلات وعقود مرابحة، وصناديق استثمارية، ومحافظ استثمارية، وشكاوى أخرى. ويُمكن تلخيص أهم نتائج تصنيف تلك الشكاوى في الآتي:

- بلغ إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة في عام ٢٠٠٩م عبر مختلف القنوات ٣٤٨ شكوى بانخفاض نسبته ٢٢٪ عن عام ٢٠٠٨م حين كان عددها ٤٤٤ شكوى.
- جاءت الشكاوى المتعلقة بعمليات التنفيذ الأعلى عدداً في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، إذ بلغت نسبتهما ٤٣٪ و٥١٪ على التوالي.
- أتت الشكاوى المتعلقة بالتسهيلات وعقود المرابحة الأقل عدداً في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م وبنسبة ٤٪ و٣٪ على التوالي.

الجدول (٣٣): عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة مصنفة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع الشكوى	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
عمليات التنفيذ	١٤٩	٤٣٪	٢٢٧	٥١٪	٣٤٪-
تسهيلات وعقود مرابحة	١٤	٤٪	١٢	٣٪	١٧٪
صناديق استثمارية	٢٨	٨٪	٤٣	١٠٪	٣٥٪-
محافظ استثمارية	٥٩	١٧٪	٩٣	٢١٪	٣٧٪-
شكاوى أخرى	٩٨	٢٨٪	٦٩	١٥٪	٤٢٪
الإجمالي	٣٤٨	١٠٠٪	٤٤٤	١٠٠٪	٢٢٪-

الرسم البياني (٢٧): عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة مصنفة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

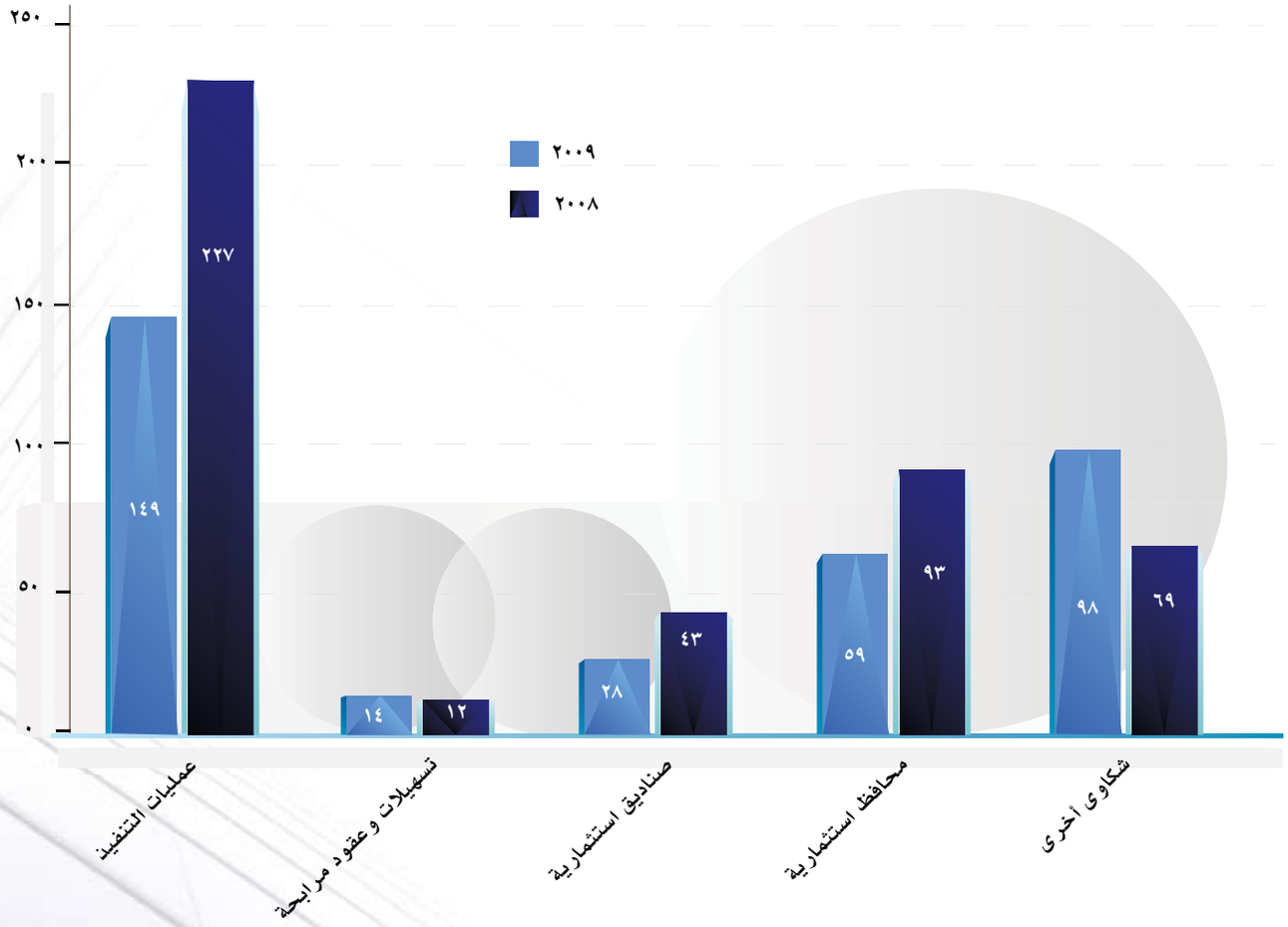

كذلك يعرض الجدول (٣٤) عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م على أساس ربع سنوي، ويمكن تلخيص أهم مخرجاته في الآتي:

- معظم الشكاوى المستلمة عبر مختلف القنوات أُستلمت في النصف الأول من عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م بنسبة ٥٣٪ و٧٠٪ على التوالي.
- تقارُب نسب الشكاوى في عام ٢٠٠٩م ومراوحتها بين ٢٣٪ و٢٧٪، في حين تفاوتت النسب في عام ٢٠٠٨م وراوحت بين ١٢٪ و٣٦٪.

الجدول (٣٤): عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة على أساس ربع سنوي في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الربع	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغيير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
الأول	٩٢	٢٦٪	١٥٩	٣٦ ٪	٤٢- ٪
الثاني	٩٤	٢٧٪	١٥١	٣٤ ٪	٣٨- ٪
الثالث	٨٢	٢٤٪	٨٢	١٨ ٪	٠ ٪
الرابع	٨٠	٢٣٪	٥٢	١٢ ٪	٥٤ ٪
الإجمالي	٣٤٨	١٠٠٪	٤٤٤	١٠٠ ٪	٢٢- ٪

الرسم البياني (٢٨): عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة على أساس ربع سنوي في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

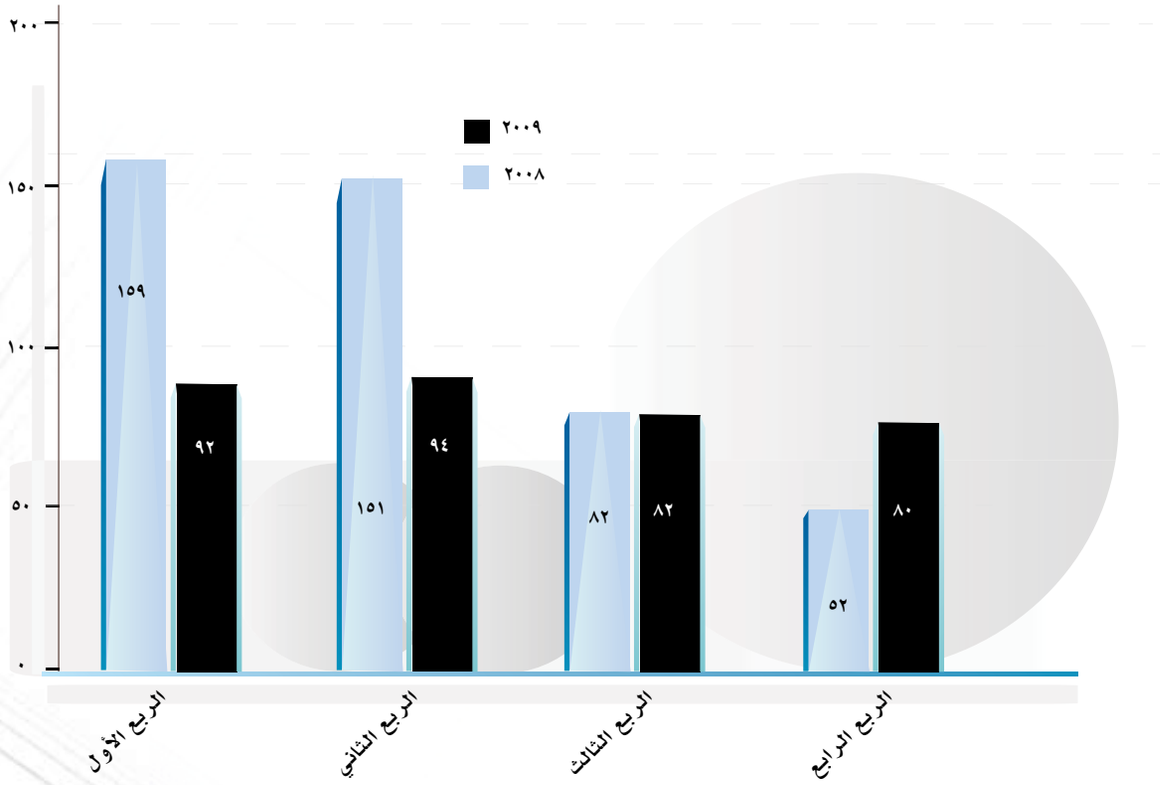

معالجة شكاوى المستثمرين

ورد في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية أنه " لا يجوز إيداع أي شكوى أو صحيفة دعوى لدى اللجنة مالم يتم إيداعها أولاً لدى الهيئة، وما لم يمض على ذلك مدة تسعين يوماً من تاريخ إيداعها، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى أو الدعوى بجواز الإيداع لدى اللجنة قبل انقضاء هذه المدة ". وفي حالة تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع، ومضي تسعين يوماً من تاريخ إيداع الشكوى يُعطى الشاكي إشعاراً، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها، وطبقاً لذلك تصدر الهيئة إشعارات وإخطارات للمشتكين عند تسلمها لأي شكوى في إطار سعيها إلى التسوية بين الأطراف ذات العلاقة، ويمكن تعريف الإشعار والإخطار على النحو التالي:

الإشعار: إيصال يُسّلم إلى الشاكي بعد مرور تسعين يوماً من إيداع الشكوى لدى الهيئة لكي يتمكن من رفع دعواه لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

الإخطار: السماح للشاكي برفع الدعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قبل مضي فترة التسعين يوماً من إيداع الشكوى.

ويُبين الجدول (٣٥) حال الشكاوى التي تسلمتها الهيئة في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، وتتلخص أهم نتائجه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م سُويت ٢٠٥ شكوى من إجمالي ٣٤٨ شكوى بنسبة ٥٩٪، في حين سُويت٢٤٣ شكوى من إجمالي ٤٤٤ شكوى في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٥٥٪.
- بلغ عدد الشكاوى التي مازالت تحت الدراسة ٣٢ شكوى بنسبة ٩٪ في عام ٢٠٠٩م، في حين أُعد أخطارات/إشعارات لـ ١١١ شكوى.

ويعرض الجدول (٣٦) حال الإخطارات والإشعارات التي أعدتها الهيئة لمقدمي الشكاوى سواءً المستلمة أو التي لم تُتسلم، ففي عام ٢٠٠٩م تم تسلم ٩٠ إخطاراً/ إشعاراً بنسبة ٨١٪ في حين لم يتم تسلم ٢١ منها من قبل مقدمي الشكاوى بنسبة ١٩٪.

الجدول (٣٥): حال الشكاوى التي تسلمتها الهيئة في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

حال الشكوى	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م[11]	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
تحت الدراسة	٣٢	٩ ٪	٥٧	١٣ ٪
سُوّيت	٢٠٥	٥٩ ٪	٢٤٣	٥٥ ٪
إعداد إخطارات / إشعارات	١١١	٣٢ ٪	١٤٤	٣٢ ٪
الإجمالي	٣٤٨	١٠٠ ٪	٤٤٤	١٠٠ ٪

١١- جميع القضايا التي كانت تحت الدراسة في نهاية عام ٢٠٠٨م تم الانتهاء منها في عام ٢٠٠٩م إذ سويت ٣٦ شكوى وأُعد ٢١ إخطاراً/ إشعاراً.

الرسم البياني (٢٩): حال الشكاوى التي تسلمتها الهيئة في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

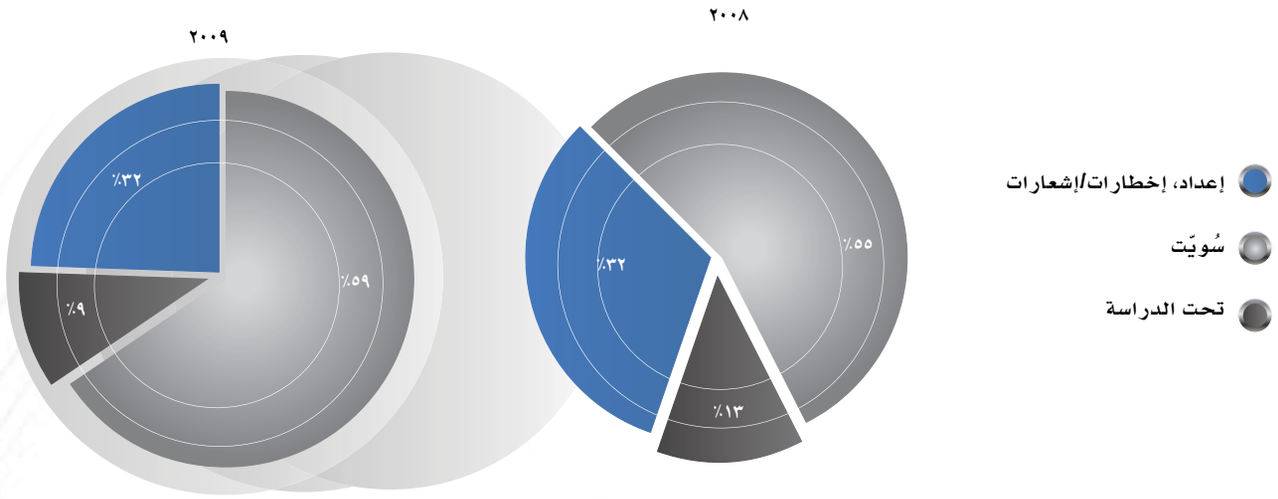

الجدول (٣٦): حال الإخطارات/ الإشعارات لشكاوى المستثمرين في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

حال الإخطارات/الإشعارات	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
تسلمها مقدمو الشكاوى	٩٠	٪ ٨١	٩٥	٪ ٦٦
لم يتسلمها مقدمو الشكاوى	٢١	٪ ١٩	٤٩	٪ ٣٤
الإجمالي	١١١	٪ ١٠٠	١٤٤	٪ ١٠٠

الرسم البياني (٣٠): حال الإخطارات/ الإشعارات لشكاوى المستثمرين في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

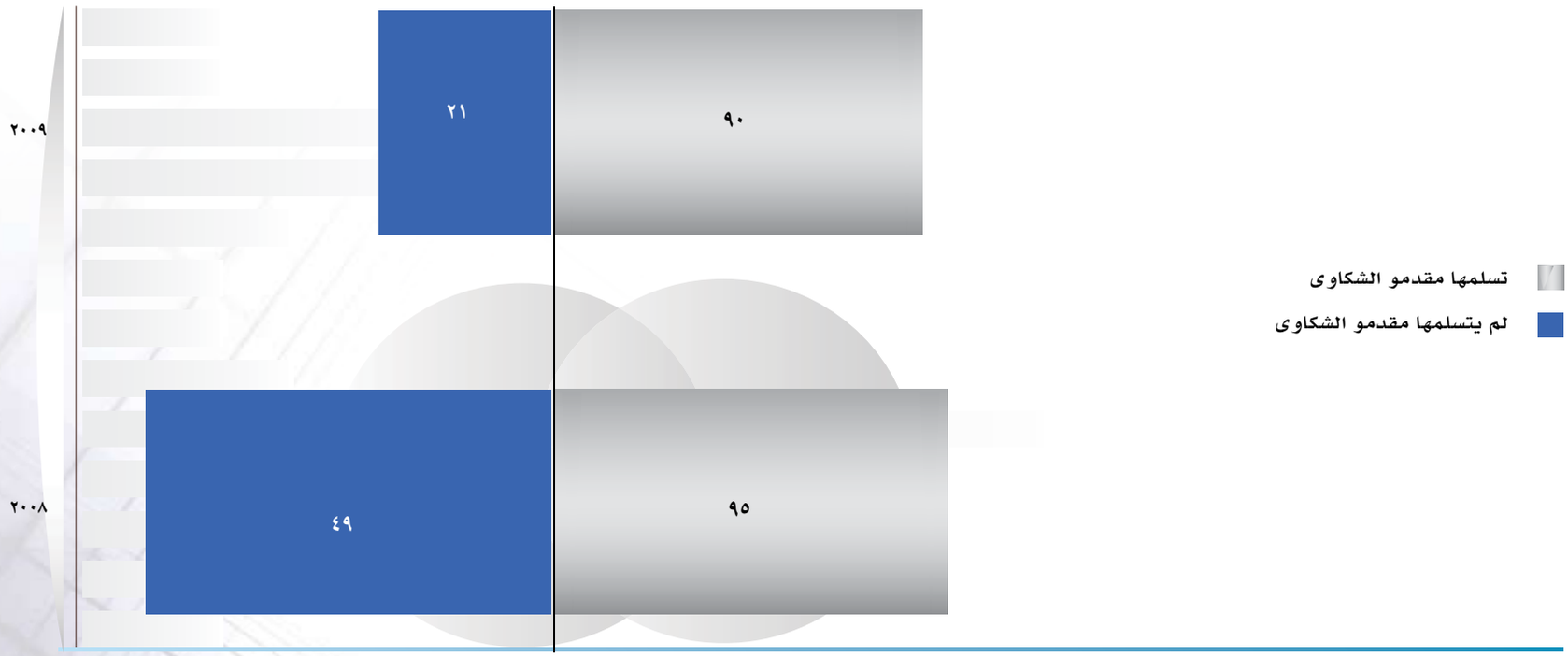

(٢) التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية

نصت الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على التـــــالي: " لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة".

مراحل التحقيق للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية

تمر مراحل التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية بعدة مراحل تبدأ بإجراءات التحري وجمع البيانات والمعلومات

المتعلقة بحالة التحقيق ودراستها وتحليلها ثم استدعاء واستجواب المخالفين بعد الحصول على موافقة مجلس الهيئة بهذا الشأن. ويعرض الجدول (٣٧) عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بحسب مرحلة التحقيق في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويُمكن تلخيص أهم مؤشراته في الآتي:

- بلغ إجمالي القضايا ١٥٧ قضية في عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ ١٥١ قضية في عام ٢٠٠٨م.
- في نهاية عام ٢٠٠٩م أُنهيت ٧٩ قضية بنسبة ٥٠٪ في حين تم الانتهاء من ٥٩ قضية في نهاية عام ٢٠٠٨م بنسبة ٣٩٪.
- ماتزال ٢٦ قضية تحت الدراسة بنسبة ١٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٩م في حين كانت ٥٦ قضية بنسبة ٣٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٨م. وبلغت نسبة القضايا التي لا تزال في مرحلة الاستدعاء والاستجواب والتحقيق النهائي ١٦٪ و١٧٪ على التوالي.

الجدول(٣٧): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بحسب مرحلة التحقيق في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

م	مرحلة التحقيق	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
		العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
١	تحت الدراسة	٢٦	١٧ ٪	٥٦	٣٧ ٪
٢	الاستدعاء والاستجواب	٢٥	١٦ ٪	١٤	٩ ٪
٣	التحقيق النهائي	٢٧	١٧ ٪	٢٢	١٥ ٪
٤	أُنهي التحقيق	٧٩	٥٠ ٪	٥٩	٣٩ ٪
	الإجمالي	١٥٧	١٠٠ ٪	١٥١	١٠٠ ٪

الرسم البياني (٣١): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بحسب مرحلة التحقيق في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

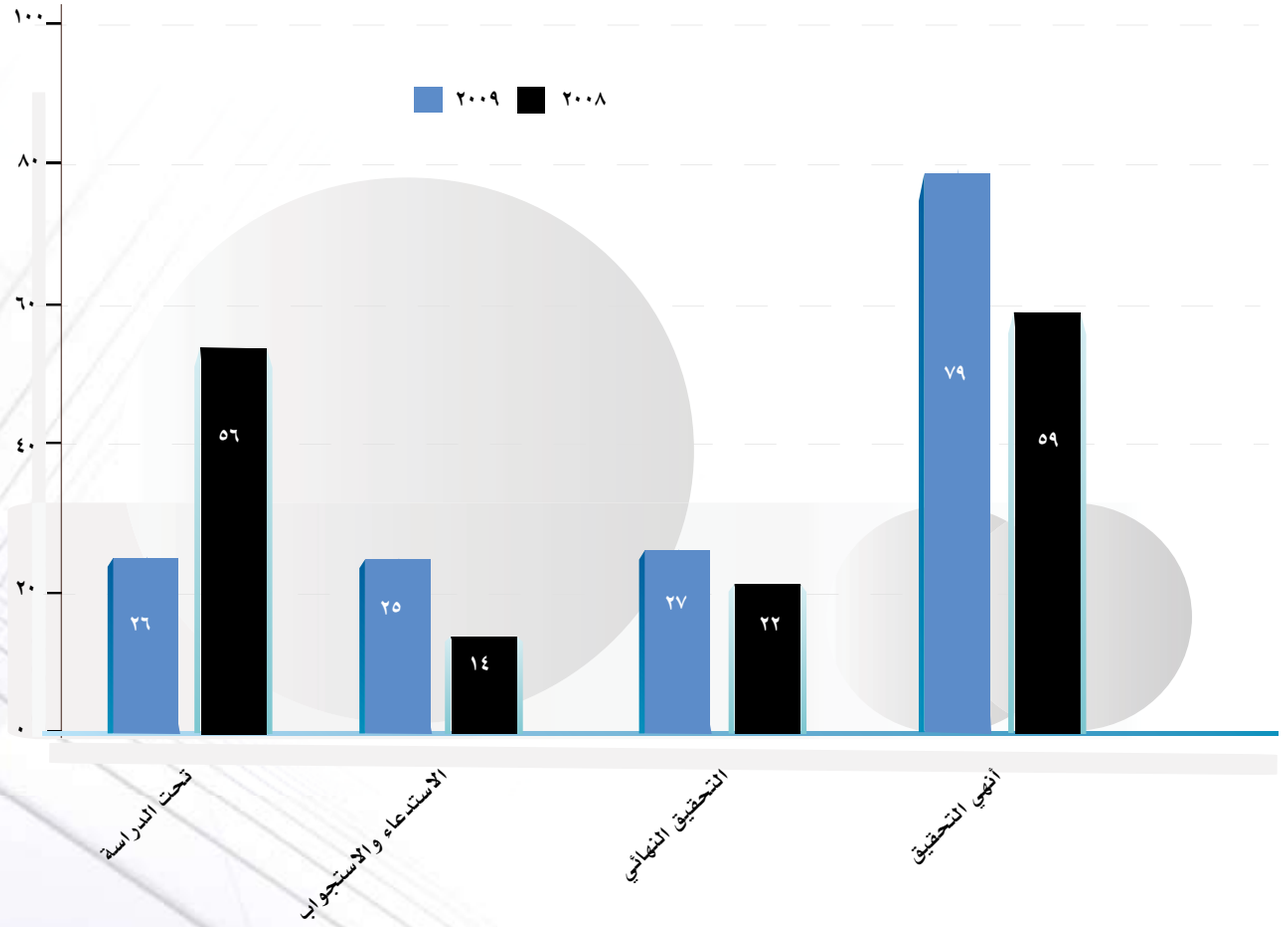

قضايا التحقيق الواردة/المنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

يعرض الجدول (٣٨) عدد قضايا التحقيق الواردة والمنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، وأبرز نتائجه هي إنهاء جميع الإجراءات النظامية لـ ١٥٧ قضية في عام ٢٠٠٩م مقارنةً بـ ٨٠ قضية في عام ٢٠٠٨م، وتشمل إجراءات التحري والتحقيق، والادعاء، وصدور عقوبات من المجلس أو لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتنفيذ تلك العقوبات.

الجدول (٣٨): عدد قضايا التحقيق الواردة والمنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م	
قضايا التحقيق الواردة	١٥٧	١٥١	٤ ٪
قضايا التحقيق المنتهية	١٥٧[١٢]	٨٠	٩٦ ٪

[١٢]- تشمل قضايا تخص الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

الرسم البياني(٣٢): عدد قضايا التحقيق الواردة والمنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

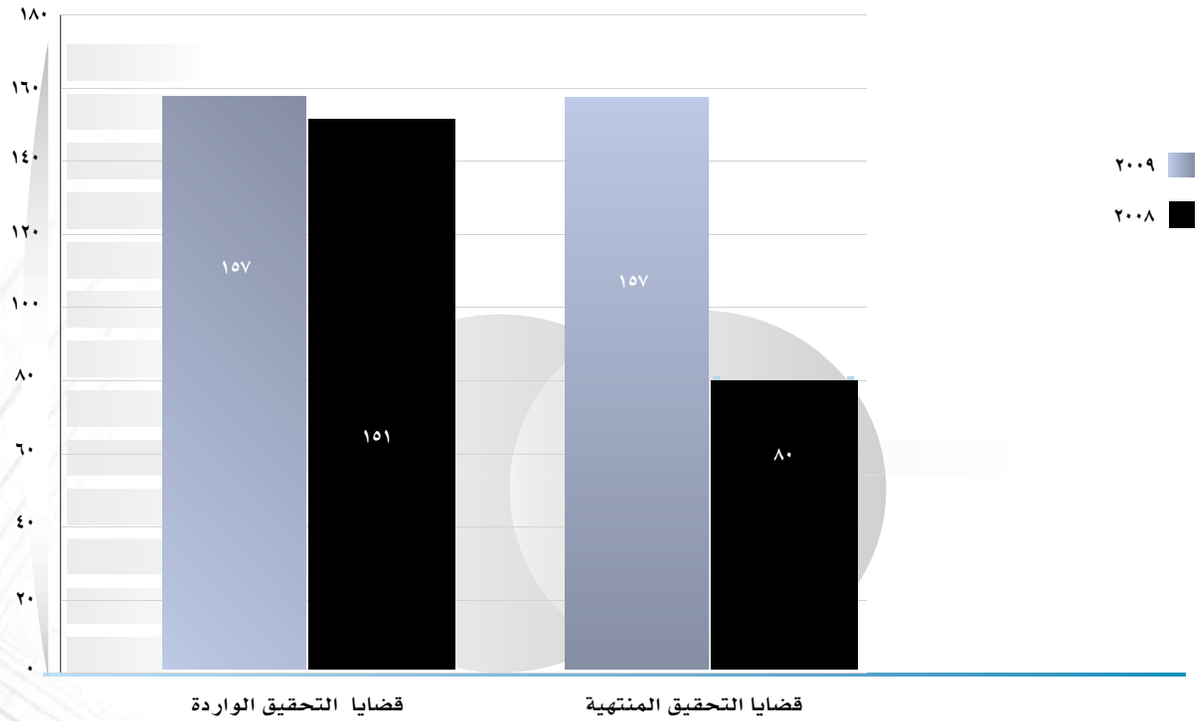

- **قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨ م**

يعرض الجدول (٣٩) عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بحسب نوع المخالفة لعام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م، وأبرز نتائجه هي:

- نال عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ " مزاولة نشاط من دون ترخيص وتوظيف أموال " في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م الرقم الأعلى و بلغت نسبتها نحو ٣٥٪.
- في عام ٢٠٠٩م انخفض عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ " تملك نسب من دون إشعار الهيئة " بنسبة ٦٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- ارتفع عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ " مخالفة الأشخاص المرخص لهم " وبـ " مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية " بنسبة ٥٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- وصل عدد القضايا المتعلقة بـ "التداول خلال فترة الحظر" و"مخالفة لائحة حوكمة الشركات " و"مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/ العقارية "في عام ٢٠٠٩م إلى ٧، ٩، ٣ بنسب ٤٪، ٦٪،٢٪ على التوالي.

الجدول (٣٩): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بحسب نوع المخالفة في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع المخالفة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٤١	٪ ٢٦	٤٧	٪ ٣١	٪ ١٣-
مخالفة إفصاح أو تداول بناءً على معلومة داخلية	٢١	٪ ١٣	٢٨	٪ ١٨	٪ ٢٥-
مخالفة الأشخاص المرخص لهم	٦	٪ ٤	٤	٪ ٣	٪ ٥٠
تملك نسب من دون إشعار الهيئة	٤	٪ ٣	١١	٪ ٧	٪ ٦٤-
مزاولة نشاط من دون ترخيص وتوظيف أموال	٥٥	٪ ٣٥	٥٣	٪ ٣٥	٪ ٤
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٢	٪ ١	١	٪ ١	٪ ١٠٠
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	٦	٪ ٤	٤	٪ ٣	٪ ٥٠
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	٣	٪ ٢	٣	٪ ٢	٠
التداول خلال فترة الحظر	٧	٪ ٤	-	-	-
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	٩	٪ ٦	-	-	-
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	٣	٪ ٢	-	-	-
المجموع	١٥٧	٪ ١٠٠	١٥١	٪١٠٠	٪ ٤

الرسم البياني (٣٣): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بحسب نوع المخالفة في نهاية عامي ٢٠٠٩م ٢٠٠٨م

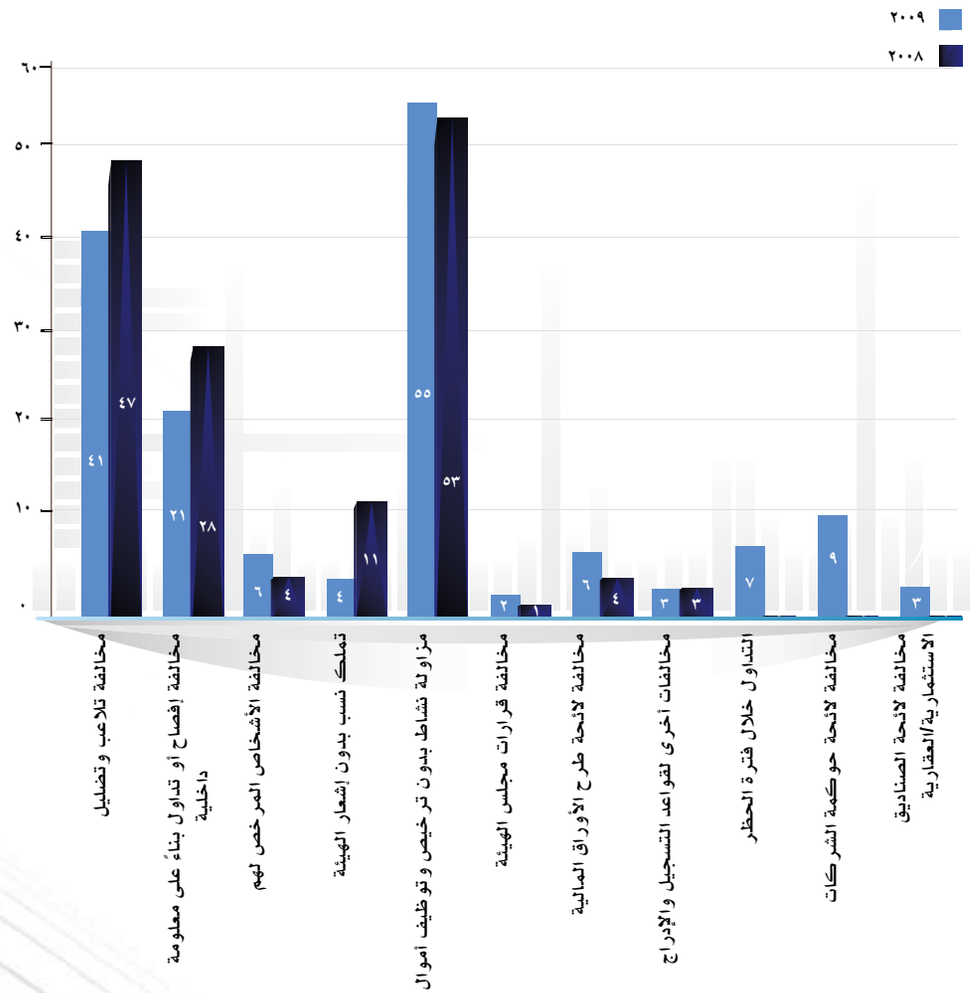

قضايا مخالفات نظام السوق المالية التي أُنهيت في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

يعرض الجدول (٤٠) عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية التي أُنهيت مصنفة بحسب نوع المخالفة في نهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٨م، وأبرز نتائجه هي:

- ارتفع عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية التي أُنهيت في عام ٢٠٠٩م إلى١٥٧ قضية مقارنةً بـ ٨٠ قضية في عام ٢٠٠٨م بنسبة تغير ٩٦٪.
- احتل عدد قضايا التحقيق التي أُنهيت المتعلقة بمخالفة "مزاولة نشاط من دون ترخيص وتوظيف أموال" المرتبة الأعلى من حيث العدد في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م حين بلغت نسبتهما نحو ٣٤٪ و ٥٨٪ على التوالي.
- انخفضت نسبة مخالفة "تملك نسب من دون إشعار الهيئة" بـ ٢٢٪ في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- جاءت نسب مخالفات "مخالفة قرارات مجلس الهيئة" و "مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية " و "مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج" و "أخرى" في عام ٢٠٠٩م ٢٪ و٣٪ و٤٪ و٥٪ على التوالي.

الجدول (٤٠): عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية التي أُنهيت في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م مصنفة بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
تلاعب وتضليل	٣٤	٢٢ ٪	٨	١٠ ٪	٣٢٥ ٪
إفصاح أو تداول بناءً على معلومة داخلية	٣٢	٢٠ ٪	١٢	١٥ ٪	١٦٧ ٪
مخالفة "لائحة الأشخاص المرخص لهم"	١٠	٦ ٪	٥	٦ ٪	١٠٠ ٪
تملك نسب من دون إشعار الهيئة	٧	٤ ٪	٩	١١ ٪	-٢٢ ٪
مزاولة نشاط من دون ترخيص وتوظيف أموال	٥٣	٣٤ ٪	٤٦	٥٨ ٪	١٥ ٪
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٣	٢ ٪	-	-	-
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	٤	٣ ٪	-	-	-
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	٦	٤ ٪	-	-	-
أخرى	٨	٥ ٪	-	-	-
المجموع	١٥٧	١٠٠ ٪	٨٠	١٠٠ ٪	٩٦ ٪

الرسم البياني (٣٤): عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية التي أُنهيت في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م مصنفة بحسب نوع المخالفة

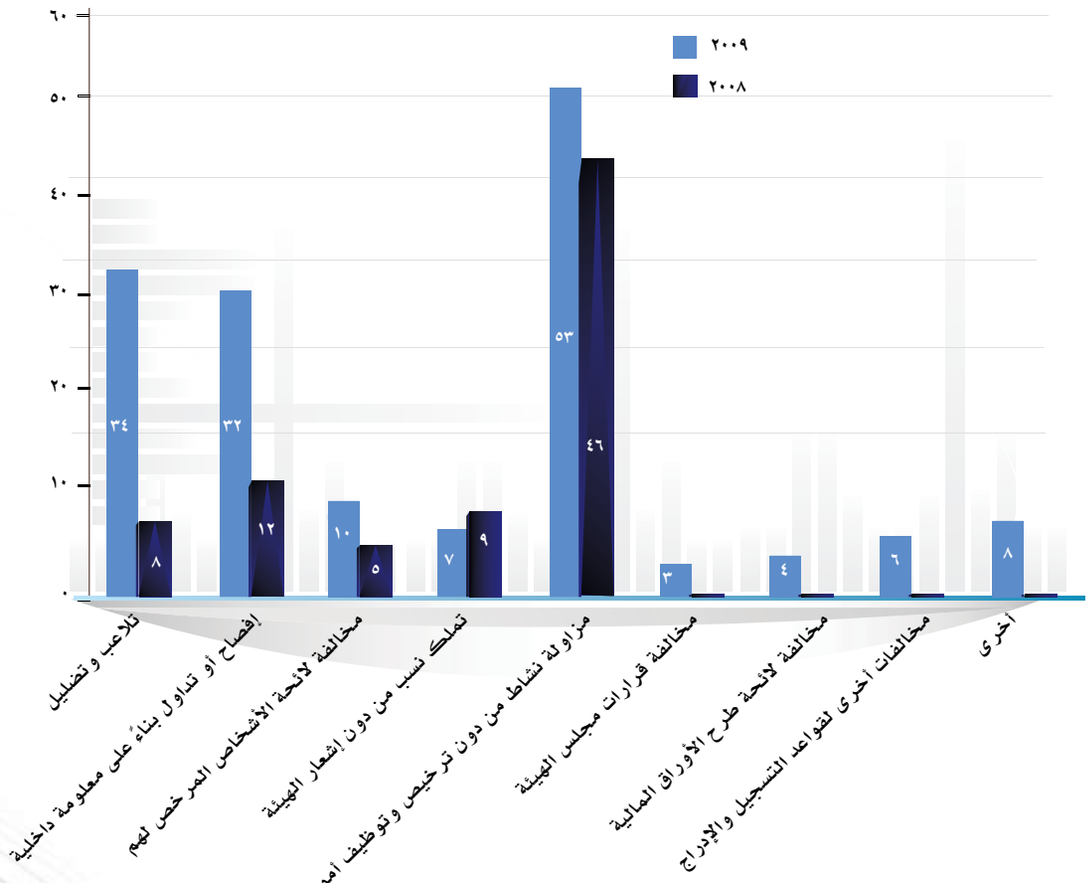

التحقيق للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية باستخدام وسائل التقنية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨ م

مواكبة من الهيئة للتطور في وسائل الاتصال ونقل المعلومات، تراقب الهيئة مواقع ومنتديات الإنترنت ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية وتوصيات الأشخاص أو المجموعات المتعلقة بالسوق المالية حرصاً منها على حماية المستثمرين من أي نوع من أنواع الغش أو التضليل أو الخداع. ويعرض الجدول (٤١) عدد حالات التحقيق لمخالفات مواقع ومنتديات الإنترنت وتوصيات الجوال للأشخاص والمجموعات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تم التحقيق فيها ومعالجتها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن تلخيص أهم مخرجات الجدول في الآتي:

- انخفض إجمالي عدد حالات التحقيق في مخالفات مواقع ومنتديات الإنترنت وتوصيات الأشخاص أوالمجموعات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تم التحقيق فيها ومعالجتها في عام ٢٠٠٩م إلى٤٣ حالة مقارنة بـ ٩٠ حالة في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٥٢٪.
- نالت مخالفات"مواقع ومنتديات الإنترنت" الرقم الأعلى مقارنة بالوسائل الأخرى في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م بنسبتي ٩٦٪ و٩٠٪ على التوالي.

وقد تم اتخاذ الإجراءات النظامية لمعالجة تلك المخالفات وذلك باستدعاء المخالفين واستجوابهم وأخذ التعهدات النظامية عليهم بالتوقف الفوري عن ممارسة تلك المخالفات، وإغلاق مواقعهم الإلكترونية، وعدمِ الإقدام على ارتكاب مثل تلك المخالفات مستقبلاً.

الجدول (٤١): عدد حالات التحقيق لمخالفات مواقع ومنتديات الإنترنت والأشخاص والمجموعات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تم التحقيق فيها ومعالجتها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

الجهة المخالفة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغيير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
مواقع ومنتديات الإنترنت	٤١	٪ ٩٦	٨١	٪ ٩٠	٪٤٩-
أشخاص أو مجموعات "توصيات جوال"	١	٪ ٢	٧	٪ ٨	٪ ٨٦-
وسائل إعلام مسموعة ومرئية	١	٪ ٢	٢	٪ ٢	٪ ٥٠-
المجموع	٤٣	٪ ١٠٠	٩٠	٪ ١٠٠	٪ ٥٢-

الرسم البياني (٣٥): عدد حالات التحقيق لمخالفات مواقع ومنتديات الإنترنت والأشخاص والمجموعات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تم التحقيق فيها ومعالجتها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

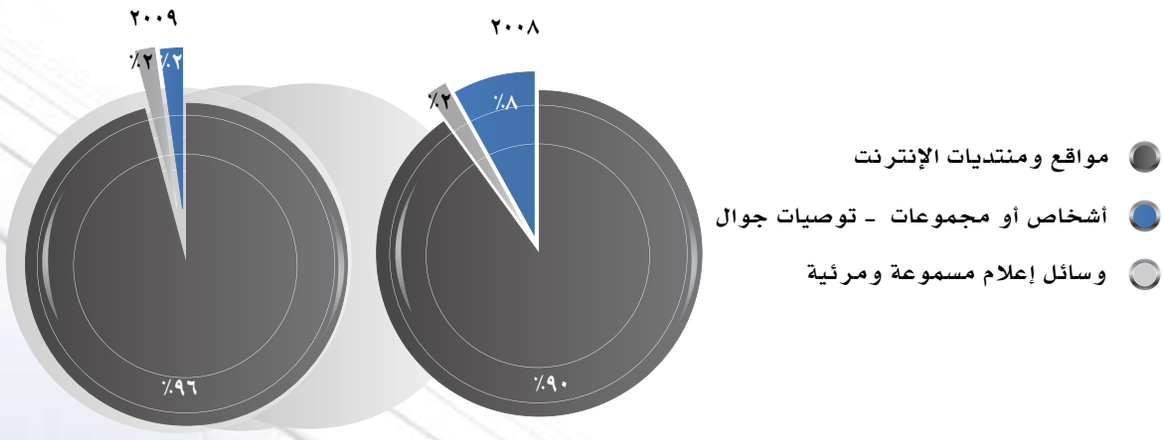

(٣) الادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

بعد التثبت من المخالفة لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية، تُرفع دعوى على المخالف أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ويُعد قرار اتهام للمخالف متضمناً الأدلة والقرائن والمستندات والبيانات المثبتة للمخالفة.
و يعرض الجدول (٤٢) القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨ م، ويمكن تلخيص أهم مؤشرات الجدول في الآتي:

- ارتفع عدد القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩م إلى ٢٣ قضية مقارنة بـ ٩ قضايا في عام ٢٠٠٨م بنسبة ١٥٦٪.
- في عام ٢٠٠٩م جاءت القضايا التي تتعلق "بتداولات انطوت على تلاعب واحتيال بقصد إيجاد انطباع كاذب ومضلل بشأن السوق أو أسعار الأوراق مالية" في المرتبة الأولى من حيث العدد بنسبة ٦١٪.

الجدول (٤٢): القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨ م

م	نوع القضية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
		العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
١	تداولات انطوت على تلاعب واحتيال بقصد إيجاد انطباع كاذب ومضلل بشأن السوق أو أسعار الأوراق المالية	١٤	٦١ ٪	٤	٤٥ ٪
٢	تظلم من قرار مجلس الهيئة فرض الغرامة	٧	٣٠ ٪	١	١١ ٪
٣	ممارسة أعمال نشاط الأوراق المالية من دون ترخيص	٢	٩ ٪	٣	٣٣ ٪
٤	مخالفة قواعد التسجيل والإدراج	٠	٠٪	١	١١ ٪
	المجموع	٢٣	١٠٠ ٪	٩	١٠٠ ٪

الرسم البياني (٣٦): القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

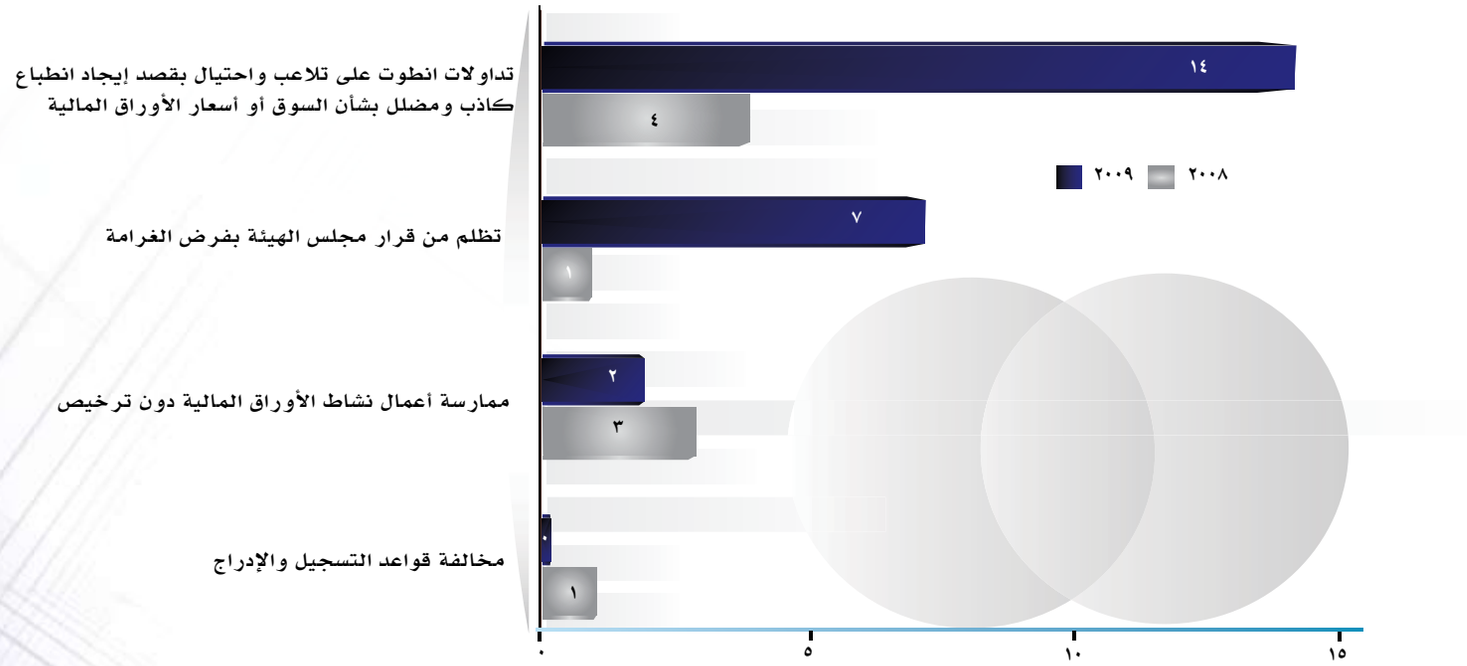

(٤) متابعة تنفيذ القرارات

حرصاً من الهيئة على تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والقرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية تتابع الهيئة تنفيذ تلك القرارات بمخاطبة الجهات ذات العلاقة و المخالفين الصادر بحقهم عقوبات مالية أو إدارية. ويعرض الجدول (٤٣) عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والقرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م التي جرى متابعة تنفيذها. ويُمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م ارتفع إجمالي عدد القرارات الصادرة إلى ٨٦ قراراً مقارنة بـ ٣٣ قراراً في عام ٢٠٠٨م بنسبة ١٦١٪.
- في عام ٢٠٠٩م أصدر مجلس هيئة السوق المالية ٥٨ قراراً بنسبة ٦٧٪ مقارنة بـ ٣٢ قراراً في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٩٧٪، وفي المقابل، بلغ عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ٢٨ قراراً في عام ٢٠٠٩م مقارنة بقرار واحد فقط في عام ٢٠٠٨م.

الجدول (٤٣): عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والقرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

مصدر القرار	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
مجلس هيئة السوق المالية	٥٨	٦٧ ٪	٣٢	٩٧ ٪
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية [١٣]	٢٨	٣٣ ٪	١	٣ ٪
الإجمالي	٨٦	١٠٠ ٪	٣٣	١٠٠ ٪

١٣- تتضمن قرارات تقضي بإدانة مخالفين وقرارات تقضي بالحجز التحفظي أو رفعه عن ممتلكات مخالفين ولا تتضمن القرارات الصادرة المُستأنفة وما زالت لدى لجنة الاستئناف.

الرسم البياني (٣٧): عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والقرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

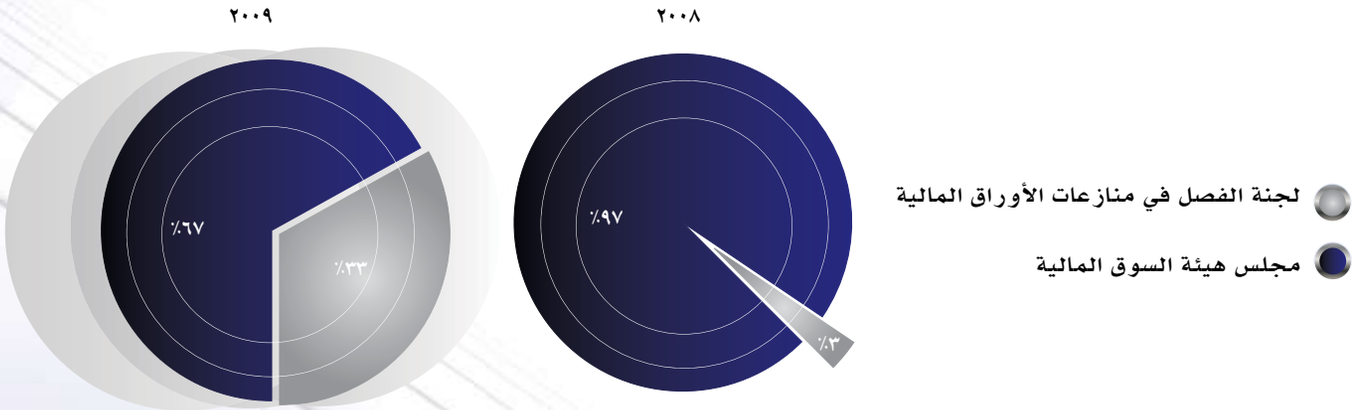

ويعرض الجدول (٤٤) نتائج متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو القرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية (قضايا سوق مالية أو قضايا توظيف أموال) في عام ٢٠٠٩م، ويمكن تلخيص أهم مخرجاته في الآتي:

- بلغ إجمالي عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية ولجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المتعلقة بقضايا السوق المالية ٧٧ قراراً، نُفذ ٦٥ قراراً منها بنسبة ٨٤٪، وتجري متابعة تنفيذ ١٢ قراراً.
- في عام ٢٠٠٩م نُفذ ٤٣ قراراً صادراً عن مجلس هيئة السوق المالية المتعلقة بقضايا السوق المالية وتوظيف أموال من أصل ٥٨ قراراً بنسبة ٧٤٪، وتجري متابعة تنفيذ ١٥ قراراً.

الجدول (٤٤) : متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو القرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية في عام ٢٠٠٩م

مصدر القرار	نوع القضية	إجمالي القرارات	نُفذ		جاري متابعة التنفيذ	
			العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
مجلس هيئة السوق المالية	سوق مالية	٤٩	٤٢	٨٦ ٪	٧	١٤ ٪
	توظيف أموال	٩	١	١١ ٪	٨	٨٩ ٪
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	سوق مالية	٢٨	٢٣	٨٢ ٪	٥	١٨ ٪
	توظيف أموال	٠	-	-	-	-
الإجمالي	سوق مالية	٧٧	٦٥	٨٤ ٪	١٢	١٦ ٪
	توظيف أموال	٩	١	١١ ٪	٨[١٤]	٨٩ ٪

١٤- تجري متابعة تنفيذها مع الجهات الحكومية المعنية.

الرسم البياني (٣٨): متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة و القرارات النهائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية في عام ٢٠٠٩م

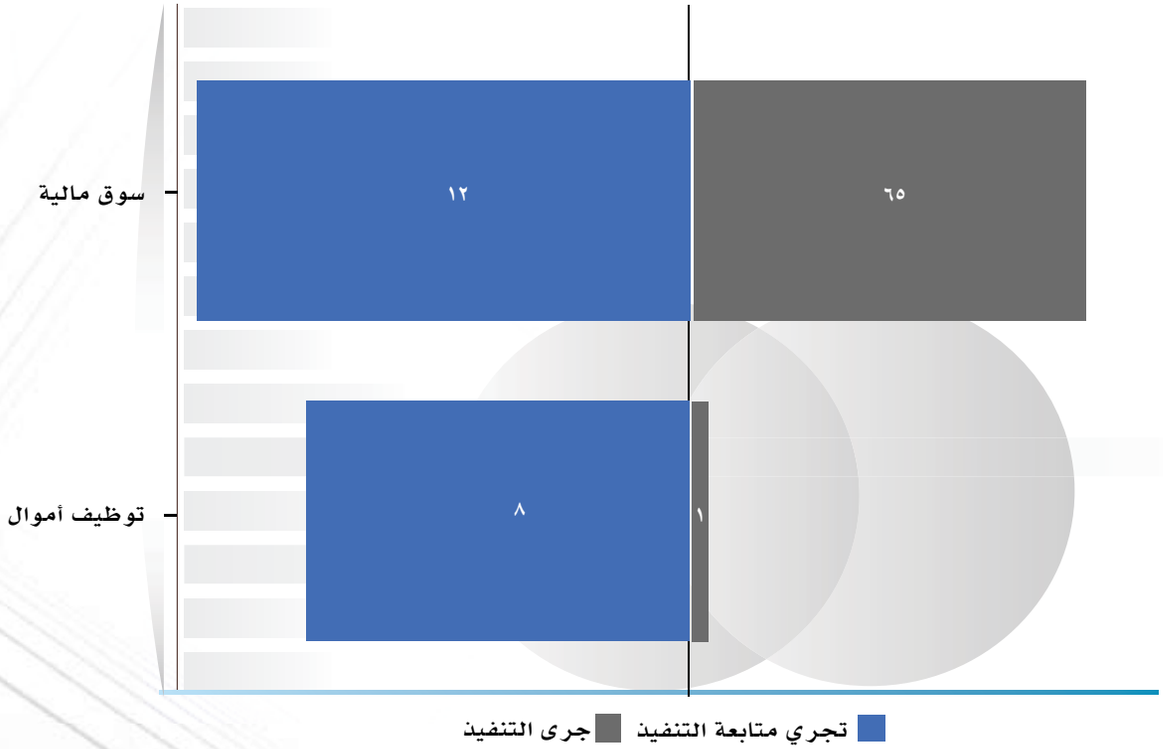

٦/١/٢ الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية

(١) التراخيص

تنفيذاً لما جاء في نظام السوق المالية في مواده من المادة الحادية والثلاثين إلى المادة الثامنة والثلاثين حول مسؤولية الهيئة عن تنظيم الوسطاء،وانطلاقاً من مسؤولية الهيئة عن سلامة التعامل بالأوراق المالية وحماية المستثمرين وحرصها على زيادة المنافسة وتحسين جودة الخدمات المُقدمة من الأشخاص المرخص لهم أصدرت الهيئة اللوائح والقواعد التنفيذية التالية؛

١. لائحة أعمال الأوراق المالية.

٢. لائحة الأشخاص المرخص لهم.

٣. قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وتعد هاتان اللائحتان والقواعد التنفيذية الركائز الأساسية لتنظيم نشاط أعمال الأوراق المالية في المملكة بالإضافة إلى تنظيم جميع ما يتعلق بالتراخيص الممنوحة، والذي يشمل خمسة أنشطة رئيسة هي: التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة، والحفظ.

آلية منح التراخيص

وفقاً لما أشارت إليه المادة السادسة من "لائحة الأشخاص المرخص لهم" من متطلبات الترخيص، وما بينته المادة السابعة من اللائحة نفسها من إجراءات وصلاحيات الهيئة تجاه طلب الترخيص، يُصدَر الترخيص لأعمال الأوراق المالية من خلال أربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تقديم الطلب.

المرحلة الثانية: استقبال الطلب والمراجعة الأولية.

المرحلة الثالثة: المراجعة الدقيقة والتقويم.

المرحلة الرابعة: إعداد التوصيات واتخاذ القرار.

١. قرارات التراخيص

أصدر مجلس الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م ٢٨ قراراً تتعلق بترخيص جديد أو تعديل ترخيص أو سحب ترخيص أو إلغائه مقارنة بـ ٤٧ قراراً في عام ٢٠٠٨م، ويعرض الجدول (٤٥) عدد قرارات التراخيص التي أصدرتها الهيئة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م ويمكن تلخيص أهم ملامح هذه القرارات في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م أصدر مجلس الهيئة ١٢ قراراً تقضي بالموافقة على الترخيص لمؤسسة وشركة في مزاولة أنشطة أعمال الأوراق المالية ليصبح إجمالي عدد الأشخاص المرخص لهم في مزاولة أعمال الأوراق المالية ١١٠ شخصاً.
- في عام ٢٠٠٩م أصدر مجلس الهيئة تعديلاً لـ ٤ تراخيص بإضافة أو حذف ترخيص لأحد الأنشطة الخمسة. في حين عُدلت ٩ أنشطة في عام ٢٠٠٨م.
- أصدر مجلس الهيئة في عام ٢٠٠٩ م ١٢ قراراً تقضي بسحب الترخيص أو إلغاؤه الممنوح لمؤسسات/شركات تزاول أنشطة أعمال الأوراق المالية. في حين أصدر مجلس الهيئة ٤ قرارات تقضي بسحب أو إلغاء أربع تراخيص في عام ٢٠٠٨م.

ويوضح الجدول (٤٦) عدد الأشخاص المرخص لهم ونسب التغير خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م إلى نهاية عام ٢٠٠٩م، ويمكن تلخيص أهم ملامحه في زيادة عدد الأشخاص المرخص لهم من ثمانية أشخاص في نهاية عام ٢٠٠٥م إلى ١١٠ في نهاية عام ٢٠٠٩م.

الجدول (٤٥): عدد قرارات التراخيص التي أصدرتها الهيئة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

نوع الترخيص	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
ترخيص جديد	١٢	٪ ٤٣	٣٤	٪ ٧٢
تعديل ترخيص	٤	٪ ١٤	٩	٪ ١٩
سحب ترخيص أو إلغاؤه	١٢	٪ ٤٣	٤	٪ ٩
المجموع	٢٨	٪ ١٠٠	٤٧	٪ ١٠٠

الرسم البياني (٣٩): عدد قرارات التراخيص التي أصدرتها الهيئة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

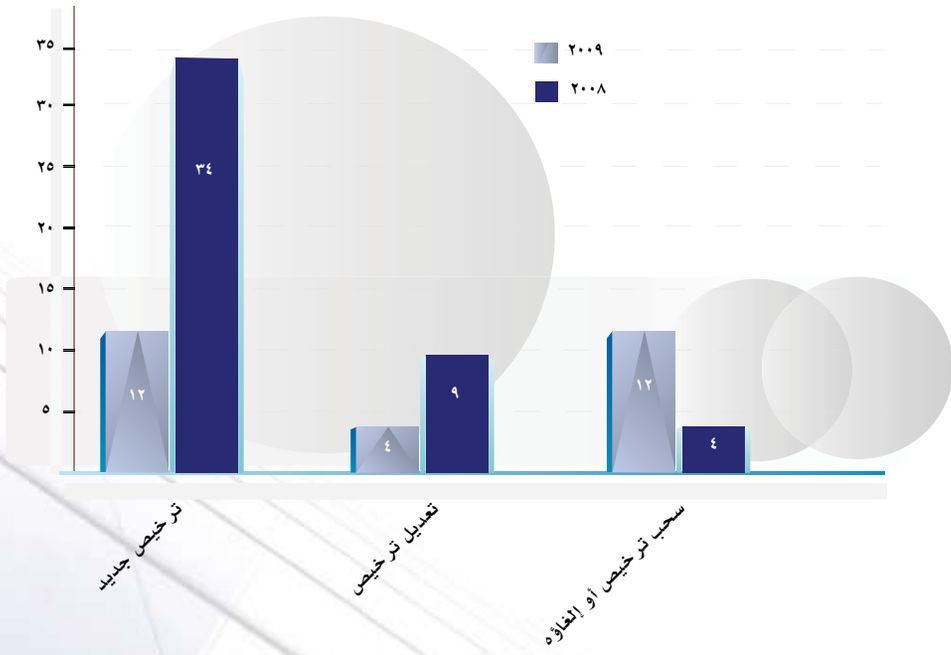

الجدول (٤٦): عدد الأشخاص المرخص لهم من ١/٧/ ٢٠٠٤ م إلى نهاية عام ٢٠٠٩م

العام (أو الفترة)	عدد الأشخاص المرخص لهم	نسبة التغير
من ١/٧/٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥م	٨	-
٢٠٠٦ م	٤٥	٤٦٣٪
٢٠٠٧ م	٨٠	٧٨٪
٢٠٠٨ م	١١٠	٣٨٪
٢٠٠٩م	١١٠	٠٪

٢. رأس المال المدفوع للأشخاص المرخص لهم

يعرض الجدول (٤٧) رأس المال المدفوع للأشخاص المرخص لهم خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٩م، ويمكن تلخيص الجدول في الآتي:

- بلغ مجموع رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم في عام ٢٠٠٩م نحو ٦٤١ مليون ريال.
- انخفض مجموع رؤوس الأموال المدفوعة في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٨٣٪ عن عام ٢٠٠٨م حين كانت ٣٧١٤.٥ مليون ريال.

الجدول (٤٧): رؤوس أموال الأشخاص المرخص لهم (المدفوعة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٩م (بالمليون الريال)

العام	رؤوس الأموال المدفوعة	
	المجموع (مليون ريال)	نسبة التغير (٪)
٢٠٠٥م	٤٨٥	-
٢٠٠٦م	٤٦٠٠.١	٨٤٨٪
٢٠٠٧م	٤١٧٨	٩٪-
٢٠٠٨م	٣٧١٤.٥	١١٪-
٢٠٠٩م	٦٤١	٨٣٪-
الإجمالي	١٣.٦١٩	-

الرسم البياني (٤٠): رؤوس أموال الأشخاص المرخص لهم (المدفوعة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٩م (بالمليون ريال)

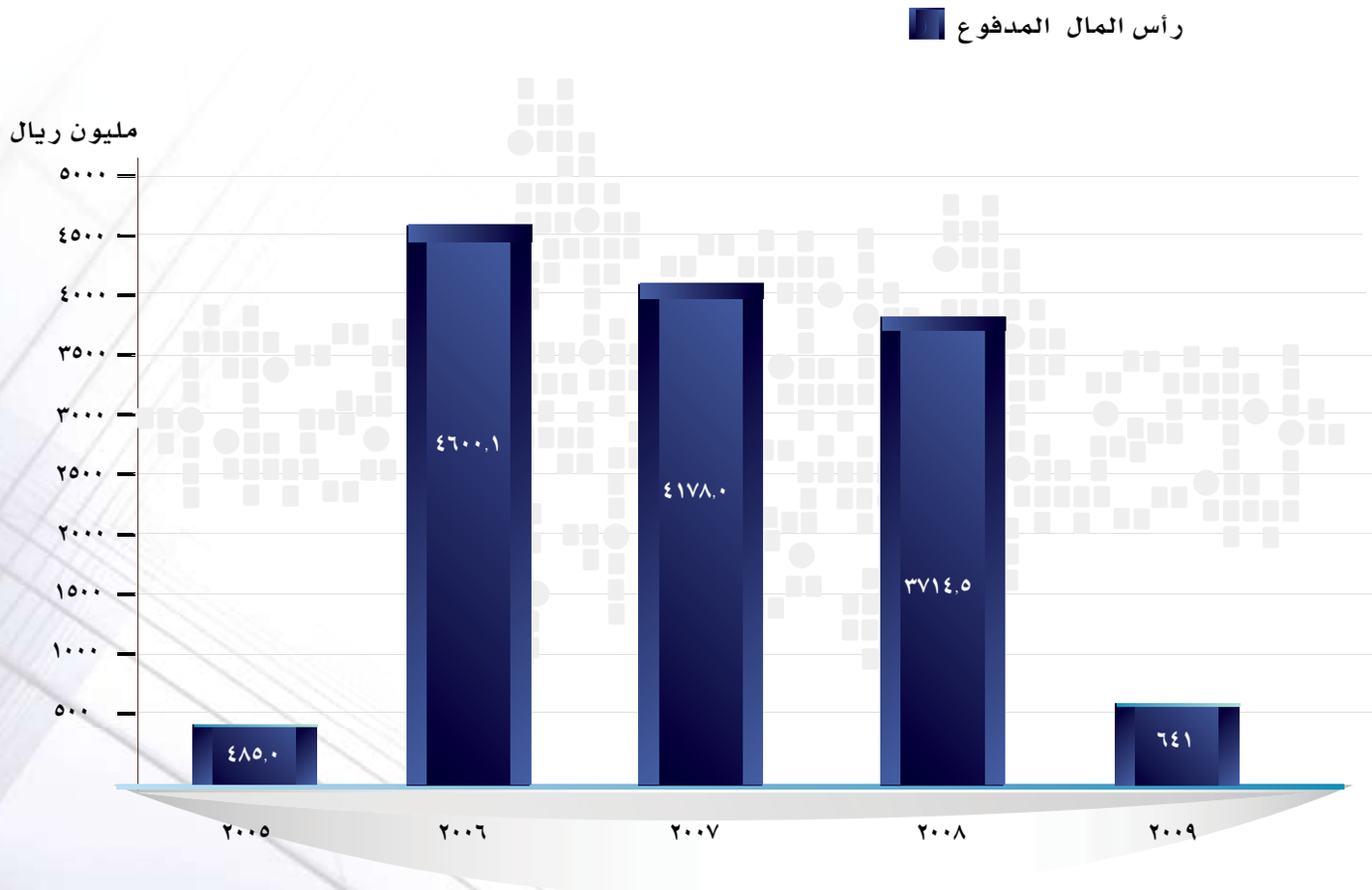

٤. التراخيص الممنوحة بحسب نوع نشاط الأوراق المالية مع نهاية عام ٢٠٠٩م

يعرض الجدول (٤٨) قائمة الأشخاص المرخص لهم ونوع أنشطة الأوراق المالية المرخص لهم في مزاولتها كما في نهاية عام ٢٠٠٩م،أما الجدول (٤٩) فيُبين عدد التراخيص الممنوحة لكل نشاط من أنشطة الأوراق المالية في نهاية عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م، كما يعرض الجدول (٥٠) عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد أنشطة الأوراق المالية التي يمارسونها. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الجداول في الآتي:

- ارتفع عدد التراخيص الممنوحة مع نهاية عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٨م لكل أنواع أنشطة الأوراق المالية وراوحت نسبة الزيادة بين ٧٪ "نشاط التعامل"و١٣٪ "أنشطة الإدارة والترتيب والحفظ".
- في نهاية عام ٢٠٠٩م راوح إجمالي عدد التراخيص بحسب نوع النشاط بين ٧٢ و ١٠٩ ترخيصاً، وأتى نشاط "تقديم المشورة" الأعلى من حيث العدد بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالأنشطة الأخرى.
- في نهاية عام ٢٠٠٩ ارتفع عدد الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أربعة أنشطة، وجميع الأنشطة مقارنة بعام ٢٠٠٨م بنسبة ٥٠٪،و٢٪ على التوالي. في المقابل انخفض عدد الأشخاص المرخص لهم في مزاولة نشاطين بنسبة ١١٪، في حين لم يطرأ أي تغيير على عدد الأشخاص المرخص لهم مزاولة نشاط واحد.

كذلك مُنح ٨٥ شخصاً مرخصاً لهم خطابات مزاولة العمل من الهيئة بنسبة ٧٧٪ من إجمالي الأشخاص المرخص لهم، بينما لم يحصل ٢٥ من الأشخاص المرخص لهم على خطابات مزاولة العمل بانخفاض نسبته ٣٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م، الجدول (٥١).

الجدول (٤٨): قائمة الأشخاص المرخص لهم ونوع أنشطة الأوراق المالية المرخص لهم في مزاولتها حتى نهاية عام ٢٠٠٩م

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
١	شركة مورجان ستانلي السعودية	√	√	√	√	√
٢	مجموعة بي إم جي المالية	√	√	√	√	√
٣	بيت الاستشارات المالية				√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٤	مجموعة الدخيل المالية	√	√	√	√	√
٥	شركة أصول المالية	√	√	√		
٦	شركة كريديت سويس العربية السعودية	√	√	√	√	√
٧	إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	√	√	√	√	√
٨	شركة الفريق الأول				√	√
٩	شركة رنا للاستثمار	√	√	√	√	√
١٠	شركة سويكورب	√	√		√	√
١١	مجموعة بخيت الاستثمارية		√	√		√
١٢	مكتب عبدالعزيز الربدي للاستشارات المالية				√	√
١٣	المجموعة المالية-هيرميس السعودية	√	√	√	√	√
١٤	شركة عودة كابيتال	√	√	√	√	√
١٥	مجموعة التوفيق المالية	√	√	√	√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
١٦	إيرنست ويونغ العربية السعودية للاستشارات				√	√
١٧	شركة فالكم للخدمات المالية	√	√	√	√	√
١٨	شركة الأول للخدمات المالية		√	√	√	√
١٩	شركة الخبير المالية	√	√	√	√	√
٢٠	صدقة للاستشارات المالية				√	√
٢١	شركة المال سكيوريتيز السعودية	√				
٢٢	شركة مجموعة الاستشارات المالية				√	√
٢٣	شركة البوصلة الدولية للمشورة المالية المحدودة				√	√
٢٤	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	√	√	√	√	√
٢٥	مجموعة كسب المالية	√	√	√	√	√
٢٦	أموال للاستشارات المالية المحدودة				√	√
٢٧	شركة جدوى للاستثمار	√	√	√	√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٢٨	شركة الوساطة المالية	√	√	√	√	√
٢٩	شركة رسملة للاستثمار السعودية	√	√	√	√	√
٣٠	دار الخليج للبحوث والتطوير المالي				√	√
٣١	دار الأصول للاستشارات المالية				√	√
٣٢	دار التمويل والإستثمار المالي				√	√
٣٣	شركة إثراء المالية	√	√	√	√	√
٣٤	شركة وطن للاستثمار وأعمال الأوراق المالية	√	√	√	√	√
٣٥	شركة الأولى جوجيت للوساطة المالية	√				
٣٦	شركة الأهلي المالية	√	√	√	√	√
٣٧	شركة المستثمر للأوراق المالية	√	√	√	√	√
٣٨	شركة الاستثمارات الخليجية	√	√	√	√	√
٣٩	شركة فرنسي تداول	√		√		

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٤٠	مكتب المنار للاستشارات المالية					√
٤١	شركة شعاع كابيتال العربية السعودية	√	√	√	√	√
٤٢	شركة وثيقة المالية	√	√	√	√	√
٤٣	شركة كـــام السعودي الفرنسي المحدودة		√	√		√
٤٤	شركة صائب بي إن بي باريبا لإدارة الأصول		√	√		√
٤٥	شركة الاستثمار كابيتال	√		√	√	
٤٦	شركة بيت الاستشارات الوطني				√	√
٤٧	شركة البحر المتوسط السعودية للاستثمار	√	√	√	√	√
٤٨	بيت الاستثمار العالمي السعودية	√	√	√	√	√
٤٩	شركة ميريل لينش المملكة العربية السعودية	√	√	√	√	√
٥٠	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	√	√	√	√	√
٥١	شركة الرياض المالية	√	√	√	√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٥٢	شركة الراجحي المالية	√	√	√	√	√
٥٣	شركة ساب للأوراق المالية	√		√		
٥٤	شركة العربي الوطني للاستثمار	√	√	√	√	√
٥٥	شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية المحدودة	√	√	√	√	√
٥٦	شركة الجزيرة للأسواق المالية	√	√	√	√	√
٥٧	شركة جي آي بي للخدمات المالية	√	√	√	√	√
٥٨	شركة السعودي الهولندي المالية	√	√	√	√	√
٥٩	شركة جي بي مورجان العربية السعودية المحدودة	√		√	√	√
٦٠	شركة البلاد للاستثمار	√	√	√	√	√
٦١	مجموعة النفيعي للاستثمار	√	√	√	√	√
٦٢	شركة أرباح المالية	√	√	√	√	√
٦٣	شركة الخليج للخدمات المالية				√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٦٤	شركة هيكلة للاستشارات المالية				√	√
٦٥	شركة الإمارات لخدمات الاستثمارات المالية	√	√	√	√	√
٦٦	شركة كاليون السعودي الفرنسي المحدودة	√			√	
٦٧	شركة إنفستكورب السعودية للاستثمارات المالية		√	√	√	√
٦٨	شركة المستشارون الخليجيون للاستشارات المالية				√	√
٦٩	مكتب تاج للاستشارات المالية				√	√
٧٠	شركة جولدمان ساكس العربية السعودية	√	√	√	√	√
٧١	شركة المهنيون للاستشارات المالية				√	√
٧٢	شركة بلوم للاستثمار السعودية	√	√	√	√	√
٧٣	بيت مسقط للأوراق المالية	√	√	√	√	√
٧٤	شركة كي بي إم جي للاسشارات المالية				√	√
٧٥	شركة المستثمر الإقليمي السعودي	√	√	√	√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٧٦	شركة نومورا السعودية	√	√	√	√	√
٧٧	شركة سويب السعودية لإدارة الأصول		√	√		√
٧٨	دار المنصور للاستشارات المالية				√	√
٧٩	شركة الإبانة المالية				√	√
٨٠	شركة دراية المالية	√	√	√		√
٨١	شركة أديم المالية		√	√		
٨٢	شركة أجيج المالية					√
٨٣	شركة يو بي إس العربية السعودية	√	√	√	√	√
٨٤	شركة بي أن بي باريبا السعودية للاستثمار	√		√	√	
٨٥	شركة جريرالمالية		√	√		
٨٦	شركة سدرة المالية	√	√	√	√	√
٨٧	شركة بيت الاتحاد المالي	√	√	√		

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
٨٨	مجموعة رؤيا المالية				√	√
٨٩	شركة يونيكورن كابيتال السعودية	√	√	√	√	√
٩٠	شركة المستثمر للخدمات المالية				√	√
٩١	شركة ميزوهو العربية السعودية	√	√	√	√	√
٩٢	شركة بيت المال الخليجي	√	√	√	√	√
٩٣	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	√	√	√	√	√
٩٤	مكتب رواسي الحلول للاستشارات المالية				√	√
٩٥	شركة الخبراء العرب المالية				√	√
٩٦	شركة ترتيب لأعمال الأوراق المالية				√	√
٩٧	شركة المحترفون للاستشارات المالية				√	√
٩٨	شركة مكين كابيتال	√	√	√	√	√
٩٩	شركة ثراء للاستشارات المالية				√	√

الرقم	اسم الشخص المرخص له	نوع الترخيص				
		التعامل	الإدارة	الحفظ	الترتيب	تقديم المشورة
١٠٠	شركة الإنماء للاستثمار	√	√	√	√	√
١٠١	الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية		√	√	√	√
١٠٢	شركة الملز المالية		√	√	√	√
١٠٣	شركة العربي كابيتال السعودية	√	√	√	√	√
١٠٤	مكتب سديد للاستشارات المالية				√	√
١٠٥	فينشر كابيتال الاستثمارية السعودية		√	√	√	√
١٠٦	شركة أنفال كابيتال		√	√	√	√
١٠٧	شركة باركليز العربية السعودية	√	√	√	√	√
١٠٨	شركة سوسيتيه جنرال العربية السعودية	√	√	√	√	√
١٠٩	شركة انتجريشن كابيتال للأوراق المالية				√	√
١١٠	ستاندرد تشارترد كابيتال العربية السعودية	√	√	√	√	√

الجدول (٤٩): عدد التراخيص الممنوحة بحسب نوع نشاط الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

نشاط الأوراق المالية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	عدد التراخيص	النسبة (٪)	عدد التراخيص	النسبة (٪)	
التعامل	٧٢	٪١٦	٦٧	٪١٧	٪٧
الإدارة	٧٨	٪١٨	٦٩	٪١٨	٪١٣
الترتيب	١٠٤	٪٢٣	٩٢	٪٢٣	٪١٣
تقديم المشورة	١٠٩	٪٢٥	٩٧	٪٢٤	٪١٢
الحفظ	٨١	٪١٨	٧٢	٪١٨	٪١٣
الإجمالي	٤٤٤	٪١٠٠	٣٩٧	٪١٠٠	٪١٢

الرسم البياني (٤١): عدد التراخيص الممنوحة بحسب نوع نشاط الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

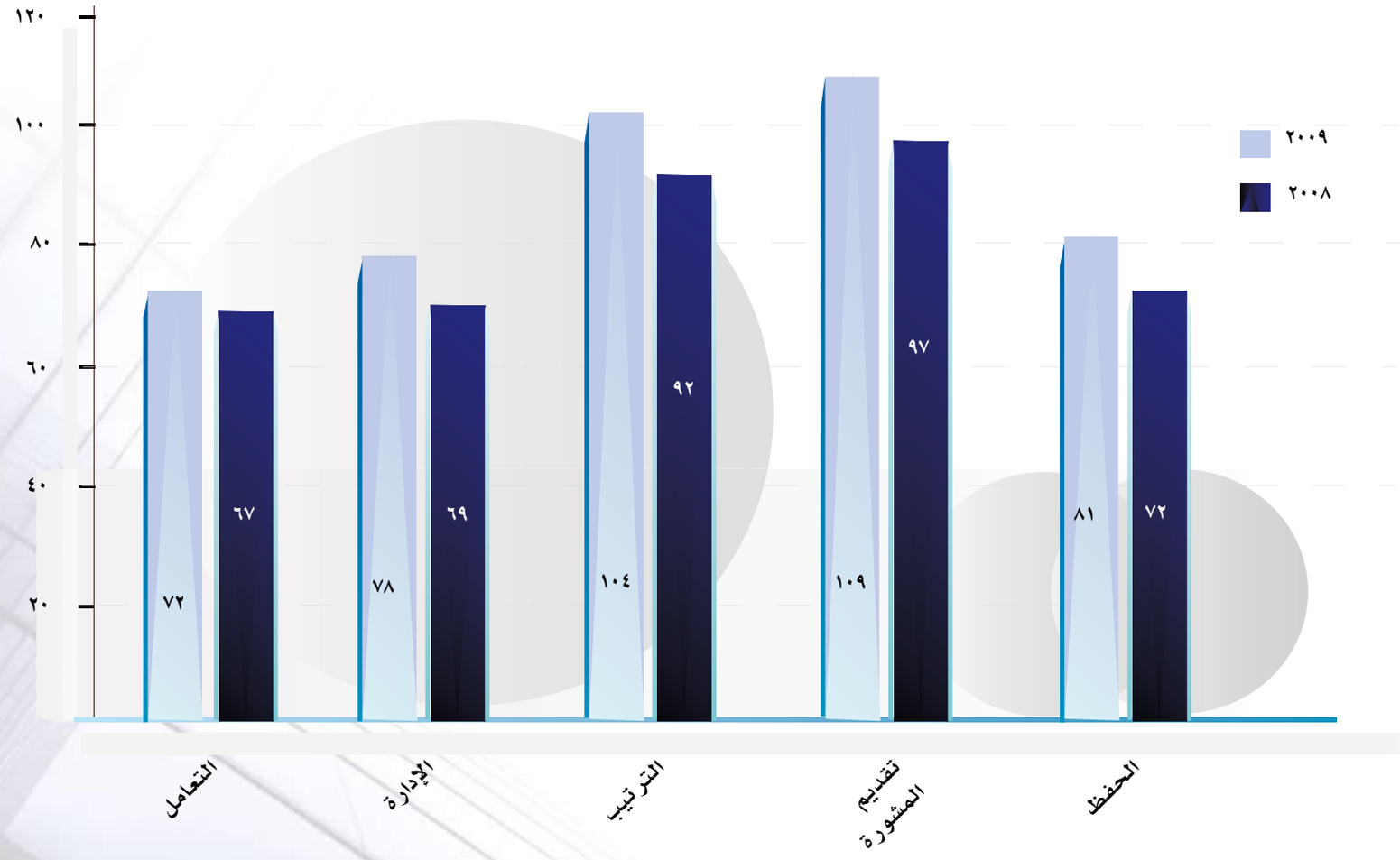

الجدول (٥٠): عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد أنشطة الأوراق المالية المرخص لهم في مزاولتها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

عدد أنشطة الأوراق المالية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	عدد التراخيص	النسبة (٪)	عدد التراخيص	النسبة (٪)	
نشاط واحد	٤	٤ ٪	٤	٤٪	٠٪
نشاطان	٣٤	٣١ ٪	٣٨	٣٥٪	١١٪-
ثلاثة أنشطة	٨	٧ ٪	٨	٨٪	٠٪
أربعة أنشطة	٩	٨ ٪	٦	٤٪	٥٠٪
جميع الأنشطة	٥٥	٥٠ ٪	٥٤	٤٩٪	٢٪
الإجمالي	١١٠	١٠٠ ٪	١١٠	١٠٠٪	٠٪

الرسم البياني (٤٢): عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد أنشطة الأوراق المالية المرخص لهم في مزاولتها في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

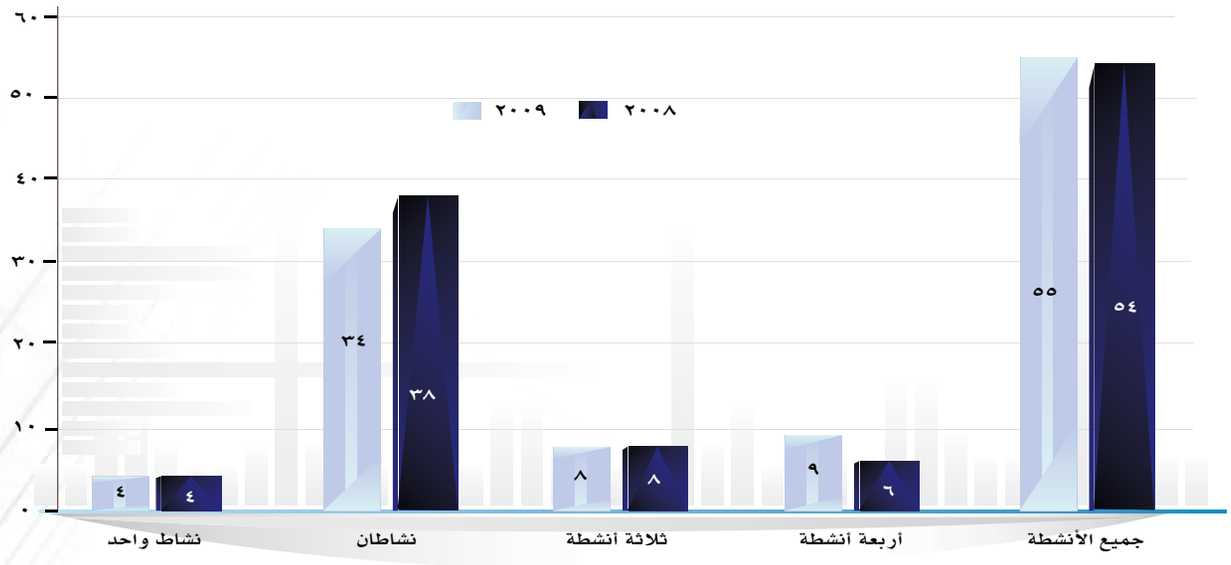

الجدول (٥١): عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب خطاب مزاولة العمل[١٥] في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

التصنيف	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	عدد	النسبة (٪)	عدد	النسبة (٪)
مرخص لهم حاصلون على خطاب مزاولة العمل	٨٥	٧٧٪	٧١	٦٥٪
مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب مزاولة العمل	٢٥	٢٣ ٪	٣٩	٣٥٪
إجمالي الأشخاص المرخص لهم	١١٠	١٠٠٪	١١٠	١٠٠٪

١٥- يُحصل على خطاب مزاولة العمل بعد استكمال الشخص المرخص له المتطلبات اللازمة وذلك خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ خطاب الترخيص الصادر عن الهيئة.

رسم بياني (٤٣): عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب خطاب مزاولة العمل في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

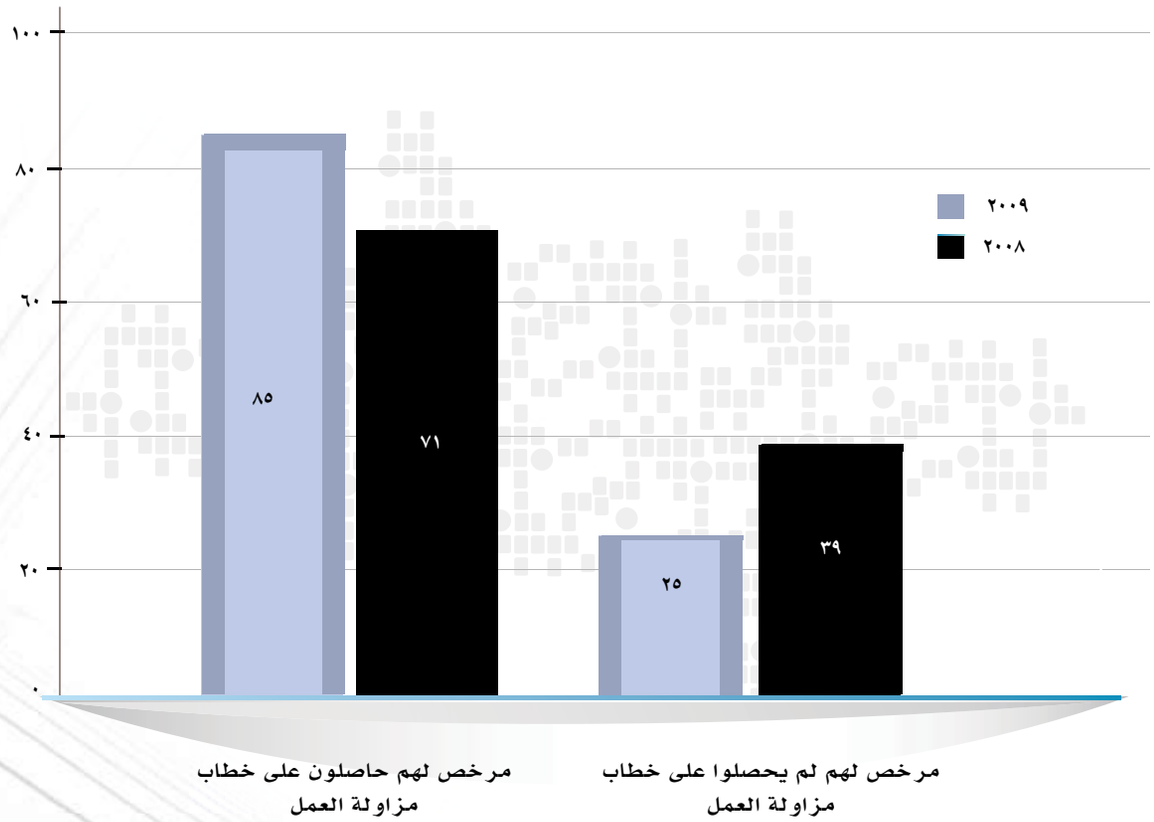

تطور عدد الأشخاص المسجلين لدى الهيئة

أعطت المادة التاسعة عشرة من "لائحة الأشخاص المرخص لهم" الهيئة الحق في تحديد الوظائف واجبة التسجيل بحيث لا يمكن أي شخص أن يؤدي إحدى تلك الوظائف لدى أحد الأشخاص المرخص له إلا بعد موافقة الهيئة، ووضحت المواد ٢١ و٢٢ و٢٤ متطلبات طلب التسجيل، وإجراءات وصلاحيات الهيئة تجاه طلب التسجيل، ومسؤوليات الأشخاص المسجلين.

وبلغ عدد الأشخاص المسجلين لدى الهيئة كما في نهاية عام ٢٠٠٩م ٣١٦٤ شخصاً مقارنة بـ ٢٣٦١ شخصاً في عام ٢٠٠٨م بزيادة نسبتها ٣٤٪.

(٢) التفتيش

نفذت الهيئة عدداً من برامج التفتيش على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وفقاً لصلاحياتها الواردة في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية، ويتم ذلك من خلال ثلاثة برامج تفتيش متخصصة هي:

١. برامج تفتيش أولية

تُنفذ هذه البرامج على الأشخاص المرخص لهم بعد حصولهم على خطاب مزاولة العمل للتأكد من سلامة نشاطاتهم والتزامهم بما جاء في الترخيص الممنوح لهم من الهيئة.

٢. برامج تفتيش خاصة

تُنفّذ هذه البرامج بناءً على شكاوى المستثمرين أو العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم، أو أي قضايا تحال من الجهات ذات العلاقة بأعمال الأوراق المالية، أو ما يُلاحَظ من الهيئة على أعمال الأشخاص المرخص لهم.

٣. برامج تفتيش شاملة (دورية)

تُنفّذ هذه البرامج بشكل دوري بحسب درجة المخاطر المرتبطة بأنشطة الأشخاص المرخص لهم. وتُقيّم المخاطر التي يواجهها كل الأشخاص المرخص لهم بشكل دوري لتحديد طبيعة الزيارات التفتيشية ونوعها، وخلال برنامج التفتيش الشامل تؤدى سلسلة من إجراءات المراجعة المختلفة تختار بما يتناسب مع المخاطر المحتملة لأعمال الأشخاص المرخص لهم. وتندرج هذه المخاطر تحت خمس فئات رئيسة: مالية، وتشغيلية، وقانونية، وتقنية، ومخاطر التسوية.

ويعرض الجدول (٥٢) عدد الجولات التفتيشية التي نفذتها الهيئة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن عرض أهم مخرجاته في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م ارتفع عدد الجولات التفتيشية إلى ٩١ بنسبة ٣٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- تصدرت الجولات التفتيشية الخاصة قائمة الجولات إذ بلغت نسبتها ٧٤٪ و٧٥٪ في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م على التوالي.
- من إجمالي ٩١ جولة تفتيشية لعام ٢٠٠٩م نُفذت ١٩ جولة تفتيشية أولية، و٦٧ جولة تفتيشية خاصة، وخمس جولات تفتيشية شاملة.

الجدول (٥٢): عدد الجولات التفتيشية التي نفذتها الهيئة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع الجولة التفتيشية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
أولية	١٩	٢١٪	١٥	٢٢٪	٢٧٪
خاصة	٦٧	٧٤٪	٥١	٧٥٪	٣١٪
شاملة (دورية)	٥	٥٪	٢	٣٪	١٥٠٪
المجموع	٩١	١٠٠٪	٦٨	١٠٠٪	٣٤٪

الرسم البياني (٤٤): نسب الجولات التفتيشية التي نفذتها الهيئة بحسب نوعها في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

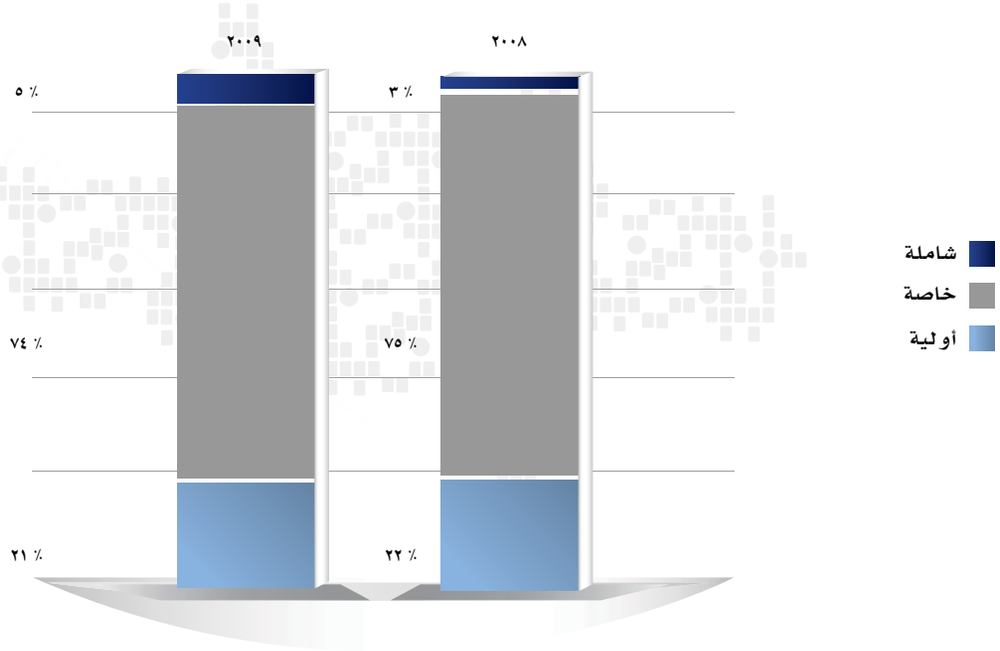

كذلك قامت الهيئة باتخاذ العقوبات المناسبة على حسب طبيعة المخالفات، وكانت العقوبات متفاوتة بناءً على حجم المخالفة وقد تصل إلى سحب الترخيص الممنوح لأحد الأشخاص المرخص لهم، أما الجولات التفتيشية الخاصة المنفذة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، فيمكن تصنيفها كما في الجدول (٥٣) على النحو الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م ارتفع عدد الجولات التفتيشية الخاصة إلى ٦٧ بنسبة ٣١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- نُفذت ٣٧ جولة تفتيشية خاصة لقضايا متعلقة بتجاوزات لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية في عام ٢٠٠٩م بنسبة ٥٥٪ من إجمالي الجولات.
- في عام ٢٠٠٩م بلغ عدد الجولات التفتيشية الخاصة لقضايا محالة من جهات أخرى أو شكاوى مستثمرين، وزيارات تفتيشية لغرض المتابعة ١٦ و ١٤ بنسبتي ٢٤ ٪ و ٢١٪ على التوالي.

الجدول (٥٣): عدد الجولات التفتيشية الخاصة التي نفذتها الهيئة مصنفة بحسب نوع الحالة/القضية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع الحالة/القضية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
قضايا محالة من جهات أخرى أو شكاوى مستثمرين	١٦	٢٤٪	١٣	٢٥٪	٢٣٪
قضايا متعلقة بتجاوزات لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية	٣٧	٥٥٪	٣١	٦١٪	١٩٪
زيارات تفتيشية لغرض المتابعة	١٤	٢١٪	٧	١٤٪	١٠٠٪
المجموع	٦٧	١٠٠٪	٥١	١٠٠٪	٣١٪

(٣) الملاءة المالية

نصت الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم على أنه يجب على الشخص المرخص له التزام مبدأ الكفاية المالية وذلك بالاحتفاظ بموارد مالية كافية بحسب القواعد التي تحددها الهيئة. ولتحقيق هذا الهدف الإشرافي تُراجع الهيئة مايلي:

١- تقارير الكفاية المالية: هي مراجعة للتقارير المالية للشخص المرخص له بشكل شهري للتأكد من ملاءته المالية وأن لديه صافي رأس مال كافياً لتغطية التزاماته المالية عند الحاجة إلى تصفية عمله في وقت مناسب من أجل حماية حقوق المستثمرين والسوق المالية.

٢- اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق: هي قروض يمنحها في الغالب المُلاك الشخص المرخص له المعني بحيث لا تسَدد حتى يتم سداد جميع الاستحقاقات الأخرى على الشخص المرخص له، وبذلك يمكن التعامل معها على أنها جزءٌ من حقوق الملاك لغرض حساب صافي رأس المال. والقرض تالي الاستحقاق أحد الخيارات المتاحة لرفع صافي رأس مال الشركة ممايحقق الالتزام لمتطلبات الهيئة المتعلقة بالحد الأدنى لصافي رأس المال. ويشترط حصول الشخص المرخص له على موافقة الهيئة قبل الحصول على أي قرض تالي الاستحقاق.

٣- التأكد من الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية لما ينطوي عليه هذا التعهد من التزام لشراء جميع الأسهم المصدرة التي لم يتم الاكتتاب فيها، إذ يجب على الهيئة التأكد من مقدرة الشخص المرخص له المالية قبل التعهد بتغطية طرح الأوراق المالية.

ويعرض الجدول (٥٤) تصنيف أعداد المراجعة المالية للأشخاص المرخص لهم لعامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م بلغ إجمالي عدد المراجعة المالية للأشخاص المرخص لهم ٧٢٨ تقرير مراجعة في حين بلغ ٣١٣ تقرير مراجعة في عام ٢٠٠٨م بارتفاع نسبته ١٣٣٪.
- في عام ٢٠٠٩م نُفذت ٦٩٥ مراجعة دورية للكفاية المالية بنسبة ٩٦٪، في حين نُفذت ٢٤٨ مراجعة دورية للكفاية المالية في عام ٢٠٠٨م بارتفاع نسبته ١٨٠٪.
- في عام ٢٠٠٩م رُوجعت ست اتفاقيات لقروض تالية الاستحقاق ونُفذت ١٨ مراجعة للتأكد من الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم عند تعهدهم بتغطية طرح أوراق مالية، وروجعت ٩ خطط عمل تقدم بها الأشخاص المرخص لهم لرفع صافي رأس المال فوق الحد الأدنى.

الجدول (٥٤): تصنيف أعداد المراجعة المالية للأشخاص المرخص لهم في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع المراجعة	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
مراجعة دورية للكفاية المالية	٦٩٥	٪ ٩٦	٢٤٨	٪٧٩
التأكد من الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم عند تعهدهم بتغطية طرح أوراق مالية	١٨	٪٢	٣٩	٪١٣
مراجعة اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق	٦	٪١	١٩	٪٦
خطط عمل لرفع صافي رأس المال فوق الحد الأدنى	٩	٪١	٧	٪٢
الإجمالي	٧٢٨	٪١٠٠	٣١٣	٪١٠٠

(٤) الالتزام ومكافحة غسل الأموال

تقوم الهيئة بالرقابة على التزام الأشخاص المرخص لهم لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة ذات الصلة من خلال تنفيذ برامج تفتيش متخصصة. وتعمل الهيئة بالتعاون مع وحدة التحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى في تنسيق جميع الأمور ذات العلاقة. كذلك تتولى الهيئة مسؤولية تنفيذ برامج تفتيشية خاصة على المؤسسات غير المرخص لها المشتبه في تورطها في ممارسة أعمال الأوراق المالية.

ويعرض الجدول (٥٥) المعاملات والزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة ذات العلاقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٩م، ويُمكن تلخيص أهم مخرجاته في الآتي:

- بلغ إجمالي المعاملات والزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة المتعلقة بالالتزام لقواعد مكافحة غسل الأموال ٥٢٢ معاملة/زيارة في عام ٢٠٠٩م.
- جاءت المعاملات المتعلقة بحالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المرتبة الأولى من حيث العدد إذ بلغت ٤٩٢ معاملة بنسبة ٩٤٪.
- وصل عدد الزيارات الميدانية للأشخاص المرخص لهم والأشخاص غير المرخص لهم ٥ و٧ زيارات على التوالي.

جدول (٥٥): المعاملات والزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة ذات العلاقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٩م

نوع المعاملة/الزيارة الميدانية	العدد	النسبة (٪)
معالجة حالات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٤٩٢	٪ ٩٤
معالجة طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	١٨	٪ ٤
الزيارات الميدانية للأشخاص المرخص لهم	٥	٪ ١
الزيارات الميدانية للأشخاص غير المرخص لهم	٧	٪ ١
الإجمالي	٥٢٢	٪ ١٠٠

٢/ ١/٧ توعية المستثمر

إيماناً من الهيئة بأن دورها لايقتصر فقط على الإشراف والرقابة على المتعاملين في السوق المالية، بل يشمل كذلك توعية وتنبيه وإرشاد المتعاملين في الأوراق المالية بما يدور في السوق المالية سواءً أكان يخص الأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، أم يتعلق بالمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، أم التصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية، وقد فتحت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية وذلك عن طريق تنفيذ الأنشطة الرئيسة التالية:

النشاط الأول: نشر المواد الإعلامية التي تتناول الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو تلك التي تتناول شرحها وتفسيرها لزيادة الوعي بمضامينها

تنشر الهيئة الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آن واحد، كذلك تعاونت الهيئة وأجهزة الإعلام المرئية والمقروءة على تقديم ما يزيد على (٢٢٥) مادة إعلامية لشرح وتفسير الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، وشملت هذه المواد الإعلامية ظهور بعض من موظفي الهيئة في الصحف المحلية، وكذلك البيانات والتقارير والمقالات الصحفية. وقد تناولت هذه المواد قضايا رئيسة مثل بيان المعايير العالمية عالية المستوى المطبقة في السوق المالية السعودية، والإجراءات المتبعة لرصد مخالفات السوق المالية وضبطها.

النشاط الثاني: استقبال الزوار وتلقي الاستفسارات من الإعلاميين والمواطنين

استقبلت الهيئة في مقرها زواراً من جميع الجامعات والمراكز الصيفية لتقديم عروض تثقيفية عن السوق المالية، والتعريف بأنظمة ولوائح الهيئة والدور الذي تقوم به. كذلك قامت الهيئة بالإجابة عن الاستفسارات التي وردتها من المواطنين والإعلاميين.

النشاط الثالث: استقبال شكاوى المتعاملين في السوق المالية والإجابة عنها من خلال القنوات التالية: الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني والمقابلات الشخصية

النشاط الرابع: برامج توعية المستثمر

واصلت الهيئة تنفيذ إستراتيجيتها نحو برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، ومن البرامج التي قامت بها الهيئة خلال عام ٢٠٠٩ لتوعية المستثمر مايلي:

١. إصدار المطويات التوعوية والتحذيرية وتوزيع الكتيبات التوعوية

أصدرت الهيئة المطويات التالية:

- مطوية توعوية باسم "سلوكيات مخالفة... احذرها وتنبّه"

توضح هذه المطوية للمستثمرين والمستثمرين المحتملين الأعمال والتصرفات التي تُعد تلاعباً وتضليلاً في سوق الأوراق المالية.

- مطوية تحذيرية باسم " إعلان تحذيري"

تحمل هذه المطوية تحذيراً من التعامل مع أشخاص غير مرخص لهم في توظيف الأموال.

ونشرت الهيئة هذه المطويات على شكل حملات إعلانية في الصحف والمواقع الإلكترونية ووزعتها بشكل مباشر في مشاركاتها المختلفة. كذلك قامت الهيئة بالآتي:

١) توزيع أكثر من مليون نسخة من كتيبات توعية المستثمر مباشرة على الجمهور المستهدف أو من خلال الأشخاص المرخص لهم. وقد نشرتها الهيئة في مواقع الأشخاص المرخص لهم الإلكترونية.

٢) نشر ملخص لكتيبات التوعية المعنية بالشكاوى وأدلة الاستثمار الخاصة بفئة المتقاعدين والشباب في معظم الصحف ومجلة التقاعد ومجلة التأمينات الاجتماعية ومجلة تداول بهدف الوصول إلى الشرائح المعنية بهذه المادة.

٣) إصدار مجلة "المستثمر الذكي" الموجهة للأطفال من المرحلة الأولى الابتدائية إلى المرحلة الثانية المتوسطة. وتهدف هذه المجلة إلى تيسير مفاهيم الادخار والاستثمار وتقديمها إلى جمهور الأطفال في قالب خفيف ومسلٍ.

ويعرض الجدول (٥٦) الحملات الإعلانية ومدتها وعدد الإعلانات في كل حملة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويُمكن تلخيص أهم مخرجاته في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م وصل عدد الحملات الإعلانية إلى ثلاث حملات، مقارنة بحملتين إعلاميتين في عام ٢٠٠٨م.
- في عام ٢٠٠٩م وصل عدد الإعلانات للحملات الإعلانية الثلاث إلى ٥٢ إعلاناً لمدة ٥٠ يوماً.

جدول (٥٦): الحملات الإعلانية ومدتها وعدد الإعلانات في كل حملة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

م	عام ٢٠٠٩م			عام ٢٠٠٨م		
	نوع الحملة	مدتها (يوم)	عدد الإعلانات	نوع الحملة	مدتها (يوم)	عدد الإعلانات
١	التحذير من توظيف الأموال	٢٩	١٦	حملة الابتعاث	١٩	١٧
٢	منح الزمالة	٩	٦	حملة تحذير من التعامل مع أشخاص غير مرخص لهم وتوظيف أموال	٢٦	٢٩
٣	التعريف بإصدارات توعية المستثمر	١٢	٣٠	-	-	-

٢. إقامة معارض التوعية

قامت الهيئة بمشروع المعارض المتنقلة الذي استهدفت من خلاله ١٩ مدينة/محافظة في مختلف مناطق المملكة، حيث أقيمت أجنحة خاصة بالهيئة في أسواق تلك المدن والمحافظات تواصلت من خلالها مع الزوار من الشرائح المستهدفة كافة سعوديين كانوا أم مقيمين لرفع التوعية والثقافة الاستثمارية. ويعرض الجدول (٥٧) عدد معارض توعية المستثمر التي نُظمت في مختلف مدن/محافظات المملكة وعدد الحضور والمطبوعات / المطويات التوعوية التي وزعت مصنفة بحسب المدينة/المحافظة في عام ٢٠٠٩م، ويُمكن تلخيص أهم ملامحه في الآتي:

- بلغ إجمالي عدد المعارض التي نُظمت في عام ٢٠٠٩م ٢٣ معرضاً في ١٩ مدينة/محافظة، جاء أكثرها في مدينة الرياض ومحافظة جدة حيث أقيم ثلاثة معارض في كل منهما.
- بلغ إجمالي عدد الحضور لهذه المعارض مايقارب ٧١ ألف زائر بمتوسط حضور لكل معرض بلغ نحو ٣ آلاف زائر.
- فاق عدد المطبوعات الموزعة في هذه المعارض ٣٩٦ ألف مطبوعة بمتوسط بلغ نحو ١٧ ألف مطبوعة لكل معرض.
- ناهز عدد المطويات الموزعة في هذه المعارض ٨٠ ألف مطوية بمتوسط بلغ نحو ٣,٥ ألف مطوية لكل معرض.

جدول (٥٧): عدد معارض توعية المستثمر التي نُظمت في مختلف مدن/محافظات المملكة وعدد الحضور والمطبوعات / المطويات التوعوية التي وزعت مصنفة بحسب المدينة/المحافظة في عام ٢٠٠٩م

المدينة/المحافظة	عدد المعارض التي تم تنظيمها	عدد الحضور	عدد المطبوعات الموزعة	عدد المطويات الموزعة	عدد المطبوعات والمطويات الموزعة
الرياض	٣	٣٠٣٥٠	١٥٣٣٠٠	٣٠٦٦٠	١٨٣٩٦٠
بريدة	١	٤٨٥٠	٨١٧٥	١٦٣٥	٩٨١٠
عنيزة	١	٢٩٠٠	١٣٩٥٠	٢٧٩٠	١٦٧٤٠
جيزان	١	٤١٠٠	١٧٢٢٠	٣٦٩٠	٢٠٩١٠
حائل	١	١٤٦٠	١٣٥٢٠	٢٠٨٠	١٥٦٠٠

المدينة/المحافظة	عدد المعارض التي تم تنظيمها	عدد الحضور	عدد المطبوعات الموزعة	عدد المطويات الموزعة	عدد المطبوعات والمطويات الموزعة
أبها	١	٢٢٦٠	١٣١٢٥	٢٦٢٥	١٥٧٥٠
الدمام	١	٤٢٠٠	٢٥٥٧٥	٥١١٥	٣٠٦٩٠
الأحساء	١	٢١٢٠	١٤٨٨٠	٢٤٨٠	١٧٣٦٠
المدينة المنورة	١	٢٩٦٠	٢٠٥٤٠	٣١٦٠	٢٣٧٠٠
مكة المكرمة	١	١٥٤٠	١٥٣٦٠	٢٥٦٠	١٧٩٢٠
جدة	٣	٩٥٢٥	٥٩٢١٥	١٣٦٦٥	٧٢٨٨٠
حفر الباطن	١	٨٠٠	٧٧٤٠	١٩٣٥	٩٦٧٥
خميس مشيط	١	٣٧٠	٣٤٣٢	٨٥٥	٤٢٨٧
الطائف	١	٤٩٠	٣٦٦٥	٩١٥	٤٥٨٠
الجبيل	١	٣٥٠	٢٦٥٢	٦٦٠	٣٣١٢
ينبع	١	٦٣٠	٤٩٢٠	١٥٥٠	٦٤٧٠
المجمعة	١	٧٥٠	٧٦٥٠	١٨٠٠	٩٤٥٠
تبوك	١	٧٠٠	٦٤٦٠	١٥٢٠	٧٩٨٠
الرس	١	٤٣٥	٤٩٣٠	١١٦٠	٦٠٩٠
الإجمالي	٢٣	٧٠٧٩٠	٣٩٦٣٠٩	٨٠٨٥٥	٤٧٧١٦٤

الرسم البياني (٤٥): إجمالي عدد الحضور والمطبوعات/المطويات الموزعة في معارض توعية المستثمر التي نُظمت في مختلف مدن/محافظات المملكة في عام ٢٠٠٩م

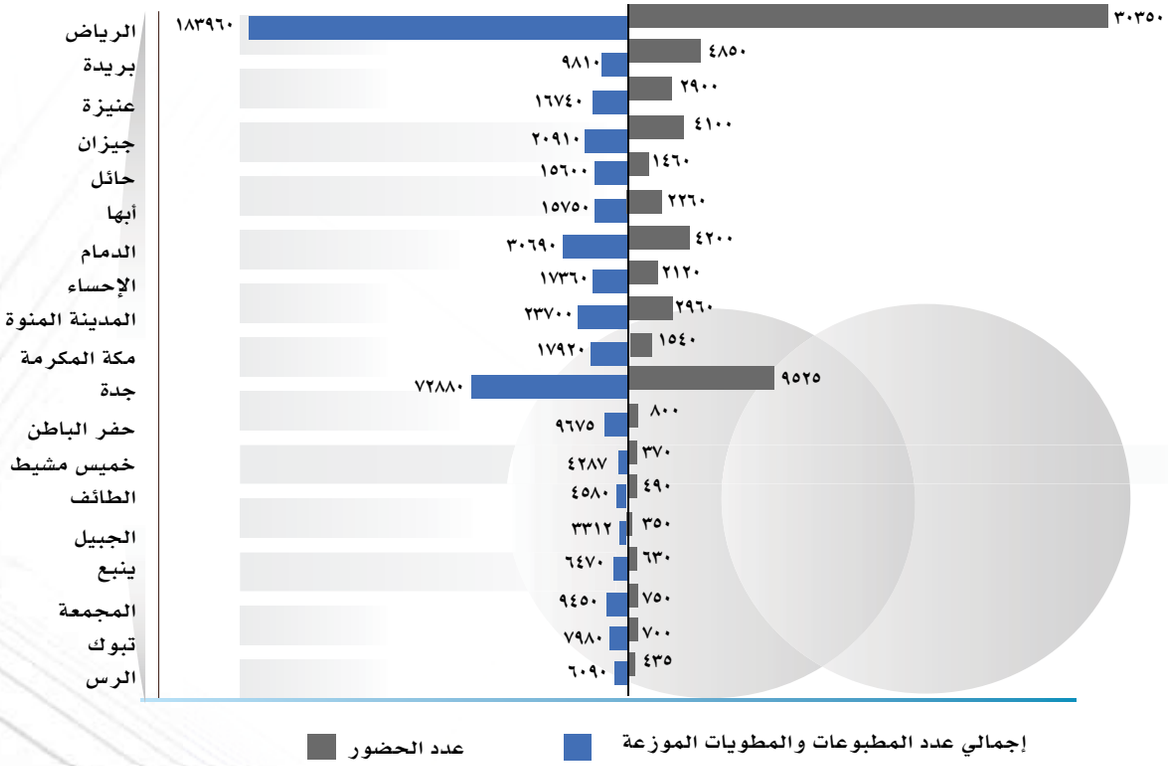

٣. دراسة ميدانية للتعرف على رؤية المستثمرين نحو الهيئة ودورها في توعية المستثمر

إيماناً من الهيئة بدورها في حماية المستثمرين من مخاطر السوق المالية، ورغبة منها في معرفة مستوى رؤية المستثمرين تجاه هيئة السوق المالية ودورها في توعية المستثمر، قامت الهيئة بإعداد وتنفيذ دراسة ميدانية بعنوان: "رؤية المستثمرين لهيئة السوق المالية ودورها في توعية المستثمرين في السوق المالية" وهدفت الدراسة إلى معرفة الآتي:

- مدى معرفة المستثمرين برسالة الهيئة وأهدافها في السوق المالية
- مدى إلمام المستثمرين بمهام ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بالسوق المالية "هيئة السوق المالية، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والأشخاص المرخص لهم "
- مدى تفريق المستثمرين بين مهام ومسؤوليات هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)
- مدى الاطلاع/الإلمام باللوائح والكتيبات الصادرة عن هيئة السوق المالية
- تقييم المستثمرين لدور الهيئة في الجوانب المتعلقة بتنظيم السوق المالية وتطويرها أو الانطباع الراسخ في ذهن المستثمرين
- المصادر التي يعتد بها المستثمرون في تقييم دور هيئة السوق المالية أو التي تؤثر في تكوين انطباعاتهم
- تقييم المستثمرين لجهود الهيئة في التواصل مع المستثمرين في السوق المالية
- رؤية المستثمرين للمصادر التي يرون أنها الأنسب لزيادة الوعي الاستثماري
- مدى اطلاع المستثمرين على سلسلة كتيبات توعية المستثمر وطريقة الحصول عليها
- رؤية المستثمرين للجوانب/البرامج/الخطط الواجب التركيز عليها لزيادة الوعي الاستثماري
- تقييم المستثمرين لجهود الهيئة في توعية المستثمر
- الدور المفترض أن تقوم به هيئة السوق المالية (التي لا تقوم به في الوقت الحالي) ويرى المستثمرون أهمية قيامها به

ومن خلال تحليل الآراء والمقترحات للمستثمرين في السوق المالية ستعمل الهيئة على وضع الخطط اللازمة لتطوير الجهود التي تبذلها في مجال توعية المستثمر.

النشاط الرابع: عقد الدورات التدريبية

قامت الهيئة بتدريب الإعلاميين على كتابة التقارير المالية والتحليل المالي والاقتصادي في عدة دورات متتابعة لدعم الأسس الاقتصادية والمالية لديهم. وقد عقدت الهيئة أربع دورات تدريبية في عام ٢٠٠٩م حضرها زهاء ٤٠ إعلامياً وإعلامية.

النشاط الخامس: إدارة جميع تطبيقات الهوية الجديدة للهيئة

أُطلقت الهوية الجديدة للهيئة في عام ٢٠٠٩م بشكل جديد و بشعار جديد هو "نستثمر في الثقة" ليواكب ذلك انطلاق مرحلة جديدة من عمل الهيئة.

إنجازات هيئة السوق المالية

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم البيئة الداخلية وتطويرها

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية في تنظيم البيئة الداخلية وتطويرها

تطبيقاً للمادة السادسة من نظام السوق المالية الخاصة بمسؤولية الهيئة عن وضع اللوائح الداخلية وتطويرها والمادتين التوضيحيتين التاسعة والعاشرة المتعلقتين بتطوير عمل الهيئة وتحقيق أهدافها، طورت الهيئة خلال عام ٢٠٠٩م البيئة الداخلية في خمسة مجالات، وهي:

في مجال التوظيف/التعاون مع مستشارين

- قامت الهيئة حتى نهاية عام ٢٠٠٩م بتعيين ١٢٨ موظفاً من ذوي الكفاءات العالية، ليصبح إجمالي عدد موظفي الهيئة ٥٣٦ موظفاً، بنسبة زيادة بلغت ٢٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨م.
- استعانت الهيئة بعدد من المختصين في مجال الأسواق المالية من عدد من دول العالم لشغل بعض الوظائف الاستشارية والمتخصصة في بعض إدارات الهيئة.

في مجال تطوير الموارد البشرية

- بلغ عدد الموظفين الذين استفادوا من مختلف برامج التدريب ٣٢٩ موظفاً.
- بلغ عدد البرامج التدريبية الخارجية ٥١٩ برنامجا.
- بلغ عدد الموظفين الملتحقين ببرامج اللغة الانجليزية ١٢ موظفاً.
- بلغ عدد الموظفين الملتحقين ببرنامج إكمال الدراسة بنظام الانتساب ٧٧ موظفاً، تخرج منهم ١١ موظفاً.
- استفاد ١٢ موظفاً من برامج اللغة الإنجليزية داخل المملكة.
- بلغ عدد الموظفين الملتحقين ببرنامج تدريب على رأس العمل في منظمات وهيئات دولية مماثلة ١١ موظفاً.
- أُبتعث ٧٣ موظفاً في عام ٢٠٠٩م مقارنة بابتعاث ٢٢ موظفاً في عام ٢٠٠٨م .

في مجال تطوير الاستراتيجية والتنظيم الإداري

استجابة للتغيرات والتحديات المستقبلية في بيئة المال والأعمال طورت الهيئة التنظيم الإداري الداخلي لها من خلال برنامج أُطلق عليه "برنامج مواكبة المستقبل"، ويهدف البرنامج إلى تحقيق نقلة نوعية على الصعيد الداخلي (العمليات والإجراءات) والصعيد الخارجي (أفراداً ومؤسسات) في السوق المالية السعودية، ويهدف أيضاً إلى إيجاد تنظيم إداري متطور يُمكن الهيئة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

- حماية المستثمر
- تطوير السوق المالية السعودية

بالإضافة إلى مواكبة التطورات والممارسات الحديثة في مجال السوق المالية. ويمكن تلخيص مراحل "برنامج مواكبة المستقبل" في الآتي:

المرحلة الأولى

شُخصت السوق المالية وقُيّم التنظيم الإداري الحالي وعُملت مقارنة مرجعية لأفضل التطبيقات والممارسات العالمية مع تقييم وتحليل الثغرات.

المرحلة الثانية

طُور النموذج التشغيلي الأمثل لمواكبة المستقبل ووُضعت خارطة التنظيمات والعمليات الإدارية الرئيسة، ابتداءً بتقسيم وتفصيل إستراتيجية الهيئة على مستوى الإدارات العامة،وبعد ذلك تم تحسين وتطوير الهيكل الإداري المناسب للنموذج التشغيلي الجديد. وأخيراً طُورت الخطط التنظيمية اللازمة لتفعيل الاستراتيجيات والدراسات التنظيمية المقترحة.

المرحلة الثالثة

وتُعنى بالمرحلة التنفيذية إذ وضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية مواكبة المستقبل، وبناءً عليها نُفذت المقترحات والتوصيات المعتمدة لتأهيل الوحدات التنظيمية. وسيتم التشغيل الفعلي للعمليات الإدارية والهيكل التنظيمي الجديد مع مطلع عام ٢٠١٠م.

في مجال تعزيز الدور الاجتماعي للهيئة

- المشاركة في ثمانية فعاليات من أيام المهنة في عدد من الجامعات المحلية و الإقليمية.
- تدشين برنامج الابتعاث لحديثي التخرج؛ إذ قُبل ٤٠ خريجاً وخريجة من حملة البكالوريوس وتم ابتعاثهم للحصول على درجة الماجستير في عددٍ من التخصصات ذات العلاقة بنشاطات السوق المالية.
- تدريب ٢٦ طالباً/طالبةً ضمن برنامج التدريب التعاوني الذي تقدمه الهيئة إلى طلاب الجامعات والمعاهد العلمية في عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ ١٤ طالباً/طالبةً في عام ٢٠٠٨م.

في مجال إدارة مشروع مقر هيئة السوق المالية في مركز الملك عبدالله المالي

في عام ٢٠٠٩م أُنجز مايقارب ٩٥٪ من أعمال تصميم مبنى الهيئة الذي وُقع عقده مع شركة HOK الأمريكية بالتحالف مع دار الدراسات العمرانية مصمماً محلياً، وتم ذلك بالتزامن مع تهيئة الموقع بحيث يبدأ تنفيذ المشروع في أثناء مرحلة التصميم إذ تم البدء في أعمال الحفر في الربع الثالث من العام نفسه، علماً أنه تم الانتهاء من خطة إدارة تنفيذ المشروع.

الفصل الثالث

إنجازات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩م

- لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
- لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

٣/١ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

استمرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في القيام بمهامها الموكولة إليها تنفيذاً لنظام السوق المالية في مادته الخامسة والعشرين القاضي بتكوين لجنة من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات والأسواق المالية ويتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية، والمالية، والأوراق المالية، للفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعدهما وتعليماتهما فيما يتعلق بالحق العام والحق الخاص. وقد شُكلت اللجنة وفقاً لقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٢-٢٠٠٥م وتاريخ ١٤٢٥/١١/٧هـ، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء هم:

المستشار الدكتور محمد بن عبدالله المرزوقي	(رئيساً)
المستشار الدكتور خالد بن حسن بانصر	(عضواً)
المستشار الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري	(عضواً)

وأهم ما يميز نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- الاختصاص الولائي للجنة؛ إذ إن لها اختصاصاً مكانياً شاملاً لجميع أنحاء المملكة، ولها اختصاص نوعي شامل لجميع أنواع الدعاوى (المدنية، والجزائية، والإدارية) التي تقع ضمن أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعد الهيئة والسوق المالية وتعليماتهما، فتفصل في جميع المنازعات الخاصة بين الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين، والمستثمرين بعضهم مع بعض، وتفصل في التهم والمخالفات التي توجهها الهيئة للمخالفين لأحكام النظام ولوائحه التنفيذية.
- الحق في النظر في تظلمات قرارات الهيئة وإجراءاتها.
- آلية العمل القضائي، إذ تم تصميم وتركيب نظام آلي يساهم في تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، ويتمكن من خلاله الأعضاء والمستشارون من دراسة الدعاوى والاطلاع على جميع محتويات ملف الدعوى بواسطة أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بهم مباشرة، مما ساهم في سرعة إنجاز القضايا بالدقة والعدالة المطلوبتين.

وفي عام ٢٠٠٩م عقدت اللجنة ٣٦٨ اجتماعاً، اُتخذ فيها ٢٦٤ قراراً لمختلف أنواع القضايا الثلاث؛ المدنية، والإدارية، والجزائية.

ويعرض الجدولان (٥٨) و (٥٩) عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م والقضايا المنتهية، ويمكن تلخيص أهم مخرجاتهما في الآتي:

- في عام ٢٠٠٩م ورد لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٤٠ قضية لمختلف أنواع القضايا؛ المدنية، والجزائية، والإدارية مقارنة بـ ١٧٥ قضية في عام ٢٠٠٨م بانخفاض نسبته ٢٠٪.
- شكلت القضايا المدنية النسبة الكبرى من القضايا الواردة للجنة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، إذ بلغت نسبتها ٨٤٪ ٩٣٪ على التوالي.
- تم الانتهاء من ٢٦٤ قضية في عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ ٢٥٣ قضية في عام ٢٠٠٨م بارتفاع قدره ٤٪.
- أنهت اللجنة ٤٨ قضية في عام ٢٠٠٩م من القضايا المنتهية في العام المقيدة فيه مقارنة بـ ٣٩ قضية في عام ٢٠٠٨م بارتفاع نسبته ٢٣٪.

الجدول (٥٨): عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

نوع القضايا	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
قضايا مدنية	١١٨	٨٤٪	١٦٢	٩٣٪	٢٧٪-
قضايا جزائية	١٥	١١٪	٧	٤٪	١١٤٪
قضايا إدارية	٧	٥٪	٦	٣٪	١٧٪
الإجمالي	١٤٠	١٠٠٪	١٧٥	١٠٠٪	٢٠٪-

الجدول (٥٩): عدد القضايا المنتهية التي وردت للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع القضايا	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من إجمالي عدد قضايا العام (٪)	العدد	النسبة من إجمالي عدد قضايا العام (٪)	
القضايا المنتهية خلال العام	٢٦٤	-	٢٥٣	-	٤٪
القضايا المنتهية في العام المقيدة فيه	٤٨	٣٤٪	٣٩	٢٢٪	٢٣٪

الرسم البياني (٤٦): عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

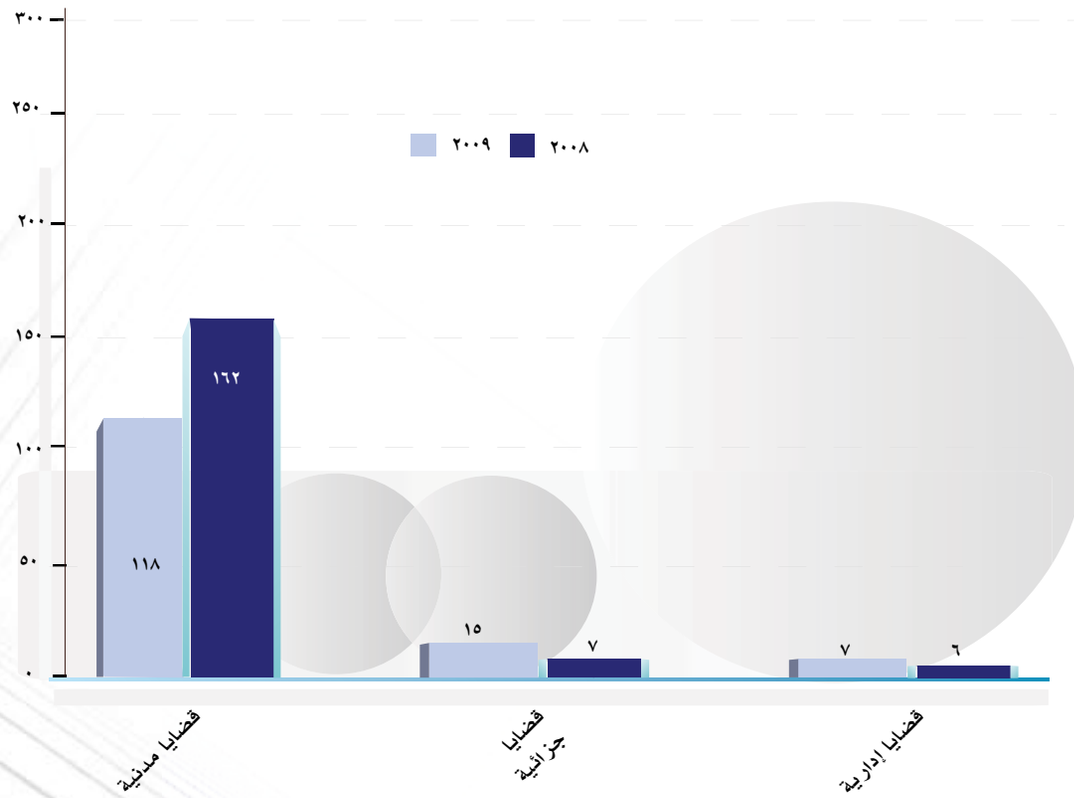

أما مايتعلق بالقرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية،فيعرض الجدول (٦٠) تلك القرارات بحسب نوع القضية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م، ويمكن تلخيصه في الآتي:

- أُصدر ٢٦٤ قراراً في عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ ٢٥٣ قراراً في عام ٢٠٠٨م بارتفاع نسبته ٤٪.
- جاءت القرارات المتعلقة بالقضايا المدنية في المرتبة الأولى من حيث العدد بـ ٢٦٦ قراراً تلتها القرارات المتعلقة بالقضايا الجزائية وعددها ٢٨ قراراً وأخيراً القرارات المتعلقة بالقضايا الإدارية وكانت ١٠ قرارات، وبلغت النسب ٨٦٪ و ١٠٪ و ٤٪ على التوالي.

الجدول (٦٠): القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع القضية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	عدد القرارات	النسبة (٪)	عدد القرارات	النسبة (٪)
مدنية	٢٢٦	٨٦٪	٢٤٥	٩٧٪
إدارية	١٠	٤٪	٣	١٪
جزائية	٢٨	١٠٪	٥	٢٪
الإجمالي	٢٦٤	١٠٠٪	٢٥٣	١٠٠٪

ويعرض الجدول (٦١) قرارات الحجز التحفظي والمنع من السفر الخاصة بالقضايا الجزائية التي أصدرتها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م ، ويمكن تلخيص أهم ملامحه في الآتي:

- أُصدر ١٠ قرارات تقضي بالحجز التحفظي في عام ٢٠٠٩م مقارنة بـقرار واحد في عام ٢٠٠٨م.
- أُصدر قراران يقضيان برفع الحجز التحفظي في عام ٢٠٠٩م.
- تم إصدار قرار واحد بالمنع من السفر في عام ٢٠٠٩م في حين لم يصدر أي قرار يقضي بالمنع من السفر في عام ٢٠٠٨م.

الجدول (٦١): قرارات الحجز التحفظي والمنع من السفر الخاصة بالقضايا الجزائية التي أصدرتها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع القضية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م	
	عدد القرارات	النسبة (٪)	عدد القرارات	النسبة (٪)
الحجز التحفظي	١٠	٣٦٪	١	٢٠٪
رفع الحجز التحفظي	٢	٧٪	٠	٠٪
المنع من السفر	١	٤٪	٠	٠٪
أخرى	١٥	٥٣٪	٤	٨٠٪
الإجمالي	٢٨	١٠٠٪	٥	١٠٠٪

٢/٣ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

نص نظام السوق المالية في الفقرة (ز) من المادة الخامسة والعشرين على تكوين لجنة استئناف في منازعات الأوراق المالية بقرار من مجلس الوزراء تتألف من ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. وتتولى هذه اللجنة النظر في الشكاوى أو الدعاوى المرفوعة بشأن القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، ويحق للجنة وفقاً لتقديرها رفض النظر في القرارات التي تصدرها لجنة الفصل، أو تأكيد تلك القرارات، أو إعادة النظر في الشكوى أو الدعوى من جديد، وإصدار القرار الذي تراه مناسباً في موضوع الشكوى أو الدعوى بحيث تعد قرارات اللجنة نهائية.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٨) وتاريخ ١٤٢٩/١١/٥هـ المتضمن تسمية أعضاء لجنة الاستئناف وهم:

١- الأستاذ أحمد بن محمد الخويطر (ممثلاً عن وزارة المالية) رئيساً

٢- الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف آل مقرن (ممثلاً عن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء) عضواً

٣- الأستاذ عبدالعزيز بن راشد بن كليب (ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة) عضواً

وقد عقدت اللجنة ١٩٢ اجتماعاً لإنهاء القضايا المطروحة، واتخذت ٧٥ قراراً لمختلف أنواع القضايا: المدنية، والإدارية، والجزائية.

ويعرض الجدولان (٦٢) و (٦٣) عدد القضايا المستأنفة والقرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨ م، ويمكن إبراز أهم مخرجاتهما في الآتي:

- وصل إجمالي القضايا المستأنفة إلى ١٨٧ قضية في عام ٢٠٠٩م، في حين وصل إجماليها إلى ١٠٠ قضية في عام ٢٠٠٨م بارتفاع نسبته ٨٧٪.
- أتت القضايا المدنية المستأنفة الأعلى عدداً بـ ١٧٨ قضية في عام ٢٠٠٩م وبـ ٩٧ قضية في عام ٢٠٠٨م، بنسبة ٩٥٪ و ٩٧٪ على التوالي.
- وصل عدد القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩م إلى ٧٥ قراراً مقارنة بـ ٦٥ قراراً في عام ٢٠٠٨م بارتفاع نسبته ١٥٪.

الجدول (٦٢): عدد القضايا المستأنفة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و٢٠٠٨م

نوع القضايا	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠٠٨م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
قضايا مدنية	١٧٨	٩٥٪	٩٧	٩٧٪	٨٤٪
قضايا جزائية	٥	٣٪	٣	٣٪	٦٧٪
قضايا إدارية	٤	٢٪	٠	٠٪	-
الإجمالي	١٨٧	١٠٠٪	١٠٠	١٠٠٪	٨٧٪

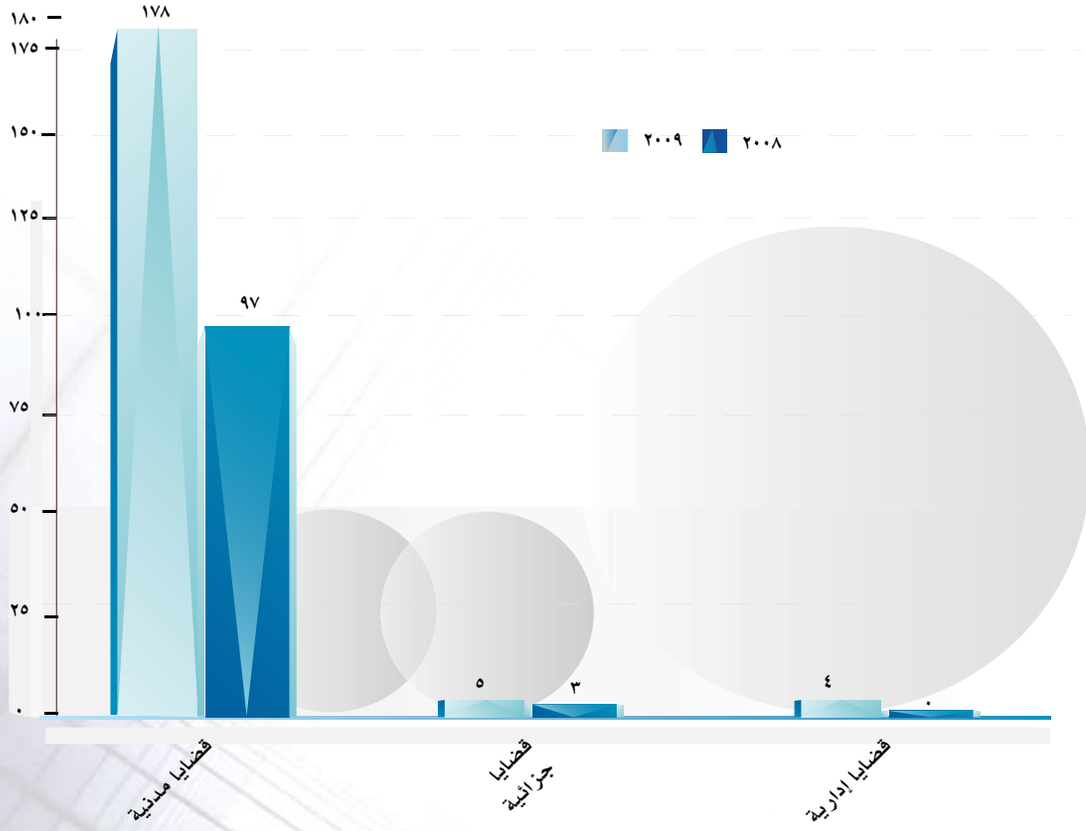

الرسم البياني (٤٧): عدد القضايا المُستأنفة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

الجدول (٦٣): عدد القضايا المُستأنفة والقرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠٠٨م

الموضوع	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠٠٨م	
القضايا المُستأنفة	١٨٧	١٠٠	٪٨٧
القرارات الصادرة	٧٥	٦٥	٪١٥

الفصل الرابع

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٠م

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٠م

سعياً من الهيئة إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية من تشجيع الاستثمار والعمل على تنمية السوق المالية وتطويرها وتطبيق قواعد وإجراءات متطورة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية المطبقة في أسوق الأوراق المالية، تواصل الهيئة خلال عام ٢٠١٠م استكمال ما أنجزته منذ إنشائها في عدة مجالات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الجانب التشريعي التنظيمي

- المضي في تطوير اللوائح والقواعد وتحديثها لتواكب المتغيرات التي تطرأ على قطاع السوق المالية وفق أفضل المعايير والممارسات ذات الصلة، ومنها قواعد التسجيل والإدراج ولائحة صناديق الاستثمار.
- إصدار القواعد لتنظيم الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم (Prudential Rules)، وإصدار تنظيم خاص لوكالات وشركات التصنيف (Rating Agencies).

تطوير السوق المالية

- زيادة طرح الأوراق المالية وجدولتها بحسب ماتقتضيه مصلحة السوق المالية وحماية المستثمرين فيها.
- الترخيص للمؤسسات المالية في مزاولة أنشطة الأوراق المالية، والترخيص لصناديق استثمار أخرى.

الإفصاح

- تطبيق إستراتيجية الهيئة في إرساء ثقافة حوكمة الشركات وزيادة الوعي بأهمية مبادئ الحوكمة.
- تطوير آلية الإفصاح من خلال الربط الآلي بالشركات المُدرجة الذي سيمكنها من تقديم جميع المتطلبات المتعلقة بالالتزامات المستمرة آلياً من خلال النظام.
- تطوير خطط وبرامج لتطوير مستوى الإفصاح المستمر للشركات المدرجة في السوق المالية بالاستفادة من نتائج الدراستين الميدانيتين الخاصيتين بالإفصاح من وجهة نظر مسؤولي الشركات المدرجة ومديري المحافظ والصناديق الاستثمارية والمستثمرين.

الرقابة على التداول

- تطوير نظام الرقابة الإلكتروني (سمارت) بما يماشي أحدث الأنظمة الرقابية.
- تأسيس وحدة للرقابة على القنوات الإلكترونية (e. Surveillance) سيكون من مسؤولياتها مراقبة الممارسات غير السليمة المتعلقة بالإعلان أو الترويج لجمع الأموال بهدف استثمارها في أي من أعمال الأوراق المالية أو إدارة محافظ الاستثمار أو إصدار التوصيات أو القيام بأي أعمال الوساطة من دون الحصول على ترخيص من الهيئة.
- تطوير خطط وبرامج لتطوير مستوى الرقابة على التداولات بالاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بوصف واقع الرقابة على التداول في السوق المالية من وجهة نظر مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية والمستثمرين.

الأشخاص المرخص لهم

- تطوير نماذج التراخيص و التسجيل الخاصة بالوسطاء ومؤسسات السوق المالية.
- تطوير برامج اختبارات الهيئة التأهيلية للأشخاص المرخص لهم.

توعية المستثمر

- استمرار تنفيذ المعرض التوعوي المتنقل ليشمل مختلف مدن المملكة ومحافظاتها، وكذلك الجامعات السعودية.
- المشاركة في المعارض والمؤتمرات المختلفة لتوزيع مطبوعات الهيئة والتواصل مع الجمهور.
- التجهيز والإعداد لنشر كتيبات جديدة وتوزيعها بالتعاون مع الأشخاص المرخص لهم.
- إعداد ونشر عددين جديدين من مجلة المستثمر الذكي.
- إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للهيئة.
- تطوير خطط وبرامج لتوعية المستثمر بالاستفادة من نتائج دراسة رؤية المستثمرين لهيئة السوق المالية ودورها في توعية المستثمر.

البيئة الداخلية

- تنفيذ المقترحات والتوصيات المعتمدة من مجلس الهيئة لتأهيل الوحدات التنظيمية، والتشغيل الفعلي للعمليات الإدارية والهيكل التنظيمي الجديد للهيئة.
- تعزيز الإجراءات القانونية التي من شأنها حماية مصالح الهيئة وسمعتها وتطوير إجراءات إدارة المخاطر القانونية.
- استكمال مراجعة اللوائح الداخلية للهيئة.
- إعادة صياغة إستراتيجية الموارد البشرية الناتجة من تقييم نشاط الموارد البشرية خلال السنوات الماضية لتكون أكثر ارتباطاً باحتياجات الأعمال الحالية والمستقبلية.

لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

- إطلاق الموقع الإلكتروني للجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية على الشبكة العنكبوتية، وذلك على العنوان التالي: (www.crsd.org.sa)، وستُنشر من خلاله جميع القرارات النهائية التي صدرت عن اللجنتين في الأعوام السابقة.
- إطلاق خدمة الرسائل النصية SMS لإرسال التبليغات ومواعيد الجلسات إلى أطراف الدعاوى مباشرة على أرقام الهواتف النقالة الخاصة بهم، المدونة في لوائح الدعاوى، للمساعدة على تذكير الأطراف بمواعيد دعواهم المقامة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

علاوة على استمرار الهيئة في كل ما شأنه رفع كفاءة السوق المالية وتعزيز قدرتها التنافسية لتصبح سوقاً رائدة من حيث السيولة والأداء والأنظمة واللوائح، وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح في السوق، وتكوين جهاز إشرافي رقابي فاعل.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

ص.ب. ٢٢٠٠٢٢ الرياض ١١٣١١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٧٧٧٧ ٢٧٩ (١) +٩٦٦
فاكس: ٧٧٧٠ ٢٧٩ (١) +٩٦٦
www.cma.org.sa